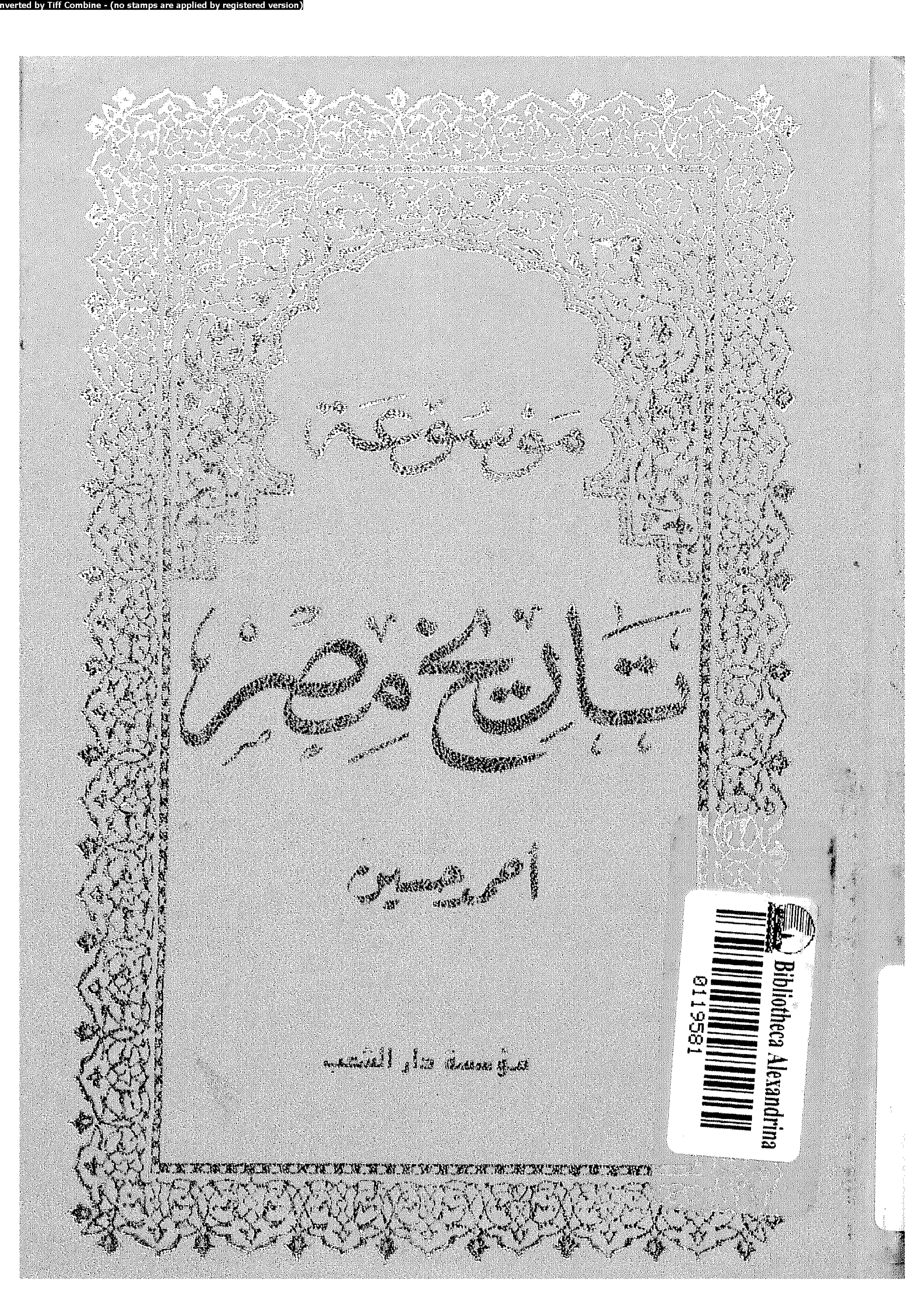

موسوعة
تاريخ مصر
أحمد حسين
مؤسسة دار الشعب



أحمد حسين

موسوعة تاريخ مصر

الجزء الخامس

مطابع دار الشعب بالقاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الخامس

فى مقدمة الجزء الرابع كتبت ما يفهم منه انه قد لا يوجد جزء خامس ، تصورا منى انى قد لا اعيش لاكتبه ، ومع ذلك فهانذا بعد ليلة ليلاء امضيتها بين الحياة والموت ، حيث بلغت حرارتى على ما يقول الاطباء (فقد كنت فى غيبوبة) ٤١ درجة ، واستيقظت لارى الموقف أشبه ما يكون بالحريقة ، ورجال الاطفاء يحاوون اطفاءها بأى ثمن ، فقد كنت غارقا فى الثلج والماء المثلج ومروحة ضخمة تدور بكل قوة وهى مركزة على وجسدى شبه عار تماما .

ومع ذلك فهانذا اجلس لأكتب . حقاً أننى أكتب بصعوبة بالغة ، والمهم اننى أكتب .

وفى مقدمة الجزء الرابع تحدثت عن عجزى للرجوع الى المرجع الاول لتلك الفترة ، وهى الصحف والمجلات فقد كانت تنشر كل شىء ، الرأى وضده والتعليق على الاحداث من أوجه النظر المختلفة (فقد كانت الاحزاب المتصارعة على الحكم تحت رعاية الانجليز قد وجدت) ولكن يعوض هذا النقص عاملان ، أولهما أنى قد كبرت فى السن والادراك ، اى اننى كنت معاصرا للاحداث ، وثانيهما ، هو أن المرجعين الاساسيين لهذه الفترة وهما كتب عبد الرحمن الرافعى (فى اعقاب الثورة) لم يغفل الإشارة الى المهم منهما ، اما المرجع الثانى « حوليات احمد شفيق باشا » فهو يقوم ابتداء على نصوص الخطب والمقالات والوثائق ، وعلى هذا فقد شرح الله صدرى لان اشرع فى الكتابة ولست أعرف بطبيعة الحال ، اذا كنت سأتم هذا الجزء أم لا ، فالامر كله منوط بارادة الله .

دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان : على انه من حسن الحظ ، أن وجد عن هذه الفترة ، مرجع ثالث وهو رسالة الدكتور عبد العظيم رمضان لنيل درجة الماجستير ، وهى دراسة جامعية جامعة ، وبالرغم من أن لصاحبها (أفكار خاصة) فالرسالة مفيدة فى انها تنقل نصوصا باستطاعة اى قارىء ان يقيمها ، وان يفهم ما يشاء منها ، وعلى ذلك فقد قررت ان اشرع فى كتابة جزء خامس وبالله التوفيق ، ، ،

مدينة الوفاء والامل

فى ١٩٧٩/٤/١٩

احمد حسين

صورة مصر فى طفولتى
وشخصية مصر

تمهيد

أشرت فى الجزء الرابع بمناسبة أحداث عام ١٩١١ الذى ولدت فيه على ما يقول سجلات الميلاد أننى ولدت فى طولون فيما يسمى « حارة الجمالية » واصيف هنا وبعد بتحدد أحداث عام ١٩٢١ صورة مصر كما كنت قد بدأت ان أعيها فى عمرى فى هذا التاريخ قد ناهز العشر سنوات ، وقد كنت قد صرت طالبا فى السنة الثانية الابتدائية بمدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية ، وأنا اعلم الآن أن الشيخ محمد عبده هو مؤسس هذه الجمعية لنشر التعليم ، وقد التحقت بها وكان مقر المدرسة الابتدائية فى احد قصور « الأسيرة بهيه البرهانية » ويبدو أن الجمعية قامت فى الدرجة الاولى على أموالها . فقد سميت مدرسة البنات الابتدائية باسمها « الاميرة » والنشيد الذى نرنم به نحن طلاب المدرسة الابتدائية البنين فى حفلة الجمعية التى كانت تقيمه سنويا فى حديقة الازبكية ، وقد كانت هذه الحفلة تمثل « حدثا قوميا » (١) نغنيا فيها نشيدا مطلعه :

أنا بنت البحر أم الفقراء
ليس دونى ملجأ للقاصدين

وفى هذا اشارة واضحة لهذه المحسنة الكبيرة التى قامت مدارس الجمعية بأموالهـا .

وقد قدمت أننى أول ما التحقت بالمدرسة كانت فى أحد قصور الاميرة فى شارع درب الجماميز (بالقرب من المدرسة الخديوية الآن) ولابد أن تكون أحداث ثورة ١٩١٩ (راجع الجزء الرابع) قد وقعت وأنا فى هذه المدرسة ، أما الآن ، فى مطلع عام ١٩٢١ ، فقدكان مبنى المدرسة قد أصيب بتصدع ، فنقلنا الى مبنى آخر للجمعية فى « حى القربية » وهكذا كنت أقطع يوميا الطريق من حارة الجمالية بطولون ، حتى القربية فى القاهرة « المعزية » الى قاهرة الفاطميين ، وقد كان هذا يفرض على أن اجتاز قاهرة المماليك بما يدخل فى نطاقه قلعة صلاح الدين الايوبى (فوق جبل المقطم) وميدان « الرملة » الذى كان يعرف فى هذا الوقت

(١) راجع الجزء الرابع .

باسم « المنشيه » والجلال الرائع الذى يحيط بالميدان . ويصل الى ذروته فى مسجد « السلطان حسن » ولما نشأت فى هذه الفترة من حياتى لم اتجاوز هذا النطاق (تقريبا) فاننى اقصر حديثى على مصر واحوالها على هذه الزاوية . تاركا بقية الحديث الى أعوام قادمة . اكون فيها قد انتقلت الى مسكن جديد فى بيئة جديدة .

كيف كنا نخرج « على (وش) الدنيا » :

حارة الجمالة (حيث ولدت) هى صميم صميم طولون . فليس وراءها الا الجبل . وهى حارة « سد » على ما قدمت ، ولا تكاد تبرحها . حتى نرى انفسنا فى شوارع عمومية . بمعنى انها متصلة من طرفيها . بما يخرجنا من احشاء طولون ، لنتصل بباقى اجزاء المدينة . ولست أعرف ماذا جرى لهذا المخطط الذى سوف أسرده . ولست اعرف تطبيقه على الاسماء الجديدة التى اصبحت تطلق على ما سوف ارويه .

فبعد ما إذ نصل الى نهاية « حارة الجمالة » نكون قد اصبحنا فى شارع « العمرى » نسبة الى ضريح الشيخ العمرى الذى يتصل بمسجد صغير يقع فى الشارع . وكان بالاستطاعة دائما ان نتصل بالدنيا . عن طريق اى طرف من طرفى الشارع . ولكن الطريق المعتاد والأقصر . هو الذى كان يؤدى بنا الى ما يسمى بـ « الدحدوره » وهو منحدر من الارض كان يوصل الى الشارع الرئيسى القادم من السيدة زينب الى ميدان القلعة (المنشية) أما طرف الشارع (العمرى) الآخر . فكان يوصل الى نفس الطريق ، ولكن عن طريق أكثر طولا وازدحاما بالحركة والحياة ، وبه محلات عدة ومقاهى ويقع به المدرسة الاولية التى كنت اذهب اليها ، واشرت اليها فيما سبق (مدرسة ضرغمتش) على ان أهم ما كان يقع فى هذا الشارع هو « الحمام العام » وهو أحد مظاهر حضارة القاهرة الاسلامية ، حيث كان باستطاعة أى فرد من الشعب ، مهما كانت درجته . أن ينعم فى مقابل قرش واحد . بقضاء ساعات من النعيم . ليخرج نظيفا نشيطا طاهرا . وليس باستطاعة الا أغنى الاغنياء فى أيامنا الحاضرة ، أن يحصل على مثل هذه الفرصة . فى أعظم الفنادق على ما قيل لى . ولطالما كنت اتردد فى طفولتى مع أخوتى الكبار على هذا الحمام . على اننى قلما كنت استعمل هذا الشارع فى رحلتى اليومية نحو المدرسة ، والتى كان على قبل أن اصل اليها ، ان أجتاز مناطق من أمثال : السيوفية ، والخيمية ، والسروجية ، والركبية .. الى آخره وفى ذلك الوقت كنا ننظر الى ذلك كله باعتباره رمزا لما صرنا اليه من تخلف (هكذا شاء الانجليز ان يعلمونا) اما الآن وأنا أخط هذه السطور ، فانى أدرى كيف تشير هذه الاسماء الى ما كنا عليه من اكتفاء ذاتى من مختلف فروع الصناعات اللازمة للحرب والسلام على أن هذا الطريق اليومى نحو المدرسة ، لم تكن نهايته على القا[illegible]ة

المتفرنجة ، وليس فى غير عربات (سوارس) أى عربات (الامنوبيس التى تجرها البغال) ما كان يعتبر شيئا وافدا .

حقا كان قد تأسس فى مصر شركات للترام والمياه والكهرباء وغاز الاستصباح ولكن ذلك كله كان بعيدا عن هذه المنطقة ، فيما خلا غاز الاستصباح حيث كانت الفوانيس بالليل تضاء به ، وكان يشعلها رجال كنا نطلق عليهم اسم « عفريت الليل » ولم تستطع شركة المياه أن تلغى حرفة « السقايين » والتغيير الذى حدث فى هذه الحرفة ، هو انه بدلا من أن يستجلب السقايين الماء من النيل ، فقد أقامت شركة المياه « حنفيات » ماء عمومية ، كان السقايون يأخذون منها الماء ثم يوزعونه على عملائهم ، ولكن الذى لا شك فيه ، أن حرفة السقايين ، كانت فى عهدها الأخير، تماما كحرفة « الحمارين » أى نقل الناس على ظهور الحمير ، فحقا كان لا يزال للحرفة صولتها وجولتها ، وحيث ترى الآن « محطات البنزين » فقد كنت ترى أماكن « شرب الحمير »

السمط :

وقد بقى لتكامل صورة قاهرة هذه الأيام ، أن اشير الى مؤسسة أخرى لها شهرتها ، وفاعليتها فى الحياة الحضارية لمصر كما هو الشأن بالنسبة « للحمامات العمومية » وهذه المؤسسة هو ما كان يعرف « بالسمط » حيث يستطيع أفقر انسان فى الشعب ان يحصل فى مقابل نصف قرش على افخم وجبة ساخنة متصورة وذلك هو الثريد الفاخر ، والسمط هو المطعم الذى تسلق فيه رءوس الغنم واكارعها واحشاء الغنم (كبد وطحال وقلبه ، وكرشة وممبار) ويسلق ذلك كله فى اناء واحد ضخم ، فينشأ عن ذلك أفخر حساء متصور ، وهذا الحساء « المرق » هو الذى يصب على الخبز ويوضع فوقهما الأرز ، ويضاف الى الجميع « ء لصة » أعدت لهذا الغرض فيصبح الثريد من أشهى وأفخر ما يؤكل وكل هذا فى مقابل نصف قرش ، وكثيرا ما يصحب البعض الخبز معه ، فلا يعود باقى صنع الثريد يكلفه اكثر من مليمين اما اذا اراد أن ينعم بباقى الأطايب مما عددناه سابقا ، فما عليه الا أن يبذل نصف قرش آخر .

والذى يهمنى ان اذكره لتصوير القاهرة هو أن هذا النوع من المطاعم كان منتشرا فى ربوع القاهرة ، فى متناول كل أفراد الشعب ، حيث انقرض تقريبا هذا النوع من المطاعم ، فان وجد واحد ، لم يعد يقدر على استعماله سوى الأغنياء .

محلات بيع السمك المقلى :

وعلى ذكر الأطعمة ، فقد كان يوجد فى كل حى تقريبا أكثر من محل لبيع السمك المقلى ، وكان يعد من طعام الفقراء ، لأن الأقل فقرا كانوا يقلون السمك فى منازلهم ، وطالما أرسلت فى طفولتى لأشترى السمك المقلى من السماك ، وبالرغم من أننى كنت أحبه بأكثر من هذا الذى نصنعه فى بيتنا فقد كنت أشعر بالخجل وأنا فى طريقى لشرائه ، فقد كان لا يفعل هذا سوى الفقراء ، الفقراء جدا ، قارن ذلك بما هو حاصل الآن (١٩٧٩) حيث لا يشترى السمك المقلى من السوق سوى الأغنياء .

ثورة ١٩١٩

أين تكمن ذروتها

تحدثنا في الجزء الرابع من هذه الموسوعة عن ثورة الشعب المصرى فى سنة ١٩١٩ وكيف انها شيء رهيب لم يسبق له مثيل ، حيث استطاع شعب أعزل (الا من حقه) ان يتحدى أقوى قوة فى الدنيا (الامبراطورية الانجليزية) والتى كان لها فى مصر بالذات بضع مئات من الوف الجند الذين جعلتهم الحرب أقرب الى الهمج والوحوش ، منهم الى البشر المتمدينين ، ومع ذلك فلم يرهب الشعب المصرى ذلك كله ، وعندما زادته انجلترا تقتيلا وارهابا ، لم يزده ذلك ، الا ثباتا واصرارا ، ورأينا كيف تصورت انجلترا ان سوف تخلع قلب الشعب المصرى بأن نبعث الى مصر الجنرال اللينبى ، الذى لا يعرف سوى البطش والتنكيل ، فاذا بالشعب المصرى يحصل على أول انتصاراته بينما تمنى انجلترا بأول هزائمها (الافراج عن سعد) .

كل ذلك فصلناه فى الجزء الرابع ، وانهى هذا الجزء بما اعتبرناه الثمرة الناضجة لثورة سنة ١٩١٩ وهو اعلان انجلترا وانفها راغم ، الغاء الحماية الانجليزية على مصر ، وهى الحماية التى حصلت على موافقة الدنيا كلها عليها ، بما فى ذلك رئيس أمريكا « ولسون » الذى وصف فى ذلك الوقت بأنه نبى لدفاعه عن حق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير ، ومع ذلك فقد دفعته انجلترا دفعا للاعتراف بالحماية على مصر .

وكانت انجلترا تعتبر مجرد المناقشة فى مشروعية الحماية على مصر جريمة مغلظة ، هذه الحماية ، هى التى أعلنت انجلترا انها لم تعد صالحة لتنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا (راجع الجزء الرابع) وتألفت وزارة برئاسة عدلى يكن باشا للتفاوض مع الانجليز لنيل استقلال مصر ، وعاد سعد زغلول الى مصر فاستقبل بأعظم ما يستقبل الغزاة والفاتحون ، وكانت الحكومة والشعب صفا واحدا ، حقا ان نذر الخلاف بين أعضاء الوفد كانت قد بدأت تلوح على الأفق ، ولكننا وقفنا فى الجزء الرابع والصف لا يزال مؤتلفا والأمة كتلة واحدة ، وسوف نرى فى مستهل هذا الجزء ، وقبل ان ينصرم عام ١٩٢١ على وجه التحقيق ، ان الانشقاق بين صفوف الوفد لن يلبث ان يصبح حقيقة واقعة ، ويتبع ذلك خلاف بين الشعب بزعامة سعد زغلول وبين الحكومة بزعامة عدلى يكن ، وسوف نستعرض الأحداث وفقا لمنهجنا ، شهرا بشهر ، وأحيانا أسبوعا بأسبوع ، ويوما بيوم ، وسنرى كيف أن الأمور قد وصلت الى حد نفى سعد زغلول مرة أخرى ،

ولكن من الناحية المقابلة ؛ فقد صدر فى ٢٨ فبراير من سنة ١٩٢٢ ذلك التصريح الانجليزى الشهير باعلان استقلال مصر وصيرورتها دولة مستقلة ذات سيادة ، ويكون السؤال ، ما هى السنة التى وصلت فيها ثورة ١٩١٩ الى ذروتها ، بحيث شرعت بعدها فى التدهور .

الغاء الحماية أم اعلان الاستقلال :

كرسنا الجزء الرابع كله لاظهار عظمة الشعب المصرى كما كشفت عنه ثورة ١٩١٩ ولم نزد فيما فعلناه عن تسجيل وقائع هذه الثورة يوما بعد يوم ، مما كان محل ذهول العالم (وليس انجلترا فقط) فكيف يستطيع شعب أعزل ان يتحدى الامبراطورية البريطانية التى خرجت منتصرة فى أعظم حرب عرفها التاريخ ، ومع ذلك فهذا الذى كان .

وشهد العالم انتصار ارادة الشعب المصرى على الامبراطورية الانجليزية . فحيث اعتقلت انجلترا سعدا وابعدته الى مالطه وانكرت عليه حق التحدث باسم الشعب المصرى ، فقد اضطرت ان تنحنى أمام ارادة الشعب المصرى فتفرج عنه ، بل وتتفاوض معه باعتباره ممثل الشعب المصرى .

وبعد ان كانت تعتبر الحديث فى حماية انجلترا لمصر هو كبرى الجرائم ، فقد تقدمت ببلاغ لسلطان مصر تعلن فيه أن الحماية لم تعد علاقة مرغوبا فيها .

وعاد سعد الى مصر واستقبل استقبالا لم يظفر به احد من قبله فهل يمكن ان يكون ذلك هو ذروة ما وصلت اليه ثورة سنة ١٩١٩ من نجاح ؟ من الممكن ان يقال ذلك ، فحتى هذا التاريخ ظلت مصر متحدة متماسكة ، وقد كانت هذه الوحدة هى الصخرة التى تحطمت عليها ارادة انجلترا ، حيث ظل موقفها فى مصر من الناحية الفعلية ، كما لو كان شيئا ما لم يقع ، وليس الا بعد ظهور الخلاف والفرقة على امتداد عام ١٩٢١ ، بل وعودة انجلترا الى نفى سعد زغلول ان صدر فى مطلع عام ١٩٢٢ تصريح ٢٨ فبراير والذى قرر لأول مرة على لسان الانجليز أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

انني أرى ان أدع لكل قارىء ان يفصل فى هذه القضية ، لنتابع نحن أسلوبنا ومنهاجنا فى هذه الموسوعة ، فنذكر أولا الوقائع المتفق عليها ، تاركين للقارىء أن يستخلص لنفسه ما يشاء اولا ، ثم نبدى رأينا ثانيا ، وبعد هذا التمهيد نقول وبالله التوفيق .

١٩٢١

انشقاق الوفد

مطلع السنة :

فصلنا فى ختام الجزء الرابع من هذه الموسوعة مجريات الأحداث فى مطلع عام ١٩٢١ وكيف ابلغت انجلترا عظمة السلطان « أحمد فؤاد » على لسان « الجنرال اللينبى » ممثلها فى مصر « أن الحماية البريطانية لا تكون علاقة مرضية للعلاقات بين مصر وانجلترا » .

ودعيت مصر لايفاد وفد للتفاوض فى تنظيم العلاقات الجديدة .

وقد حاول السلطان أن يقنع انجلترا بأن يحتفظ برجله محمد توفيق نسيم فى الوزارة ، ولكن انجلترا رفضت ذلك لتعارضه مع خططها ، التى كانت تقضى بأن يتولى عدلى باشا يكن الوزارة ، وعلى ذلك فقد قدمت وزارة محمد توفيق نسيم استقالتها فى ١٥ مارس فقبلها السلطان على الفور كما أعلن فى ١٦ مارس وكلف عدلى باشا يكن فى نفس اليوم بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكان من أبرز وزرائها ، دولة حسين باشا رشدى فى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، وعبد الخالق باشا ثروت وزيرا للداخلية ، واسماعيل باشا صدقى وزيرا للمالية .

ولما كان برنامج هذه الوزارة كما أعلنه عدلى باشا يكن فى خطابه للسلطان ، هو ذات برنامج الوفد المصرى : الوصول الى اتفاق لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر ، وتعهد عدلى باشا فى خطابه : أن يسترشد بارادة الأمة وأن يدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

وزاد برنامج الحكومة على ذلك الغاء الأحكام العرفية ، ورفع الرقابة على الصحف ، ووضع دستور للبلاد .

وزارة الثقة :

فلا عجب وهذا برنامج الوزارة ، أن اعتبر الشعب مجرد قيامها هو انتصار كامل لأمانيه ، فانفجر فى مظاهرات غامرة من الابتهاج مطلقا على الوزارة تسمية كان سعد زغلول قد اطلقها عليها من قبل ، عندما دعا اللورد ملنر لتاليف وزارة من عدلى باشا يكن يكون برنامجها هو ذات البرنامج المعلن ، ووصف هذه الوزارة بأنها ستكون « وزارة ثقة » وهى ذات التسمية التى اطلقها الشعب على الوزارة الجديدة

وكان من أول ما فعله عدلى باشا يكن أن ابرق لسعد باشا زغلول الذى كان لايزال فى باريس يطلب منه العودة ، ولم يكن سعد زغلول ينتظر الا ذلك فقد كانت عودته فى هذه الظروف تعنى انتصارا كاملا للأمة وبالتالى لشخصه باعتباره وكيلا للامة ، وانتصار لما جاهد هو شخصيا من اجله ، وعلى هذا فقد استجاب على الفور لدعوه عدلى باشا يكن ، وانباه عن طريق برقية تسلمها عدلى يكن يوم (١٩ مارس) وانهى سعد باشا زغلول أعماله وارتباطاته فى فرنسا ، وغادر مرسيليا فى يوم ٢٩ مارس ، فوصل الى القاهرة فى يوم ٤ ابريل وفى ختام الجزء الرابع تحدثنا عن هذا الاستقبال « الخرافى » أو فلنقل الاسطورى الذى استقبلت به مصر سعدا حكومة وشعبا ، ولا غرابة فى ذلك ، فقد كان ابراز هذه المشاعر واتخاذها سعد زغلول رمزا لها كان هو أسلوب الأمة فى التعبير عن ارادتها ، وقد استمرت الاحتفالات بعودة سعد زغلول تتجلى لعديد من الايام فى الوفود التى هرعت من انحاء البلاد لتحية سعد وكان الى جوار بيت الأمة أرض فضاء (المقام فيها ضريح سعد (وفى هذه الأرض اقيم سرادق ضخم لجلوس هذه الوفود وكان سعد زغلول من حين لاخر ، يطلع على المحتشدين ويخطب فيهم .

رد فعل استقبال الأمة لسعد زغلول :

واذ كان من نواميس الطبيعة ، أن يكون لكل فعل رد فعل ، فلابد أن كان لهذا الاستقبال « الخرافى » رد فعل فى مختلف الأوساط المعادية للشعب ، وفى الشعب وفى نفس سعد زغلول على السواء ، فأما أعداء الشعب وعلى رأسهم انجلترا فلابد أن يكون الاستقبال قد افزعها ، ورعت ما ينطوى عليه من معان ، حيث تضامن الشعب وتكتل خلف الرجل الذى اصبحت انجلترا تعتبره خصما لدودا لها ولابد أن يكون السلطان احمد فؤاد قد افزعه بدوره أن يصبح فى مصر انسان بكل هذه القوة ، وهؤلاء الرجال من أعضاء الوفد الذين اعجبتهم كثرتهم ، وبدأوا يختلفون مع سعد وهم فى باريس ، لابد أن يكون قد أسقط فى أيديهم ، لهذا التأييد الكاسح لسعد زغلول ، ولابد أن يكون الحسد (وهو طبيعة بشرية) قد داخهم ووجدوا أنه لم يعد أمامهم خيار ، اما ان يستسلموا لسعد زغلول تماما فلم يعودوا قادرين على مناقشته فضلا عن مخالفته ، أو أن يخرجوا عليه ، ولما كانوا جميعا من الشخصيات التى تعتز بنفسها ، وتعتبر نفسها لطول مزاملتها لسعد زغلول انهم انداد له فقد قرروا ، أن يخرجوا على سعد زغلول ، كما سوف نرى .

وقد فاتهم فى ذلك أمران ، الأول هو تغير الظروف تماما وتغير سعد زغلول بمقدار هذا التغير ، والامر الثانى هو انعكاس هذا الاستقبال عليه ، فقد رأى فيه أن أسلوبه الذى اعتبره الاخرون « تطرفا » هو الاسلوب الوحيد الذى يمكنه من الاحتفاظ بثقة الشعب ، وهو ما لم يعد يرتضى به بديلا ، خاصة وقد رأى فى وعى الشعب ويقظته ما بهره هو شخصيا وفاق كل تقدير وحساب .

التفاف العناصر المناوئة حول عدلى يكن :

والأمر الذى لا يمكن ان يكون محل شك هو ان جميع العناصر المناوئة التى فرعت من قوة سعد زغلول (الانجليز والسرأى ورصفاء سعد زغلول) قد تكتلوا خلف عدلى يكن رراحوا بحرضونه للوقوف فى وجه سعد زغلول وعلى ذلك فقد رأينا سهر العسل بين وزارة الثقة وبين سعد زغلول لا يكاد يكمل أسبوعين بعد عودة سعد زغلول الى مصر .

٢٢ ابريل ــ سعد زغلول يحتكم الى الشعب :

انتقلت الاحتفالات بعودة سعد الى مختلف أحياء القاهرة ، فاقيم له فى السيده زينب احتفال وهنا نرى سعد زغلول يخرج من سرية مفاوضاته مع الوزارة الى العلن فنراه يعلن شروطه للتعاون معها فى موضوع المفاوضات وغنى عن البيان ، انه اراد باعلان شروطه على الشعب أن يضغط بذلك على الحكومة التى لابد أن تكون قد رفضت بعض هذه الشروط وهى :

أولا : ان تكون الغاية من المفاوضات ، الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، اى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط .

ثانيا : الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها فى التحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثا : الغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات .

رابعا : أن تكون للوفد اغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة وان يصدر بتحديد مامورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المامورية .

ومن الواضح أن سعد زغلول لم يجهر بهذه الشروط ويجعلها علنية ، الا بعد أن فشل فى الحصول على موافقة حكومة عدلى يكن عليها ، فرأى أن يلجأ الى السهم الأخير وهو عرض الموضوع على الشعب .

٢٥ ابريل ــ عدلى يكن يتحدى سعد زغلول :

فى هذا اليوم نشرت جريدة الأهرام حديثا مع عدلى يكن أعلن فيه تمسكه برئاسة الوفد وانه سيمضى فى المفاوضة بسعد وبغير سعد .

خطبة سعد زغلول :

قال سعد عن تمسكه برئاسة المفاوضات ردا على ما قاله عدلى يكن فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضات .

« هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها دليلا فلا اعتبار لها ، على أنه اذا صح فى البلاد الاوروبية أن رئيس الحكومة يجب أن يكون له الرئاسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها ، فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لم ينتخبها الشعب ، بل هى معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها ان تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الامة فهى معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة التالية : المندوب السامى أيضا .

ومتى كان المرسوم السلطانى ممضى من رئيس الوزراء والوزراء فانهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطه الحماية المفروضة عليكم رغم انوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى انه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه ان يكون رئيسا لمامورية سياسية متعلقة بسياسة الأمة وعلاقتها مع الحكومة الانجليزيه ورئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه ان يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فاننا نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها وهى قوة الامة ، لا ان يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لان ذلك يجعل المفاوضة بين الاصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية والحكومة الانجليزية أيضا .

ليست هذه اول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه عليكم الآن ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : اذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس ».

ان الوزارة تريد ان تظهر امام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بارادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالين لها يعملون ليل نهار ، على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة ، هذا أمر لا نقبله مطلقا ، ان الوزارة التى قالت انها تتمشى مع ارادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات وفرحت بها الامة ، هى التى تأتى فى الوقت نفسه وتعمل على ابعاد الوفد عن المفاوضة ، ويشتغل اتباعها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن أقبله ، واقول ان مهمتى فيكم هى ان افضح كل ما يحصل من خديعة او غش لكم وان يسير كل امر طبق ارادتكم ، اذا تمكنت من ذلك فحسبى والا فقد قمت بواجبى ، والسلام » .

وأعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته بالوزارة .

انفجار الموقف وانشقاق الوفـد :

وهكذا اعلن عدلى باشــــا يكن تحـديه لسعد زغلول بقوله انه سيمضى فى المفاوضات بسعد او بغير سعد ، ولم يضيع سعد زغلول وقتا فى الرد على التحدى بالتحدى وكان مقررا ان يخطب فى نفس الوقت ، فأعلن بعد أن شرح لمـاذا يتمسك برئاسة الوفد انه لم يعد يثق بوزارة عدلى ، فانفجر الموقف وبدأ انفجــاره من داخل الوفد ذاته .

٢٨ أبريل ـ استقالة اغلبية الوفد :

كان مقررا عقد اجتماع للوفد فى هذا اليوم لبحث موقف الوفد من المفاوضات والوزارة ، وكان من رأى الاغلبية مخالفة سعد زغلول فى اعلانه عدم الثقة بالوزارة ، كما لم يروا رايه فى وجوب تمسكه بالرئاســة ، فلما اصر ســعد زغلول على رأيه واغلظ القول لمخالفيه ، بادروا فاستقالوا من الوفد ، ونشروا نص استقالتهم فى الصحف وهذا نصها وهو صريح كل الصراحة فى تحديد الموقف :

« قضت مصلحة البلاد التى اخذنا أنفسنا بالقيام عليها ، ان نصارحكم القول اننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكــون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار .

نقول والأسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة من الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن اجابت كل طلباتكم ما عدا شرط الرئاســة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات فعلتم ذلك فلما عرض الامر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة اخرى ، وجئتم بمثــال من ذلك فى معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكباتى .

تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا أن نبرأ الى الله والى الامة من تبعة « الشقاق » الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه الى حد مجاراة بعضنا اياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته .

والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينــا ان نعلن ثقتنــا بوزارة نزلت على ارادة الامة ووافقت الوفــد على كل ما اشترط من حيث مهمــــة المفوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها فان الوزارة لا تســـتطيع أن تصــل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الامة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها الا خذلانا للغرض الاسمى الذى عاهدت الامة على الوصول اليه .

نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الاولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى ابدتها الامة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

ولقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم ان يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر اجل من ان يحتمل تساهلا ، واعجل من أن يقبل اناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصورا لذاته لا لثمراته ، والله نسأل اهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد .

وتقبلوا فائق احترامنا .

الامضاءات : حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . محمد محمود . احمد لطفى السيد . محمد على علوبة .

وكان على باشا شعراوى قد سبق هؤلاء فى الاستقالة ، ولكنه لم يوقع على البيان .

٢٩ ابريل – سعد زغلول يرد ويفصل الاغلبية :

وقد رد سعد زغلول على هذا البيان ردا سريعا حاسما فى يوم ٢٩ ابريل واليك النص :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم وأن يقولوا فينا غير الحق وقد افرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم انجح وابوا الا الاستمرار فيه وأظهاره على طريقة تبين منها جليا عدم وجود تضامن فى العمل ، وهو المبدا الذى وضعه الوفد واقسم الاعضاء الايمان على احترامه ، ويرى الوفد ان مخالفة هذا المبدا تعد بطبعها خروجا عنه ، وانفصالا منه ، لانه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ، ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فاننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الامة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الاخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا ، نؤكد بأن الوفد الممثل للامة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدا والغاية ، وفى تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والايمان التى اقسموها ، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الامة عليه حتى بلوغ الغاية ، فلا تهنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم .

سعد زغلول

المنشقون ورأينا الخاص :

لابد ان القارىء الكريم قد يبين أن خطاب من اطلقت عليهم الامة فيما بعد اسم المنشقين قد خلا من التحدث عن الاستقالة من الوفد ولكن موضوعه فضلا عن عباراته لم تدع مجالا للشك فى انهم يخرجون على الوفد ، فهم لم يكتفوا باعلان مخالفتهم فى الراى لكل ما يقوله سعد زغلول ويتبرأون منه ، بل انهم هاجموا سعد زغلول شخصيا واتهموه بما اتهموه به مما يفيد تعذر التعاون معه ، وهو ما لم يفت سعد زغلول بدوره ، فاعتبر ما فعلوه يهدم الثقة فى امكان التعاون ، ولذلك أشار لما فعلوه بانه انفصال منهم عن الوفد والشيء المحقق ، ان الامر كله كان معروفا ومتفقا عليه أو شبه متفق بين كافة الاطراف ، فعدلى يكن ما كان ليخاصم سعد زغلول فضلا عن أن يتحداه الا بعد أن يطمئن لتصور مساندة اغلبية الوفد له ، وما كانت هذه الاغلبية لتسارع باعلان هذا التحدى لسعد زغلول الا تنفيذا لاتفاق سابق تم بينهم وبين عدلى يكن ، ومن رأى عبد الرحمن الرافعى الذى كان معاصرا لهذه الفترة ، وأرخ لها ، ان هذا النفر من أعضاء الوفد هم الذين كانوا يحرضون عدلى يكن على الوقوف فى وجه سعد ولم يكد هذا النفر يجهربالخصومة لسعد زغلول حتى نزعت عنهم جماهير الشعب ثقتها واطلقت عليهم اسم « المنشقون » واللطيف ان مادة « الشقاق » الذى اشتقت منه كلمة المنشقين ، وردت فى بيان أعضاء الوفد الذين هاجموا فيه سعد زغلول حيث تبرأوا الى الله والامة من تبعة « الشقاق » فكانوا هم المنشقون .

وقد انضم اليهم عبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى وعبد الخالق باشا مدكور واستقال رسميا من الوفد جورج بك خياط فاعتبروا بطريقة آلية من المنشقين ، وانى لأذكر الآن كيف كانت هذه الكلمة تتردد فى بيتنا دون كبير سخط عليهم فبحكم كون والدى كان قريب عهد بوظيفته فى « المعية » فلم يكن فى يوم من الايام « زغلوليا » وعلى هذا فلم أكن أسمع لعنات تصب عليهم ، فضلا عن أن تصب على الحكومة ولكنى بعد هذا العمر الطويل (ستون سنة منذ هذه الأحداث) فانى اتبين بوضوح حقيقة ما كان يجرى فقد حاول المنشقون وحاولت الحكومة قبلهم ان يظهروا سعدا بمظهر المتعنت المستبد برايه ، حيث لم تكن هذه هى القضية ، اذ لا جديد فيها ، فمنذ كان سعد زغلول وهو سعد زغلول اعتدادا بنفسه وبرأيه وكرامته ، الى درجة لم يسبقها مثيل ، وانما الشيء الذى جهله المنشقون وعلى راسهم حكومة عدلى يكن ، أو ربما علموه ولم يستطيعوا أن يطوروا انفسهم للتلاؤم معه ، هو التطور الذى بلغه الشعب الى هذه الدرجة « المذهلة » التى جعلته لا يرضى بغير « الاستقلال التام » ويرى فى سعد زغلول رمزا على هذا الاستقلال ، وتتلخص عظمة سعدزغلول فى أنه وعى هذا التطور ووصل الى مستواه فتحول من رجل اثنى عليه كرومر فى خطبة الوداع بعد أن سب المصريين جميعا (راجع الجزء الثالث) الى رجل يناصب الانجليز العداء

ولا يقيم لامبراطوريتهم وزنا ، بازاء اراده الشعب المصرى وبدأ يجد فى التساهل مع الانجليز خروجا عن توكيل الشعب له ، حيث كان سعد زغلول يتطور هذا التطور كان زملاء الامس يجمدون عند نظرتهم القديمة بالامس وهو الرضاء بما تجود به انجلترا ايمانا منهم بقوتها التى لا تغلب .

٢٩ ابريل — انفجار عدائى فى طنطا ضد الحكومة :

وسرعان ما تلفت الوزاره نذيرا انها لا تستطيع المضى فى الحكم فى هدوء واستقرار فضلا عن ان تفاوض الانجليز باسم مصر ، بعد أن أعلن سعد زغلول انه ينزع الثقة من الوزارة .

وقد جاء الانذار والتحذير من طنطا . اذ حدث اشتباك بين جموع المتظاهرين الذين انطلقوا يهتفون الهتافات العدائية ضدالوزارة بينهم وبين البوليس ، وكان التحدى والاحتكاك ، واستعمل البوليس الاعيره النارية ، فجرح أربعون وقتل اربعة ولك أن تتصور ما الذى يحدثه هذا الخبر فى جماهير الشعب الناضب على الوزاره ، الذى راى فى هذه الفعلة محاولة لاستمرار حكم البلاد بالحديد والنار ، وقد حاول عدلى باشا يكن أن يهدىء من غضب الشعب فأعلن ان الوزارة لم تأمر باطلاق النار واستنكر تصرف البوليس وان الحكومة ستجرى تحقيقا لمعرفة المتسبب فى هذا العمل واحالته الى مجلس عسكرى وانه أوقف حكمدار البوليس الذى اصدر أمر اطلاق النار واحاله الى المحاكمة العسكرية ، كل ذلك بطبيعةالحال لم يكن له أى أثر فى تهدئة الحالة التى زادت اضطرابا ونحن بعد هذا العمر الطويل وما تكشف من أحوال عدلى ومن كانوا معه ندرك طيبة قلبه التى تصل الى حد السذاجة التى يتصور أنه الآمر الوحيد الذى يسير الحكومة ، غير مدخل فى حسابه ان الانجليز من ناحية والسلطان فؤاد من الناحية الثانية كانوا يسبقونه فى ادارة الحكومة ولا سيما فيما يتصل بالأمن العام ، بل أن من بين زملائه فى الوزارة من ينظرون نظرة عدائية للشعب ، وربما كانوا يسعون لتوسيع شقة الخلاف بين الحكومة والشعب .

ماذا جاء فى مذكرات الدكتور حسين هيكل :

وللدكتور محمد حسين هيكل الذى سيصبح فيما بعد رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين الذى اسسه عدلى باشا مذكرات قيمة تلقى ضوءا كاشفا على أفكار بعض زملاء عدلى باشا فى الوزارة (ثروت واسماعيل صدقى) فأما ثروت فقد اخذ مكانته وشهرته من كونه نائبا عاما عمل دائما تحت سلطان الانجليز .

أما الثانى وهو اسماعيل ، فسنراه طوال العشر سنوات القادمة ، خلف أى عمل قومى ضد الشعب ، ولنر الآن ماذا قال هيكل :

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة

سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن الى نصابه وان تقمع الفوضى فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيرا ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين وقتل فى أثنائه بعض الافراد . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علنا ويتخذها عنوانا صادقا على تأييد الامة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته .

بل لقد ذهب فى التشجيع مرة الى أن ذهب الى حيث قتل أحد المتظاهرين وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم . وامتدت الفوضى من القاهرة الى الاقاليم وذهبت ضحيتها فى الاسكندرية مصالح للاجانب جعلت الانجليز يفكرون فى التدخل لاعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الاجانب وأرواحهم . ترى أنترك هذه المآسى تسير فى طريقها الى نهايته ؟ ام يجب أن يعالج الامر علاجا سياسيا يخفف من حدة الاحوال ويعيد الطمأنينة الى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الامر الى بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا الى ان استقالة الوزارة . وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة قد يعالج الموقف . وعاد الى عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه اذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية لكنى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا انما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضها على مصر .

وانما اعترفت انجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين حين وقفت مصر كلها صفا واحدا تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى انها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا .

فاذا شغلت البلاد عن مطالبها هذا بالخلافات الداخلية ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى واخلال الغوغاء بالنظام كان ذلك حجة لانجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها .

فاذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد الى البلاد كلمتها موحدة فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

٣٠ أبريل ــ الأمير طوسون ودعوته :

ونعود الى سرد الاحداث بترتيبها الزمنى فبمجرد حدوث ما حـدث فى طنطا ادرك الأمير طوسون ما سوف يكون له من آثار ، ولقد رأينا فى الجزء الرابع كيف كانت له مشاركة فعالة فى الأحداث الوطنية ، ولذلك فقد اذاع بيانا فى ٣٠ أبريل اقترح فيه ما تصور أنه يراب الصدع ويوحد الصف مرة أخرى .

فاقترح أن نقوم فى البـلاد جمعية وطنية ، عن طريق الانتخاب العام لتقرر باسم مصر الأمور الآتية :

١ ــ هل تدخل مصر المفاوضات أم لا .

٢ ــ اذا قررت دخول المفاوضات فعليها ان تضع قواعدها وتعين من يقومون بها

٣ ــ الغاء الرقابة على الصحف فورا ورفع الأحكام العرفية .

٤ ــ ان تجرى المفاوضـات فى مصر وليس فى انجلترا ليكون فى قدرة المفـاوض الاتصال المستمر بالأمة .

ومرة أخرى نستشعر بعد هذا العمر الطويل مدى القوة التى كان عليها الشعب المصرى ، بحيث كان قادة الرأى قد اسقطوا نهائيا الانجليز من حسابهم ، وان لهم اى دور صغر أو كبر فى تسـيير الامور .. ولذلك فلا عجب ، ان ذهب اقتراح عمر طوسون مع الريح .

١٥ مايو ــ رفع الرقابة عن الصحف :

غير أن عدلى باشا يكن كان لابد له أن يفعل شـيئا وكان على الانجليز أن يؤازروه اذا ارادوا أن يستمر فى الحكومة ، فوافقوا على رفع الرقابة عن الصحف ابتداء من ١٥ مايو وصـدر بذلك اعلان من « اللورد اللنبى » بوصـفه قائد القوات البريطانية فى مصر وكانت الوزارة من ناحيتها قد اذاعت بيانا بهذا المعنى واضافت على سبيل الاعتذار أنها اذا كانت لم تلغ الأحكام العـرفية ، فليس ذلك الا لان الانجليز هم الذين اعلنوها فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ووعدت الحكومة بانها ستواصل سعيها لالغائها .

وحدث الاثر الذى هـدف اليه الانجليز من وراء موافقتهم على الغاء الرقابة اذ اشتدت حملات الصحف الوطنية على عدلى باشا يكن وحكومته .

١٩ مايو ــ تشكيل الوفد الرسمى :

من المحقق ان عدلى باشا يكن ، كان يخضع لضغوط ليمضى فى سبيله على غير ارادته ، ولسنا نستبعد بطبيعة الحال ، أن يكون قد رأى أن مصلحته الشخصية هى فى أن يمضى ، ولذلك نرى فى ١٩ مايو صدور الأمر السلطانى بتشكيل الوفد الرسمى

للمفاوضات برئاسه عدلى باشا يكن وعضويه حسين باشا رشدى واسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا وهؤلاء من اعضاء الوزارة واحمد طلعت باشا وكان رئيسا لمحكمة الاستئناف ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين واصطحب الوفد مجموعة من المستشارين الفنيين من الموظفين امثال عبد الحميد بدوى وتوفيق دوس وشريف صبرى وعبد الحميد سليمان وعبد المجيد عمر ويوسف نحاس واللواء محمود عزمى والاستاذ ابراهيم دسوقى اباظة والاستاذ محمد خطاب والاستاذ حامد العلايلى ، والاستاذ احمد محمد حسنين ، والمهندس عبد القوى احمد والاستاذ عباس سيد احمد وقد حرصت على ذكر هذا النفر لاننا سنقابلهم فى مقتبل الايام وزراء وقاده .

صب الزيت على النار :

وقد كان هذا الاجراء بمثابه صب الزيت على النار ، فقد رأى فيه سعد زغلول ومن ورائه الاغلبيه الساحقة للشعب تحديا لارادتهم . فاندلعت المظاهرات فى عنف وشدة ، واذ كان سعد زغلول قد وصف يوما فى احدى خطبه من يفاوض الانجليز بدون اذنه وبعيدا عن رئاسته بأنهم « برادع الانجليز » فان تحديد المفاوضين بالفعل قد جسد هذه البرادع فراح الشعب يهتف بسقوطهم واحدا واحدا بل ويهتف بسقوط كل من يخالف سعد زغلول وتطور الموقف الى استعمال العنف ، فهاجمت الجماهير الغاضبة بيوت المخالفين لسعد ورجمتها بالاحجار .

٢١ مايو ــ نداء من الأمير عمر طوسون :

وليس هناك ما يصور الحالة العامة التى سادت البلاد من هذا النداء الذى وجهه الأمير عمر طوسون للامة فى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢١ حيث قال :

« يا أبناء بلدى الاعزاء بلغنى مع اشد الاسف ما حدث من بعض أشخاص غير المسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع الامر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية واساس هــذا المبدأ احترام كل فـريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وان شذ فى رأيه واذا لم نحترم هـذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هـذا تريد طائفة منا ارغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة فأرجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا لأقول هـذا واننى لا انحيازا الى جانب الوزارة لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى ولكن الواجب هـو الذى دفعنى ان ابين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هدانا الله جميعا الى الصواب » .

٢٢ مايو ـ اضطرابات الاسكندرية الخطيرة :

وكما ذهب افراح عمر طوسون لتأليف جمعية وطنيه فى الهواء ، فان هـذا النـداء الجديد كان بمثابة دعوه لمزيد من العنف والاضطراب فى نفس المدينـة التى اتحدها موطنا له ونعنى بها مدينه الاسكندرية ففى يوم ٢٢ مايو اى اليوم التالى لندائه ، اندلعت المظاهرات فى الاسكندرية ، اشد ما تكون عنفا وزاد فى خطورتها ان وقع اشتباك بين المتظاهرين والأجانب فى حى « الهمامبل » وهو ذات الحى الذى وقع فيه فى يونية سنة ١٨٨٢ ما يعرف باسم مذبحة الاسكندرية ، وهو ما اتخذته انجلترا ذريعة احتلال مصر . وبلغ العنف منتهاه فنهبت بعض المتاجر واحـرقت بعض الدور وقتل كثير من الاشخاص وفشل البوليس المصرى والجيش المصرى فى السيطرة على الموقف ، وفى خاتمة المطاف تدخل الجيش الانجليزى وفرض قائده على المدينة منع التجول .

وقد اسفرت هـذه الحوادث عن قتل ٤٣ مصريا وجرح ١٢٩ كما قتل من الأوروبيين ١٥ شخصا وجرح ٧١ .

تشرشل يستغل الموقف :

وقد أسرع ونستون تشرشل وزير المستعمرات (وعهدنا به من غلاة المستعمرين) ينتهز هذه الفرصة ليعلن بانه لا يرى أن الوقت قد حان لجلاء الجيوش الانجليزية عن مصر : « خشية ان يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الاجنبية وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » وقد اثار هذا التصريح استنكار الكافة فى مصر : الحكومة قبل الوفد ، ولم يكن قـد فات سعد زغلول ما سوف تسببه هذه المظاهرات من خطر على مصر فوجه الى الشعب نداءين ، دعا فى ثانيهما الى ايقاف المظاهرات جملة .

بيـان سعد زغلول :

لم يتردد سعد زغلول فى استنكار ما حدث وتوالت بياناته ودعـا فى ختـام بيان اصـدره فى ٢٤ مايو مخاطبا الشـعب : « ايها المصريون اناشـدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم ان تقابلوا هـذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وان تستمروا فى اكرام ضـيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم ولو اعتدوا عليكم فذلك ابقى لمودتهم واليق بكرم اخلاقكم واحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب » .

تم نشر فى اليوم التالى نداء الى الشعب بوقف المظاهرات : « وان يقف اظهار سخطه على الوزارة عن طريق التظاهر اتقاء لمـا يرتكبه القسـاة فيها من الفظـائع المفزعة واكتفاء بما اظهره لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة .

استغلال الانجليز للحادث :

على ان انجلترا التى كانت تقف متفرجة على تحول المصريين الى الحرب فيما بينهم ، ومتربصة للانقضاض فى كل لحظة ، ما كان ليفوتها استغلال هذا الحادث ، وقد رأينا كيف اسرع تشرشل بتصريحه ، ولكن الاخطر من ذلك كله انها راحت فى الداخل : من وراء الستار ، تؤلب الجاليات الأجنبية ضد الشعب المصرى ، وكانت الجالية الايطالية أكثر الجاليات استجابة ، فكتبت تقريرا مطولا تحدثت فيه عن وحشية المصريين واعتداءتهم البربرية على غير المسلمين من قبيل التعصب الأعمى ، بحيث شغل هذا الموضوع وعلاجه بحمل الاجانب المنصفين باستنكار هذا التهجم على الشعب المصرى الذى يعيشون فى ظله فى أمان ودعه وكانت الجالية اليونانية على راس المدافعين عن الشعب المصرى ولكننا قبل أن ننهى شهر مايو سنة ١٩٢١ الحافل بالأحداث المؤسفة لتحول الصراع بين المصريين، وبعضهم ، ينبغى أن نشير الى موقف الحكومة من الموظفين الذين أيدوا سعدا .

اجراءات ضد الموظفين الذين أيدوا سعد زغلول :

اقام الموظفون حفل تكريم لسعد زغلول بعد ان هاجم الوزارة ونزع منها الثقة ووصل فى هجومه الى حد نعت الوزراء بأنهم « برادع الانجليز » فذهبت كما يقولون مثلا ، واصبح لا يتحدث عن الوزراء الا بهذا الوصف بأنهم « برادع الانجليز » وما كنت لاثبت هذا النص لولا اننى كنت ممن يلوكونه أيام صباى ، فلا عجب أن غضبت الحكومة على من اقاموا لسعد زغلول حفل تكريم فقدموهم الى مجالس التأديب فصدرت عليهم احكام خفيفة ان لم تكن تافهة ، مما يدل على تعاطف مجالس التأديب نفسها ، ولما كان هؤلاء الموظفون ممن سيلعبون دورا فى حياة البلاد فلا مناص من ذكر اسمائهم : مكرم عبيد واحمد محمد خشبة : وزارة الحقانية صادق حنين ومحمود فهمى النقراشى : وزارة الزراعة فؤاد شيرين وحسين فتوح وزارة المعارف نجيب اسكندر بمصلحة الصحة ولم تزد العقوبة عن الانذار وكان من بينهم قاض وهو سلامة ميخائيل فبرائه الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف ، وقد حاول بعض الزغلوليين استغلال هذا الحادث باعتباره بمثابة حكم بعدم الثقة بالوزارة ، فكان ان تقدم قضاة محكمة الاستئناف بعريضة الى رئيس المحكمة يعلنون فيها ثقتهم بالحكومة ورئيسها عدلى باشا يكن .

٧ يونية ــ برقية سعد زغلول احتجاجا على تشرشل :

ارسل سعد زغلول برقية الى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية هذا نصها :

« باسم الشعب المصرى انهض محتجا بكل قوة على ما جاء فى خطبة المستر تشرشل وزير المستعمرات الانجليزية من انه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجنود البريطانية عن مصر اذ ليس من الكرم ولا من العدل ان تتخذ حوادث الاسكندرية

حتى قبل ظهور نتائج التحقيق فيهـا ، فرصـة للقضاء على شـعب بتمامه تبريرا للأغراض الاستعمارية فقد وقعت هذه الحوادث بغتة ولم تتجاوز بعض الاحياء فى المدينة ، فى حين أن الأجانب فى سائر جهـات القطر لم ينقطعوا لحظة واحـدة عن التمتع بلطف جميع المصريين وحسن مودتهم .

ومضى شهر يونية ١٩٢١ :

وانقضى شهر يونية ، بين محاولة استنكار ما ناله تشرشل من جميع الجبهات، واذاعت الحكومة بيانا من ان رئيسها عدلى يكن قابل المندوب السامى وتلقى منه التأكيدات عن انه لا تأثير لهذه التصريحات على سير المفاوضات المقبلة على أن شغل البلاد الشاغل ، اصبح يتلخص فى محاولة سعد زغلول اظهار الوزارة انها لاتؤتمن على قضية البلاد ، وانها لا تمثل شيئا فى مصر ، بينما مضت الحكومة تستقبل الوفود من شتى الجهات والهيئات ، وأصلى سعد من ناحيته هـذه الوفود نارا حامية وانها تساق سوقا لاظهار هذا التأييد ، والى جـوار الوفود كانت عرائض الثقة تتوالى على سعد زغلول من ناحية وعلى الحكومة من الناحية الأخرى ، بحيث تهكم وزير بريطانى على المصريين فى مجلس النواب الانجليزى ، فقال : حيث لايزيد تعداد مصر عن ١٤ مليونا ، فان عدد من وقعوا على عرائض الثقة سواء لهذا الجانب أو ذاك سبعة عشر مليون توقيع .

وقد كان الأمر كله مأساة ، فبعد أن كانت الامة صفا واحدا كالبنيان المرصوص مما أذهل الدنيا كلها ، وجعـل الامبراطورية البريطانية كلها ممثلة فى اللورد ملنر ولجنته ، تنحنى امام ارادة الشـعب المصرى ، اما الآن فقـد انتهى ذلك كله وانقسمت البـلاد .

أول يوليو سنة ١٩٢١ ـ سفر الوفد الرسمى :

وسافر الوفد الرسمى اخيرا برئاسة عدلى يكن فى أول يوليو من هـذه السنة من مدينة الاسكندرية على ظهر احدى البواخر (لم يكن السفر بالطائرات قـد عرف بعد) ليظهر ويظهر الانجليز معه مدى تصميمهما على الوصول الى اتفـاق وكان من سيتولى المفاوضات من الجانب الانجليزى هو اللورد كيرزون وكان الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة ينذر بأن الطرفين لن يصلا الى اتفاق ، ولكن الشيء المحقق ، انه لا عدلى يكن ولا زميله حسين رشدى كانا يتصوران ان اللورد كيرزون أو بالأحرى الانجليز سيخذلانهما الى هذه الدرجة .

وليس هناك ما يقال عن مجريات الامور فى بقية شهر يوليو وشهر اغسطس ، فقد كانت المفاوضات تجرى فى سرية تامة ، ولم تلبث أن توقفت فى شهر اغسطس ابان عطلة البرلمان الانجليزى .

وفى مصر استمرت حملة الصحف الوفدية على وفــد المفاوضات بكل ضراوة وعنف ، وارسل سعد زغلول الأستاذ وليم مكرم عبيد وانضم اليه فى لندن الدكتور حامد محمود ، ليعرضا وجهة نظر سعد زغلول فى هجومه العنيف على عدلى يكن واظهاره أمام الانجليز بأنه الرجل الخارج على ارادة الأمة ، المقيد لحرياتها .

وكان عبد الخالق باشا ثروت هو الذى يدير الحكومة والبلاد نيابة عن عــدلى باشا يكن .

وقد استطاع فيما يبدو وكما سوف يتضح من الأحداث القادمة أن يثبت انه الرجل الوحيد الذى لا رجل غيره الذى تســتطيع أن تتعاون معه انجلترا ، وكان اللورد اللنبى هو صاحب هذا الاعتقاد .

بقية شهر يوليو وكل اغسطس عام ١٩٢١ :

ومضى شهرا يوليو واغسطس فيما لا يخرج عن حدود المفاوضات فى لنــدن وكانت تجرى فى سرية تامة كما قدمنا ، ولم تلبث ان تباطأت فى شهر اغســطس ، ثم توقفت تماما فى شــهر ســبتمبر ، حيث كانت الوزاره الانجليزية والبرلمــان فى عطلــة .

وكانت الأحوال هادئة فى مصر شأنها فى هذه الايام كل صيف ، حتى سعد باشا زغلول كان فيما يشبه الاجازة فقصد عزبته فى « مسجد وصيف » ولم يعد منها الا فى ختام الشهر (٢٩ أغسطس) حيث ألقى خطابا عاما ندد فيه كما كان شــأنه فى هذه الفترة بحكومة عدلى يكن بفرعيها ، سواء المفاوضات التى كانت تجرى فى لندن ، أو فرعها فى مصر والذى كان يقوده عبد الخالق باشا ثروت ، فكان ذلك اشارة ، بعودة النشاط الى الحركة السياسية .

١٩ سبتمبر ١٩٢١ - وصول لجنة سوان :

قدمنا ان سعد باشا زغلول اوفد الأستاذ مكرم عبيد الى لندن ، ليهاجم عدلى باشا واظهاره بمظهر الخارج على الأمة ، الذى لا يثق به أحــد ، وبالتالى فليس له أن يتفاوض باسم مصر ، حيث وكلت الأمة لهذا الغرض ســعد زغلول ، وانضــم لمكرم عبيد الدكتور حامد محمود ، فكان ان اتصلا بنواب من حزب العمال وعلى راسهم « مستر سوان » .

وهكذا انتقل الخلاف الذى كان يجرى فى مصر الى صفحات الصحف الانجليزية وامطر المستر سوان وصحبه الوزراء الانجليز بوابل من الاسئلة التى تحوى ادق التفاصيل عن مجريات الشئون فى مصر ، وقــد أشرنا فيما ســبق ، الى واحد من هذه الاسئلة الخاصة بعرائض الثقة والتى بلغ عدد الموقعين عليها أكثر من الشعب المصرى . ولم يدخر سعد زغلول وسعا فى اظهار رضائه على هذا النفر من النواب الانجليز ، واخيرا ارسل للمستر سوان دعوة للحضور الى مصر هو ومن يريد من

زملائه ، للاطلاع بنفسه على مدى التفاف الشعب المصرى حوله ، وعدم ثقته بالوزارة التى تفاوض باسمه مع الانجليز تحت رئاسة عدلى باشا يكن ، وقد لبى المستر سوان وثلاثة من النواب العمال ورابع من حزب الأحرار أى ان البعثة كانت تتألف من خمسة نواب وقد أقاموا فى لندن احتفالا قبل مغادرتهم لها ، ليفصحوا عن الغرض من هذه الرحلة ، ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر) ان عبد الخالق باشا ثروت : القائم بأعمال رئيس الوزراء فى مصر ، ادرك ما سوف يكون لهذه الزيارة من عواقب ضارة فسعى لدى الانجليز للحيلولة دون حصولها ، ولكن الحكومة الانجليزية رفضت ذلك الا ان يطلب منها رسميا ، ولم يشأ عدلى باشا يكن رئيس الحكومة أن يتحمل هذه المسئولية فلم يطلب ذلك رسميا ، وعلى هذا فقد سافرت البعثة الى مصر ، فوصلت الى الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٩٢١ وبمجرد دخول الباخرة الى الميناء كانوا محل حفاوة تكريم من الشعب المصرى الذى اراد أن يظهر مدى التفافه حول سعد زغلول وعندما وصلوا الى القاهرة قصدوا الى بيت الامة حيث قابلوا سعد زغلول الذى لم يدخر وسعا فى اكرامهم وفى مجلات هذا الوقت (اللطائف المصورة) سترى صورة سعد زغلول والنواب الانجليز يمتطون الجمال أثناء زيارتهم لمنطقة الاهرام ، ولكنهم لما كانوا قد جاءوا لمصر لهدف سياسى ، فقد راح سعد زغلول يطوف بهم بعض الاحياء فكانوا يستقبلون بأعظم مظاهر الحفاوة التى تظهر مدى التفاف الجماهير حول سعد زغلول .

وقد شاء سعد زغلول بعد ذلك ، ان يستغل وجودهم فى مصر وعدم تعرض السلطة البريطانية لهم لكى يطوف بهم البلاد ، فتلقى هو والضيوف دعوة من شعب مدينة طنطا ممثلا فى بعض اعيانه ، وقبلت الدعوة على الفور ، ولكن السلطة المصرية (بالاتفاق طبعا مع السلطة البريطانية) قررت منع هذه الزيارة ، وتبادل سعد زغلول وأحمد باشا على وكيل وزارة الداخلية آنذاك رسائل حول هذا المنع وقد حاول سعد زغلول ان يوعز من طرف خفى لشعب طنطا ، ان يخلوا بالامن من جراء هذا المنع : « وربما ترتب على هذا المنع احراج صدور الناس واخراجهم عن حالة السكينة التى هم متلبسون بها الآن وعلى كل حال فانى اتخلى عن كل مسئولية تنجم عن هذا المنع » .

وعلى الرغم من هذا الايعاز باحداث القلاقل فانه لم يقع أى شىء على الاطلاق بالرغم من حب الشعب لسعد ، وانه رهن اشارته . وعمد سعد زغلول بعد ذلك ، الى الطواف مع ضيوفه بدون ترتيبات سابقة يعلن عنها ، فسافر مع ضيوفه الى بور سعيد حيث قوبلوا بمظاهرات عارمة من الحفاوة ، ثم كانت زيارة للمنصورة ولكن يبدو ان الامر كان قد عرف مسبقا فاذا ببعض الهتافات العدائية ترتفع ضد سعد وضيوفه ، وكتب الدكتور محمد حسين هيكل مقالا فى جريدة الاهرام يندد بهذه الزيارة وختمه بقوله : « الا يصح لنا بعد ذلك كله أن نقول ان لجنة المستر

سوان قد ملب فى مصر رواية مضحكة (انجليزية مصرية) تذكرنا بقول ابى الطيب

وكم ذا بمصر من المضحكا

ت ولكنه ضحك كالبكاء

٧ اكتوبر ١٩٢١ - رجوع بعثة سوان الى انجلترا :

وفى السابع من اكتوبر قفلت بعثة سوان عائدة الى لندن ، وودعت فى محطة مصر ، وفى سائر المحطات حتى الاسكندرية بما يليق ويتفق مع مكانة سعد زغلول، وأرسلت البعثة فى اليوم التالى من الاسكندرية أى قبيل مغادرتهم لها الى سعد زغلول البرقية التالية :

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا

فى لحظة قيامنا الى انجلترا نريد أن نعبر لمعاليكم وللامة المصرية بواسطتكم ، عن شكرنا الفائق على ما أظهرتم وأظهرت لنا مدة اقامتنا القصيرة من حسن الضيافة وجميل الحفاوة ونسأل الله أن يحفظ لكم صحتكم حتى تواصلوا جهادكم الى أن تروا مصر متمتعة بحريتها واستقلالها التام وهو ما يبتهج له فى يقيننا كل من يغار على مصلحة أمته الحقيقية من الانكليز والمصريين على السواء .

توقيعات

بعثة سوان فى الميزان :

ولقد حدث اختلاف كبير بين جمهور المثقفين وقتها حول صواب هذه البعثة وجدواها ، وقد ترامت الى سمعى ابان صباى المبكر ، اصداء هذا الخلاف ولكنى ككل من حولى لم نكن نحفل به ، واليوم وبعد نصف قرن اذ ادون هذا الحادث فلا استطيع انا أعلق عليه الا بانه صفحة من صفحات جهاد سعد زغلول آنذاك

١١ اكتوبر ١٩٢١ - رحلة سعد زغلول فى صعيد مصر على ظهر باخرة نيلية :

عندما ننظر الى الاحداث وتعاقبها بعد هذا العمر الطويل نستطيع أن نستنتج أن اعضاء بعثة سوان لابد أن يكونوا قد نصحوا بتقصير اقامتهم فى مصر والعودة الى انجلترا ، ولما كان الناصح لهم هم انجليز مثلهم فقد تقبلوا النصيحة وسافروا ولما كان الوفد قد سبق واستأجر باخرة نيلية للضيوف الانجليز ليصلوا على ظهرها الى الاقصر ، على أن يلبوا دعوة شعب أسيوط وهم فى الطريق ، كما يلبوا دعوة فخرى عبد النور فى جرجا ، ولذلك فلم يكد يغادر الضيوف مصر فى ٨ أكتوبر حتى اقلعت الباخرة النيلية بسعد زغلول بمفرده للقيام بالرحلة وكانت هذه فرصة الادارة ، فعمات بأسلوبين الأول أن تمكن لخصوم سعد بالاحتشاد على بعض

الشواطىء (ديروط مســاء ١٢ أكتوبر وقبلها فى ملوى) أن يهتفوا بحيــاة عــدلى وسقوط سعد .

اما الاسلوب الثانى الذى لجـأت اليه الادارة فهى أن تحول بين ســعد وبين أن ينزل الى الشـاطىء ، حيث اراد سعد زغلول ان يلبى دعوة من دعوه واقاموا لذلك سرادقا ضخما ، وزينات ، ولكن الادارة تذرعت بأن فريقــا آخر يعــارض فى دعوة سعد وأن فتنة توشك ان تقع فى البلد ، وعلى هذا فقد حيل بين سعد وبين النزول الى البر ، وبالرغم من ذلك فقد وقعت الفتنة ، ومات ثلاثة نفر وجــرح خمســة وثلاثون ، وتكرر مثل ذلك فى ســوهاج ، وفى غيرها من بلاد الصعيد وأخيرا قررت الحكومة منع الاستمرار فى الرحلة بهذا الاسلوب ، وعاد سعد زغلول الى القاهرة فى آخــر أكتوبر ، وقد ترك ما حدث له جرحا عميقا فى نفسه ضد عبد الخالق ثروت باشا بخاصة حيث اعتبره مسئولا عن كل ما حدث .

١٣ نوفمبر ـ احتفالات بعيد الجهاد :

واخيرا تكرس الخلاف واصبح كما لو كان شيئا مقدسا فأقيم لاول مرة احتفالان فى ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) وهكذا تحدد بصورة قاطعة نواة الحزب الآخر، الذى كان يطلق عليه ، حتى هذه الساعة « العدليون » ولكنه لن يلبث أن يطلق على نفسه «الاحرار الدستوريون » .

١٩ نوفمبر ١٩٢١ ـ فشل المفاوضات رسميا :

فى هذا التاريخ صدر فى لندن بلاغ رسمى من وفد المفاوضــات المصرى يفاجىء المصريين بفشل المفاوضات واليك نصه :

« سلم اللورد كيرزون الوفد المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بمذكرة صرح فيها بأن المشروع لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر وسيغادر لندرة غدا صباحا وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون لآخر مرة مودعا . وقد غادر الوفد بالفعل لندن الى باريس ، ولكن عودته إلى مصر قد تأخرت بعض الشىء لعدم وجود أماكن خالية فى السفن .

وارسلت الحكومة البريطــانية النصوص الى اللورد اللنبى ليذيعها فى مصر فاعلنت يوم ٣ ديسمبر ولكننا نرى ان نثبت نص المعاهدة التى عرضتها انجلترا على مصر ، وقد نشأنا ودرجنا على « تسميتها » بمفاوضات عدلى وكيرزون ، ولما كانت الوثيقة الثالثة لا تعدو أن تكون حديثا من انجلترا توجهه الى الشــعب المصرى ، فنحن نرجىء التعرض لها حتى يأتى أوان نشرها .

الوثيقة الأولى

((مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر))

وهو الذى قدمه كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى

انتهـــاء الحماية

١ ــ فى مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصـديق عليهـا تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحمايه المعلنة على مصر فى ١٩ ديسمبر سـنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دوله متمتعه بحقوق السـيادة تحت أمرة ملوكية دستوريه فبمقتضى هذا قد ابرمت وتسـمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

العلاقات الاجنبية :

٢ ــ تتولى الشئون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ ــ يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قومسـير عال يكون له فى جميع الاوقات وبسبب مسـئولياته الخاصـة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الاخرى .

٤ ــ يمثل الحكومة المصرية فى لندرة وفى اية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

٥ ــ بالنظر للتعهدات التى اخذتها بريطـانيا العظمى على نفسها فى مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطـانى الذى يقدم كل المسـاعدة الممكنة للحكومة المصرية فى ما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ ــ لا تدخل الحكومة المصرية فى اى اتفاق سـياسى مع دولة اجنبية بدون أن تستطلع راى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسـير العالى البريطانى .

٧ ــ تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها .

٨ ـ لأجل تولى الشئون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية فى الاماكن التى لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون ، يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم .

٩ ـ تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة على الغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات . وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا .

النصوص العسكرية :

١٠ـ تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها ولأجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ولها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى مدة تحددها من وقت لآخر ويكون لها أيضا فى كل وقت مالها الآن من التسهيلات واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربيه .

استخدام الموظفين الاجانب :

١١ـ بالنظر للمسئوليات الخاصة التى تحملها بريطانيا العظمى وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطانى .

الادارة المالية :

١٢ـ تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا ماليا توكل اليه فى الوقت المناسب ، الحقوق التى يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين ويكون هذا القوميسير المالى مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها :

١ ـ المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

٢ ـ جميع المعاشات والسنويات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب الحاليين على المعاش وورثتهم .

٣ ـ ميزانية القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

١٣ـ لأجل أن يؤدى القوميسير المالى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الامور الداخلة فى دائرة وزارة المالية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ـ ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالى .

الادارة القضـــائية :

١٥ـ تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا قضائيا يكلف بسبب التعهدات التى تحملتها بريطانيا العظمى القيام بمراقبـــة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

١٦ ـ لأجل ان يؤدى القوميسير القضائى واجبـــاته كمـــا ينبغى يجب أن يحاط احاطة تامة بجميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخـــول على وزيرى الداخليـــة والحقانية .

السودان :

١٧ـ حيث أن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى المـــاضى او أن تقـــدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانةمالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين . تكون كل القوات المصرية تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيـــا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل منمياه النيل ولهذا الفرض قد تقرر أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا .

قروض الجزية :

١٨ـ المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المـــالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجـــزية المصرية تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى المـــاضى لدفع الفوائد والاســـتهلاك لقرض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ الى أن يتم استهلاك هذين القرضين . تســـتمر الحكومة المصرية أيضا فى دفع المبالغ التى كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض ســـنة ١٨٥٥ المضمون عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهى مسئولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشىء عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقا .

اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم :

١٩ـ للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفون تعويضا ماليا كما سيأتى بيانه وذلك زيادة على المعاش أو المكافاة التى يستحقونها بمقتضى

أحكام استخدامهم . ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هـذه الشروط فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة .

تسرى جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق فى المعاش وأيضـا على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الاخرى .

٢٠ـ الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقا لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض ، اعانة اياب لبـلادهم تكون كافيـة لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى الى لوندرة .

٢١ـ تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرش ونصف للجنيه الانكليزى .

٢٢ـ يوضع جدول عن التعويضات :

١ ـ للموظفين الدائمين .

٢ ـ للموظفين المؤقتين .

بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين .

حماية الاقليـــات :

٢٣ـ تتعهد مصر بأن النصـوص الوارد ذكرها فيما بعـد تعتبر قوانين اسـاسية والا ينضارب معها او يؤثر عليها اى قانون أو لائحة أو عمل رسمى والا ينقض مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمى .

٢٤ـ تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التـامة الكاملة لارواحهم وحريتهم من غير تميز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم . يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أية ملة أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العـام أو الاداب العمومية .

٢٥ـ جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسـياسية من غـير تمييز بسبب الجنس أو اللغـة أو الدين . اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للرعوية المصرية فى المسـائل الخاصـة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول فى الخدمات العموميـة والتوظف والحصول على الثاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات .

لا يسوغ فرض اى قيد على اى شخص متمتع بالرعوية المصرية فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية او التجارية او فى الدين او فى الصحف أو فى المطبوعات من اى نوع كانت أو الاجتماعات العمومية .

٢٦ـ الاشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون . وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصريه وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الآخرين فى ان ينشئوا او يديروا أو يراقبوا على نفقتهم، معاهد خيرية او دينية او اجتماعية أو مدارس او غيرها من دور التربية ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ ـ وصول عدلى باشا ومن معه الى مصر :

احدث فشل المفاوضات ، وما اعقبه من نشر الوثائق التى قدمناها بعد ان اضيف لها وثيقة ثالثه بتوقيع اللورد اللنبى لا تعدو أن تكون مذكرة تفسيرية وراحت تكرر الكلمات البالية من فضل انجلترا على مصر وانها (أى انجلترا) لا تهدف من كل ما تفعل الا خير المصريين ، نقول ان ذلك كله قد احدث فى نفس المصريين الشعور بالمرارة وأدركوا أنه لم يوصلهم الى هذا الموقف سوى الانقسام والفرقة ، فتنادى الكل وعلى راسهم سعد زغلول ، بوجوب العودة الى الاتحاد ولكن هذه الدعوة لم تكن صادقة فيما يبدو فلم تصل الى الجماهير ولذلك فقد استقبل عدلى يكن عند عودته استقبالا رسميا حافلا كريما ، ولكن الشعب لم يدخر وسعا فى اعلان ازوراره عنه . بل وانكاره ، وقد اكتشفت محاولة لقلب القطار الذى أوصله من الاسكندرية الى القاهرة ، اذ نزعت القضبان ، ولولا أن اكتشفت لوقعت الكارثة ، وحيث كانت الحفاوة الرسمية تصل الى القمة ، على المحطات التى يقف عليها ، فقد كانت جموع الشعب تعبر عن استنكارها بشتى الوسائل ، حتى بلغ الامر فى القاهرة الى حد القذف بالطماطم والبيض مما جعل سعد زغلول نفسه يذيع بيانا على الامة يدعوها الى نبذ الخلاف ، والوقوف صفا واحدا ولكن عجلة الأحداث كانت اسرع من كل شيء .

٨ ديسمبر ١٩٢١ ـ استقالة وزارة عدلى باشا يكن :

وصل عدلى يكن الى القاهرة فى السادس من ديسمبر وفى يوم ٨ ديسمبر كان يرفع استقالته الى السلطان مشفوعة بتقرير مفصل بسير المفاوضات ، وكيف لم يكن بوسعه وهو الذى تعهد للامة أن يأتيها باستقلال غير منقوص ، ان يقبل المشروع الانجليزى وهو لا يعدو ان يكون فى حقيقته الحماية بكل معناها ، ولم يفت عدلى يكن ان يسجل كيف ان حسين باشا رشدى أصيب بالشلل من جراء ما أحس به من صدمة .

ولم يقبل السلطان الاستقالة على الفور ، وأن كان التقرير قد نشر يوم ١٣ ديسمبر .

٢٣ ديسمبر ١٩٢١ — اعتقال سعد زغلول :

فى هذا التاريخ ، اقدمت بريطانيا بناء على اقتراح تقدم به اللورد اللنبى وكان قد شرع فى تنفيذ خطوته الاولى ، وهى اعتقال سعد زغلول ، ثم نفيه بعد ذلك وفريق من معاونيه الى جزيرة « سيشل » فى المحيط الهندى ، واذ كانت هذه الخطوة قد أعادت الضرام واللهب للثورة المصرية ، فالأمر الذى لاشك فيه ، انها خطوه خاطئة بكل المقاييس للسياسه الانجليزية ، اذ هى ضد ما كانت تهدف اليه فى مصر وهو استعادة الثقة بها ، على الاقل فى أوساط المستوزرين ، ومن يطلقون عليهم أصحاب المصالح الحقيقية ، فقد أحرجهم إقدام انجلترا على اعتقال سعد زغلول ، وادركوا ما سوف يحدثه ذلك من رد فعل عند الشعب ، ولذلك فقد بادرت هذه الجماعة التى كانت انشقت على سعد ، بالذهاب الى بيت الأمة ، حيث اجتمعوا مع السيدة صفية زغلول حرم سعد زغلول ، التى وقفت فى هذه المحنة موقفا أصيلا ، يليق بزوجة زعيم كبير جدا فعرضت فى بادىء الامر على السلطات البريطانية ان ترافق زوجها فى المعتقل ، فلما رفضت السلطات ، قامت بحمل الامانة ، فتكتلت حولها مختلف طوائف الامة للاعراب عن شديد استنكارها لما اقدمت عليه بريطانيا، ولقد اوقع اللورد اللنبى انجلترا فى هذا الخطأ ، كما أوقعها قبل ذلك ، فى خطأ مماثل (من وجهة نظر انجلترا) عندما طلب الافراج عن سعد زغلول ، من منفاه فى مالطة (راجع الجزء الرابع) فاستجابت الحكومة البريطانية لطلبه على مضض فكان فى ذلك أقوى دفعة لثورة سنة ١٩١٩ ، اذ أشعرت الشعب المصرى أنه أقوى بحقه وباتحاده من كل جيوش بريطانيا ، واساطيلها .

ومن الواضح الآن أن اللنبى (كانجليزى) أحس بخطأ تصرفه بعد فوات الأوان ، فظلت نفسه تساوره باعتقال سعد مرة اخرى ، ولكن حال دون ذلك قيام وزارة عدلى باشا والمفاوضات التى دخلت فيها مع انجلترا ، فلما فشلت هذه المفاوضات ، وقدم عدلى باشا يكن استقالته ، وعاد الموقف بين مصر وبريطانيا الى ما كان عليه ، رأى اللنبى أن هذا هو الوقت المناسب لمحاربة سعد زغلول بما فى ذلك اعتقاله وبدأ تحرشه بسعد زغلول ، بان أصدر أمره بمنع اجتماع دعا سعد الى عقده بنادى « سيروس » ولازال اسم هذا النادى يدوى فى ذاكرتى بعد هذا العمر الطويل ، واحتج سعد زغلول على هذا المنع فى بيان عام أصدره للأمة ، فرد اللنبى على ذلك بأن ارسل تحذيرا الى سعد زغلول يحظر عليه القيام بأى نشاط سياسى ، ويطلب منه التوجه الى الريف وملازمة عزبته تحت اشراف مدير المديرية .

للقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا أو جماعات :

وليس يسعنى الا ان اثبت هنا نص رد سعد زغلول على هذا التحذير ، فقد عشت طول عمرى اترنم به واعتبره ذروة مايمكن انيصل اليه زعيم أمة مجاهدة ،قال:

« اتشرف باخباركم انى أستلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مارشـال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسـفر الى عزبتى بلا تاخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير وهو أمر احتج عليه بكل قـوتى انه ليس هنالك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الامة للسعى فى اسـتقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس لهذا سابقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة ان تفعل بنا ما تشاء افرادا وجماعات فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تاتى به بجنان ثابت وضمير هادىء ، علما بان كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام وارجو ان تقبلوا فائق احترامى .

سعد زغلول

ولم يكن اللورد اللنبى ينتظر الا مثل هذا الرد لكى يسرع باعتقال سعد زغلول وخمسة من رفاقه ردوا على اللنبى بمثل ما رد سعد زغلول وهم مصطفى النحاس ـ سينوت حنا ـ فتح الله بركات وعاطف بركات ـ ووليم مكرم عبيد .

وقد اقتيدوا الى معسكر بريطانى فى العباسية ومن العباسية الى معسكر آخر فى السويس ، ومنها بعد عدة أيام ، الى عدن فسيشل ، وقبل أن نشير الى يـوم الرحيل ، وما اعقب اعتقال سعد من احداث شبيهة بما حدث عقب اعتقال سعد لاول مرة ، نرى أولا ان نثبت قبول استقالة عدلى يكن .

٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ـ قبول استقالة عدلى يكن :

ذكرنا من قبل أن عدلى باشا يكن قدم استقالته عقب عودته من لندن بعد فشل المفاوضات ، وذلك فى ٨ ديسمبر ، ولكن السلطان ارجأ قبول الاستقالة ، فلما أن اعتقل سعد ووقع ما وقع من احداث خشى عدلى أن يحمل مسئولية ما يجرى ، فكرر للسلطان اصراره على الاستقالة وطالب بقبولها فلم يسـع السلطان الا قبولها ، وأعلن ذلك رسميا فى يوم ٢٤ ديسمبر فدل ذلك ضمنيا على السلطة البريطانية التى كانت قد اعتقلت سعد زغلول فى اليوم السابق .

٢٩ ديسمبر ـ ابحار سعد زغلول وصحبه الى منفاهم :

فى هذا اليوم تم ترحيل سعد زغلول واصحابه الخمسة الى منفاهم ، وكان اللنبى قد اقترح أن يكون ذلك فى سيلان ، ولكن ذلك كله لم يكن معروفا آنذاك ، ولكننا نعرف اليوم ، ان السفينة قصدت بهم عدن وبعد قضاء فترة قصيرة بها نقلوا الى جزيرة سيشل .

تكرار ثورة سنة ١٩١٩ :

يقول المؤرخون ، وعلى رأسهم احمد شفيق باشا فى حولياته ، ان ثورة الشعب المصرى عقب اعتقال سعد زغلول فى المرة الثانية : لم تكن بمثـل قوتها وفاعليتها فى

مارس ١٩١٩ (راجع الجزء الرابع) وذلك بسبب انقسام الامة وتناقص حماسة المصريين ، ولكننا نخالف هذا الرأى ، فانقسام الامة تحول من جديد الى وحدة ، وعاد المنشقون الى الوفد وأذيع نبأ استقالة الوزارة ، واندلع بأقوى صوره ، منذ اللحظة الاولى فحطمت مصابيح الإضاءة وقلعت وقلبت عربات الترام واحرقت ، وقطعت السكك الحديديه ، وأضرب الطلاب والعمال والموظفون ، واحتجت مختلف الهيئات ، وسارت المظاهرات ، واغتيل بعض أفراد من الانجليز واستشهد من استشهد من الشباب وجرح من جرح ، وحدث ذلك كله وسعد زغلول لا يزال على الارض المصرية ، اى انه بدا يحدث بكل هذا العنف ابتداء من مساء ٢٣ ديسمبر اى انهم بدأوا بما تطوروا اليه طوال شهر مارس سنة ١٩١٩ ، ولكن الذى كان قد تغيرهم الانجليز أنفسهم ، فحيث اخذوا على غرة سنة ١٩١٩ حيث كانوا ينامون فى العسل نوم ، (كما يقال) تصوروا ان الشعب المصرى جثة بلا حراك ، فلما ان تحرك الشعب ، عادوا فتصوروا انه يمكن ارهابه بقتل بعض افراد منه ، فاذا قتل الافراد يتطور الى وجوب قتل العشرات فالمئات بغير جدوى ، كان الانجليز يتعزون بعدم اضراب الموظفين ، فلا يكادون يعلنون ذلك ، حتى يضرب الموظفون وهكذا اما هذه المرة فقد كان الانجليز متهيئين لكل ذلك نفسيا وماديا ، وخطط اللنبى للمعركة كقائد عسكرى ، فلما أن أكمل استعداده ، بدأ فى اجراءاته بحيث سارت الامور اقل من المتوقع ، فيبدو ذلك نجاحا ، وكانت كل برقيات اللنبى الى انجلترا تتحدث بهذا الأسلوب .

« بالرغم من أن الاضراب عام فالحالة هادئة »

« وقع اصطدام بين المظاهرات فى القاهرة والاقاليم ، ومع ذلك فلم يتجاوز عدد القتلى ثلاثة .. الى آخره فلم يكن ثمة تغيير فى الشعب المصرى ولكن التغيير حدث فى سلوك الانجليز ، ليس فقط فى انهم لم يفاجأوا واستعدوا سلفا لمواجهه اسوا الاحتمالات ، وامنوا بان الاسراف فى قتل الناس لا يرهب المصريين ، بل يستفزهم فجعلوا يواجهون الجماهير باقل درجة من العنف ، على ان ذلك كله كان يمكن ان لا يؤدى الى اى نتيجة ، لولا ان ممثل الانجليز فى مصر (اللورد اللنبى) كان قد عقد العزم ، على وجوب انتهاج بريطانيا ، لسياسة جديدة تقابل المصريين فى منتصف الطريق ، ووجد فى عبدالخالق باشا ثروت ، المصرى الذى يتعاون معه على هذه السياسة ، التى ستتبلور كما سوف نرى فى تصريح ٢٨ فبراير من السنة القادمة والذى سنتعرض له بالتفصيل فى حينه .

انتقالنا الى بيت جديد بالقرب من السيدة زينب :

وسط هذا الجو المشتعل بالثورة على السطح والمليء من الباطن بمحاولة ارضاء المصريين انصرم عام ١٩٢١ ، ولما كانت هذه الاحداث تجرى وقد أصبحت انا على قيد الحياة ، وبلغت من العمر حد الوعى (١٠ سنوات) فلا مناص من ذكر أحوالى الخاصة ، فهى فى نهاية الامر صورة مما كان يقع من بعض الاشخاص ويجرى فى

بعض البيئات قدمت فيما سبق ، اننـا كنـا نعيش فى حى طولون فى حارة داخلة تسمى « حاره الجماله » وكانت تقع على حافه ماكنا نسميه آنذاك « الجبل » وكان يطلق على بيتنا « بيت الأفندى » .

والآن فان هذا « الافندى » قد قرر أخيرا بيع هذا البيت وشراء بيت جـديد أكبر واكبر (عصريه) بالقرب من ميدان « السيده زينب » وعلى وجه التحديد على بعد حوالى ١٥ مترا من شارع ماراسينه وقـد كان هـذا المدخل يتالف من بضعة حوانيت ، ثم سور مدرسة محمد على ، ثم سور بيت لأحد كبراء مصر فى العهد القديم ، وهو « المناسترلى » ثم يأتى بيتنا .

والأمر المحقق اننا انتقلنا الى هذا البيت فى صـيف ١٩٢١ فالذكريات المحققة المختزنة فى راسى تتصل باحداث هذا التاريخ ، كما اننى شـاهدت كمـا سوف أروى مسرح بعض العمليـات التى وقعت على اثر اعتقـال سعد زغلول وترتبط ارتباطا وثيقا بوجودى فى هذا البيت .

انتصارات الغازى مصطفى كمال :

لست أعرف : ماذا كان يجرى فى الأوساط السياسية فوالدى رحمة الله عليه ، ربما بحكم اشتغاله فى ديوان السلطان (ايام حسين كامل) كان عزوفا عن الحديث فى السياسة ، وكذلك كان شقيقاى اللذان يكبراننى ، فلست اذكر شـيئا خاصـا بالأحداث التى سبق ذكرها ، ولكن الأمر المؤكد ، اننى كنت اتابع حرب تركيا التى كانت تشنها ضـد اليونان التى ارادت (بتشجيع وتحريض ومؤازرة الحلفاء) ان تلتهم تركيا ، وبالفعل احتلت أجزاء كبيرة من الاناضول ، وطبعا كل هذه معلومات لم اعرفها بهذا الوضوح الا فيما بعد : أما فى هذا الوقت الذى أتحدث عنه ، فلم اكن اعرف الا أن حربا تدور بين الأتراك واليونانيين وبرز اسم الغـازى مصطفى كمـال كبطل عملاق اسطورى ، وكان يقع اسفل بيتنـا الجديد ، دكانان (يدفعان لنـا الايجار) احـدهما لبقال وهو الاسم العصرى لمـا كنـا نسميـه فى حارة الجمالة « الزيات » أما الدكان الثانى ، فكان يسكنه صانع « شباشب » وكان بعض الجيران يجتمعون عند صانع الشباشب وينتدبوننى لمطالعة الجرائد (الافكار أو الاخبـار أو وادى النيل) وكان شغل الجميع الشاغل ، هو تتبع سير المعارك فى الاناضول ، وكانت الانباء حديثا متصلا عن انتصـارات تركية ومازلت أذكر حتى اليوم الانباء المثيرة التى كنا نطالعها حول المعارك الدائرة على نهر « ســقاريا » والانتصارات الساحقة التى كان يحرزها الاتراك .

بعد نفى سعد زغلول :

أما الصورة الثانية المحفورة فى ذاكرتى ، فقد سرت (بدافع حب الابـستطلاع) لرؤية آثار الثورة التى اندلعت اثر نفى سـعد زغلول ، فقصـدت ميدان السيدة

(وكان قريبا جدا من البيت كما قدمته) ومن الميدان الى شارع خيرت حتى وصلت الى ميدان لاظاوغلى (منطقة الوزارات) وكانت المنطقة شبه مهجورة ، وقد لاحظت على الفور بعض أشجار الطريق وهى منزوعة ، كما لاحظت احد مصابيح غاز الاستصباح محطما والنار مشتعلة من الغاز المتدفق .

وفيما انا واقف اتفرج على هذه الاثار اذ سمعت غمغمة وهمهمة تدور فى الشارع « شاهين .. شاهين » ولما كان مجرد ذكر هذا الاسم وقتها تنخلع له القلوب ، فقد اختفى الافراد القليلون الذين كانوا هنا وهناك ، وقبل ان اتبين اى شيء ، وجدت كوكبة من « السوارى » العساكر الراكبين الجياد يشقون الشارع وهم يعدون محدثين ، صلصلة مخيفة ، وفى مقدمتهم رئيس لهم ، ومرت الكوكبة من امامى دون أن يقع أى شيء غير عادى .

وهكذا كان نصيبى من أحداث مارس ١٩١٩ أن اشتركت فى مظاهرة على غير وعى منى وعندما دهمنا الانجليز كان منى ما كان وما سبق ان فصلته ، اما فى احداث ديسمبر ١٩٢١ (وكنت قد ازددت وعيا) فقد وقفت منها موقف المتفرج .

وانى ارجىء الحديث عن بيئتى الجديدة الى نهاية العام المقبل ، فان وصف هذه البيئة يعتبر جزءا من تاريخ مصر .

١٩٢٢

عام تصريح ٢٨ فبراير

سيظل عام ١٩٢٢ بارزا فى تاريخ مصر تحت اسم تاريخ آخر ، وهو ٢٨ فبراير، ففى هذا اليوم من هذه السنة صدر تصريح من انجلترا الدولة المحتلة بجيوشها لمصر ، اعلنت فيه الغاء الحماية التى سبق لها أن اعلنتها سنة ١٩١٤ بسبب قيام الحرب العالمية الاولى ، كما أعلنت استقلال مصر وانها سيدة نفسها ، واعترفت بحق شعب مصر أن يحكم دستوريا ، اى بواسطة حكومة تكون مسئولة أمام نواب الشعب اذا ارادت واتصور ان مصر لم تستقبل فى كل حياتها ، أمرا يتصل بكيانها ، بكل هذا الفتور الذى استقبلت به هذا التصريح ، ولست أصدر هذا الحكم بعد مطالعتي ما طالعت من أحوال مصر كما تعكسها بكل دقة وأمانة حوليات شفيق باشا حيث نشر أهم البيانات والمقالات والوثائق الخاصة بالموضوع ، ولكنى فى ذلك استقرىء نفسى ، فقد كنت فى هذا التاريخ ، قد دخلت فى مرحلة الصبا ، وكنا قد انتقلنا الى حى السيدة زينب ، وكان يحيط بى افراد عائلتى (أبى وأمى واخواى) بعد ان اضيف اليهم جيراننا فى السكن ، ومع ذلك فليس فى ذاكرتى ، أى همسة أو اشارة ، فضلا عن قول ، يتصل بهذا التصريح مما يقطع بدقة الوثائق التاريخية التى طالعتها عن هذه الفترة ، والتى تصف الفتور واللامبالاة التى استقبل بها الشعب المصرى فى قطاعاته العريضة هذا التصريح .

والسر فى ذلك ، ان الشعب المصرى ، كان قد اتخذ من سعد باشا زغلول رمزا لكل ما يؤمل فيه ، ولما كان سعد زغلول قد نفى من مصر تمهيدا لاعلان هذا التصريح فيما يبدو ، فان الشعب لم ير فيه الا تدليسا ومحاولة لخداعه ، ولذلك فقد رفض كل ما قيل له عن المكاسب التى حققها له التصريح بدون أن يخسر شيئا ، حيث أن التصريح صدر من جانب واحد ، أى من جانب انجلترا دون أن ترتبط مصر بأى ارتباط ، الامر الذى جعل عبد الخالق باشا ثروت ، المساهم الاكبر فى صدور التصريح يقول : « عندما قال قائل ، ان على بريطانيا أن تعلن قبل الدخول فى مفاوضات الغاء الحماية والاحكام العرفية ، وأن تعلن استقلال مصر ، عندما قيل هذا القول وصف قائله بالجنون ، ومع ذلك فان هذا الذى كان يعد جنونا منذ عام واحد ، هو الذى أصبح واقعا اليوم » .

على أن هذه النظرة التى شكل ثروت باشا الحكومة على اساسها ، واعتمدها السلطان فؤاد الذى سيتحول بموجب التصريح الى ملك ، لم يقم لها الشعب المصرى أدنى التفات معتمدا على حقيقتين :

١ ـ اى قبس هذا من الحرية ، الذى يمهد له بخنق الحرية (نفى سعد زغلول)
٢ ـ كيف يقوم استقلال فى ظل الاحتلال .

ويبدو لنا بعد هذا العمر الطويل ، ان الاستقلال كان قد تلخص فى وجـدان الشعب ، انه لا يعنى شيئا الا بجـلاء الانجليز عن مصر ، ولا جدال فى أن سعد ... د ثورة ١٩١٩ اعتنق هذا المبدأ ، ونجح فى اقناع الشـعب المصرى بعـدم عن هذه القاعدة » الاستقلال التام أو الموت الزؤام » وان لا يتفق استقلال ... ل .

وعلى ذلك فعندما لم يجد الشعب فى التصريح جلاء انكر ان يكون هناك استقلال وعندما قيل له : ان التصريح خطوة للامام ، لم ير فيه الا نكسة للوراء فقد اعتقل سعد زغلول والمؤرخ اذ يسجل الأحداث : يجب ان يقف منها موقفا محـايدا بقدر الامكان ، ولكنى وقد كنت صاحب دور فيما تلا ذلك من نشاط سياسى ، فاشهد اننى عندما سافرت انجلترا عام ١٩٣٥ لكى أطالب الانجليز بالجلاء عن مصر ، كان تصريح ٢٨ فبراير هو عدتى وسلاحى ، فكنت اصيح فى وجه الانجليز ، لقد اعترفتم بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فاحتلالكم ارضها هو العدوان فى أبشع صوره : وعندما سافرت الى جنيف فى مطلع عام ١٩٣٦ لانادى بحق مصر فى عضوية عصبة الامم ، كان هذا التصريح باستقلال مصر وسيادتها هو سندى وعمادى ومع ذلك فعندما صدر هذا التصريح لم يعتبره الشعب مساويا للحبر والورق الذى كتب به ، وربما كانت هـــذه المعارضــة التى قابل بها الشعب التصريح هى التى نفخت فى صورته ، وحولته من مجرد ابهام وخداع الى خطوة حقيقية فى بناء استقلال مصر .

لمن يعزى فضل صدور هذا التصريح :

ولقد قلنا وكررنا ، ان كل ما حققته مصر أو يمكن أن تحققه ، انما يعود فى الدرجة الأولى الى الشعب المصرى فلولا ثورته فى سـنة ١٩١٩ ما كان تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن الله سبحانه وتعالى يعمل دائما مشيئته من خلال اسباب ، وما بعض الاشخاص الا هذه الاســـباب ، ولا يكاد تصريح ٢٨ فبراير يذكر ، الا ويرد اسم عبد الخالق باشا ثروت على الفور ، فقد علق قبوله للوزارة على صدور مثل هـذا التصريح ، غير انه كان لثروت أو لغير ثروت أن يشترط ما يشاء دون أن تعنى انجلترا بمجرد الالتفات اليه ، ولكن شاءت الظروف أن يكون ممثل انجلترا فى مصر رجل له وزنه ولا تستطيع انجلترا ان تتجاهل رأيه ، وهو الفيلد مارشـال اللورد اللنبى ولأمر ما تصور هذا الرجل ان مصر لا تحكم الا بثروت باشا ، وأن لا صـلاح للعلاقات الانجليزية المصرية الا بالاخذ بوجهة نظر عبد الخالق ثروت ، فتبنى اللينبى وجهة النظر هذه ، وهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الحكومة الانجليزية لوجهة نظره .

وقد اصدرت الحكومة الانجليزية كتابا ابيض بمناسبة هذا التصريح ويبين منه الموقف المتشدد الصلب الذى وقفه اللورد اللينبى لاصدار هذا التصريح ، الى الحد

الذى جعله يرفض ارسال بعض كبار موظفى الانجليز الى انجلترا لاستشارتهم فلم يسع الحكومة الانجليزية الا أن تستدعيه هو لعرض وجهة نظره ، وسافر اللينبى الى انجلترا بالفعل فى شهر فبراير ، وقال لمودعيه انه لن يعود الى مصر الا اذا اقرت الحكومة البريطانية وجهة نظره ، فلما اعلن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ ان اللورد اللينبى قد غادر لندن فى طريقه الى مصر دل ذلك بنفسه ، على أنه انتصر وحقق وجهة نظره ، التى كان متفقا عليها مع عبد الخالق باشا ثروت ، ولذلك كان مجرد وصوله الى القاهرة ايذانا ، بانتهاء الازمة العنيفة ، التى اختتم بها عام ١٩٢١ ، وقد مر بنا كيف ان عدلى باشا يكن قد أصر على وجوب اعلان استقالة وزارته التى قدمها رسميا فى ٨ ديسمبر ، وقد قبلت الاستقالة بالفعل يوم ٢٤ ديسمبر ، ومنذ هذا التاريخ ظلت مصر بدون وزارة من الناحية الرسمية والفعلية ، ولم يحاول السلطان ، ان يكلف احدا من المستوزرين بتشكيل وزارة فقد وقف الشباب بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بتشكيل حكومة ، وطافت وفود من الشباب والسيدات ، على كل من رشحته الاشاعات لتشكيل حكومة جديدة ، ولما كان قد اشيع عن عبد الخالق ثروت ، انه على استعداد لتاليف الوزارة اذا اجيبت شروطه، فقد قصدته الوفود سابقة الذكر ، ولما كان يائسا من استجابة بريطانيا لشروطه، فلم يجد اى صعوبة فى أن ينفى نفيا قاطعا استعداده لتشكيل حكومة فى ظل الاوضاع القائمة ، ولذلك لم يكن كاذبا عندما تولى الوزارة فى أول مارس ، فقد كانت الأوضاع قد تغيرت تغيرا كاملا من الناحية الرسمية فى اليوم السابق على تشكيل الوزارة وهو يوم :

٢٨ فبراير ـ تصريح انجلترا باستقلال مصر :

وصل اللينبى الى محطة العاصمة ظهر يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عائدا من انجلترا وقد استقبل استقبالا حسنا ، بل وحياه الكثيرون على طريقه نحو بيت المندوب السامى فى قصر الدوبارة ولم يكد يستريح من عناء السفر حتى قصد قصر عابدين فى الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم ، وكان السلطان أحمد فؤاد فى انتظاره ، فسلمه التصريح الذى أعلن بمقتضاه استقلال مصر ، والذى سيتغير لقب السلطان بموجبه ويصبح « ملك مصر » كما سلمه تبليغا صادرا منه يعتبر بمثابة مذكرة ايضاحية للتصريح واليك نص هاتين الوثيقتين التاريخيتين :

تصريح لمصر :

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الاحكام العرفية التى اعلنت فى ٢ فبراير سنة ١٩١٤ .

٣ ـ الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل اجنبى بالذات أو بالواسطة .

(جـ) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن .

((تبليغ))

من المندوب السامى الى حضرة صاحب العظمة السلطان

دار الحماية ـ القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صـــــاحب العظمة :

١ ـ اتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمتها لعظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ ـ وقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين القى فى روعهم ان بريطـــانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القـــائمة على التسامح والعطف على الامانى المصرية وانها تنوى الانتفـــاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ ـ غير انه ليس شىء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الاساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحمـاية حقيقة أو حكما وقـد نصت المذكرة على ان بريطانيا العظمى صـــادقة الرغبة فى ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ ـ واذا كان المصريون قد رأوا فى هـــذه الضمانات أنها تجاوزت الحـد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انكلترا انما الجـــأ الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها اشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية . على ان الاحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منـــذ الهـدنة والامل وطيد فى أن الاحوال العالمية صائرة الى التحسن هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل فى المذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح البريطانية .

٥ ـ أما ان تكون انكلترا راغبة فى التدخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان أصدق رغبتها واخلصها هو ان يترك للمصريين ادارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيـــا العظمى عن هــــذا المعنى . وأذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين

بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر وكل ما قصدته هو ان تستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية . .

٦ ــ هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة اهلية .

٧ ــ فاذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد ان ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انكلترا كما تتوق اليه مصر . أو أن ينكر انها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الى نصابه كلما ادركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر . وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت اخيرا اى مساس بمطمحهم الاسمى أو اية دلالة على تفسير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القوميــة المصرية ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ ــ والآن وقد بدت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضــل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فاننى لسعيد أن انهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، واننى على يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ ــ وليس ثمة ما يمنــع منذ الآن من اعادة منصــب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ ــ أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على الســياسة والادارة فى حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب انفــاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى اشير اليه فى التصريح الملحــق بهذا ، فاننى أود ان احيط عظمتكم علما باننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ ــ فالكلمة الآن لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الاهواء .

« ولى مزيد الشرف الخ »

« اللنبى (فيلد مارشال) »

أول مارس : تكليف ثروت باشا بتاليف الوزارة :

واذ كان كل شيء متفقا عليه : فقد استدعى السلطان فؤاد ثروت باشا فى نفس الليلة وكلفه بتشكيل الوزارة التى لم يتردد فى قبولها بطبيعة الحال ، وصدرت وثائق الأمر بالتشكيل والقبول ، وهى تحمل تاريخ أول مارس ، اى اليوم التالي مباشرة لصدور التصريح واليك النص :

من السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت :

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا ..

ان القرار الذى أبلغنا اياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانهاء الحمـــاية البريطانية على مصر وبالاعتراف بهـا دولة مستقلة ذات سيادة يحقق اعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز وهو ثمرة الجهـاد القومي الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هـذا الدور الجـديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل امانيها .

نظرا لمـا نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمـــة القضية المصرية ولمـا لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور ، وقد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مســند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم . وقد أصدرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير الخارجية وعرض المشروع لجنابنا لصدور مرسومنا العالى به ولمـا كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

وانا نسأل الله العلى القدير أن يجعـل التوفيق رائدنا فيما يعـود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان .

« صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ وأول مارس سنة ١٩٢٢ » .
وهذا هو جواب صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا :

يا صاحب العظمة ..

اتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية اذ عهدت الى تأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة .

وانى لاتشرف بان اعرض على عظمتكم اسماء الوزراء الذين تتالف منهم هـذه الوزارة وقبلوا مشاركتى فى العمل وهم :

اسمعيل صدقى باشا — لوزارة المالية

وابراهيم فتحى باشا — لوزارة الحربية والبحرية

وجعفر والى باشا — لوزارة الأوقاف

ومصطفى ماهر باشا — لوزارة المعارف العمومية

ومحمود شكرى باشا — لوزارة الزراعة

ومصطفى فتحى باشا — لوزارة الحقانية

وحسن واصف باشا — لوزارة الأشغال العمومية

وواصف سميكة بك — لوزارة المواصلات

وقد احتفظت بوزارتى الداخلية والخارجية .

فاذا وقع الاختيار موقــع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرســوم العالى بالتصديق عليه .

يا صاحب العظمة ..

لم يكن لزملائى ولى . ونحن نشـــاطر الأمة امانيها فى الاستقلال ، الا ان نقــر الوفد الرسمى ، الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا ان نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادىء التى نسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته . فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادىء قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير ان الكتاب الذى رفعـه فخامة المنـدوب الســامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قـد احدثا فى الحالة تغييرا كثيرا فأصبح من الممكن أن تتالف هذه الوزارة . اذ انها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين . لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل اى اتفاق فحسب بل ولان المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

اما وقد خبرنا هــذا الدور بجد فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى بأن ليس لها فى سبيل ضمان مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا ، وان خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

على ان الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها ، يجب أن تؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وان تسعى الهيئتان متساندتين لاغراض متحدة .

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ، ستأخذ فى الحال فى اصدار مشروع دستورى طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية ، وانه على اى حال يجب ان تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، اذ قد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير ، كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع عما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية .

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج ونظرا لان النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الانظمه الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى ادارة شئون الأمة توجيهها الى المصلحه القومية دون غيرها .

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر ، فى تسوية المسائل التى بقى حلها واقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهه نظرها ، هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلزم جانب الحكمة .

والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم اجل اثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم ، كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو أن يجىء مكملا لجهود البلاد .

واننى لا ازال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ أول مارس سنة ١٩٢٢ .

فصدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة الجديدة فى نفس هذا اليوم .

الموقف العام عقب التصريح :

لا مناص من كلمة يقولها المؤرخ من كتب التاريخ والوثائق المعاصرة لهذا الحدث، عما جرى عقب حدوثه فى ثلاث جبهات : الانجليزية والأجنبية والمصرية ، فأما عن الجبهة الانجليزية فقد أيدت الصحف الانجليزية على اختلاف نزعاتها الحزبية ،تصريح ٢٨ فبراير ، أى السياسة الانجليزية الجديدة فى مصر ، واختلفت ما بين متشائم ومتفائل بالنسبة للعلاقات الجديدة بين مصر وانجلترا ، وبنى المتشائمون رأيهم على ان استمرار اعتقال سعد زغلول سوف يفسد كل شىء .

وقد انعكست هذه الآراء كلها فى مجلس النواب الانجليزى فى مناقشة دارت حول التصريح فى يوم ١٤ مارس وانتهت بالموافقة على التصريح فأبرقت وزارة الخارجية البريطانية لمندوبها فى مصر ، بموافقة مجلس النواب على السياسة الجديدة ، ومن هنا اعتبر يوم ١٥ مارس هو عيد استقلال مصر ، وسترد عليك وثائق ذلك .

الدول الأجنبية :

قدرت الدول الأجنبية وخاصة دول الامتيازات وعلى راسها فرنسا وأيطاليا واليونان ، ما فى التصريح من تغيير فى صورة مصر ، وحقا لقد أعلنت انجلترا أنها تحتفظ بالأمر الواقع ، وحذرت الدول من التدخل فى الشئون المصرية ، ولكن بقيت بعد ذلك وقبل ذلك ، الحقيقة المادية ، من ان الحكومة المصرية ، أصبح لها وزارة خارجية وانها سوف تتبادل التمثيل السياسى مع دول للعالم ، وتأرجحت تعليقات الصحف الأجنبية ، بين الترحيب بما تم ، وابداء التحفظ على سير العلاقات فى المستقبل .

ماذا حدث فى مصر :

قدمت فيما سبق ، استنادا على تجربتى الشخصية ان مصر قد استقبلت التصريح (ما عدا الطبقات العليا) بفتور ، ولكن حوليات شفيق باشا السياسية ، التى سجلت فى اكثر من مائة صفحة تفاصيل ما اشرنا اليه بايجاز ، تحدثنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة ، ووجدت صداها فى بعض الاقاليم ، وخاصة فى طنطا ، حيث وقع اصطدام بين البوليس والأهالى سقط فيه الجرحى وبعض القتلى ، وتحدثنا الحوليات أيضا عن اجتماعات كانت تعقد فى الأزهر ، واصدرت الحكومة أمرا بمنعها ، ذلك ان الشعب لم تكن تشغله سوى قضية واحدة ، وهى ضرورة الافراج عن سعد زغلول ، ولا شك ان كل ما سجله أحمد شفيق فى حولياته كان ولكن الذى لا شك فيه أيضا ، ان ذاكرتى (وقد كنت طالبا بمدرسة محمد على) لا تحوى اى اشارة لما حدث او كان يحدث هذه الأيام ، وحيث اختزنت ذاكرتى صورا عن ثورة سنة ١٩١٩ وصورا عقب اعتقال سعد زغلول لثانى مرة (١٩٢١) فلا يوجد شيء على الاطلاق فى ذاكرتى ، عن هذا الحدث ، لا فى المدرسة ، ولا فى الشارع ، ولا فى داخل البيت .

ميلاد جيل جديد هو التفسير :

ولا تفسير عندى لهذا الفراغ العجيب ، الا اننا كنا جيلا جديدا بدا ينشأ فى عزلة نفسية او روحية عن الاحداث السياسية التى بدات تصطبغ بالحزبية فى صورة سعديين وعدليين .

١٥ مارس ـ ملك مصر يعلن استقلال مصر :

فى ١٥ مارس ، ارسل السلطان احمد فؤاد ، خطابا الى رئيس الحكومة يطلب منه ابلاغ الشعب المصرى أولا ، ودول العالم ثانيا ، باستقلال مصر مع صيرورته ملكا عليها ، ولما كانت هذه وثيقة تاريخية فاليك نصها :

الى شعبنا الكريم

لقد من الله علينا بان جعل استقلال البلاد على يدنا ، وانا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد امتنا فى هذه الساعة العظيمة ، أننا لن نألو جهدا فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق وعزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على أسعاد شعبنا الكريم .

وانا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ ـ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

« فــؤاد »

١١ ابريل ١٩٢٢ ـ اجتماع لجنة وضع الدستور :

لم يكد استقلال مصر يعلن رسميا ، حتى بادرت الوزارة ، أو بالأحرى عبد الخالق ثروت شخصيا باعتباره وزيرا للخارجية والداخلية معا ، باتخاذ سلسلة من الاجراءات فى الداخل والخارج لتجسيد التحول الذى طرأ على وضع البلاد فاعتبر يوم ١٥ مارس هو عيد الاستقلال يحتفل به كل عام واقيمت الزينات فى طول البلاد وعرضها ، وقام الملك فؤاد باستعراض الجيش المصرى فى ميدان الرصدخانة بالعباسية ، واقيمت استعراضات مماثلة فى عواصم المديريات ، وبادر عبد الخالق ثروت باعلام الدول الأجنبية ، بما تم ، وانهالت برقيات التهنئة من مختلف الملوك ورؤساء الدول على الملك احمد فؤاد ، بما فى ذلك تهنئة من ملك انجلترا وامبراطور الهند على ان أعظم هذه الأعمال بلامراء أو شبهه ، كانت هى دعوة ثروت باشا لجنة الثلاثين لوضع الدستور وقد سميت كذلك لانها كانت تتالف من ثلاثين عضوا ، وقد اطلق سعد زغلول على هذه اللجنة من منفاه « لجنة الأشقياء » كما وصف تصريح ٢٨ فبراير بانه « نكبة وطنية » ولسعد زغلول الذى اعتدى عليه بالابعاد عن مصر

ونفيه في جزيره قاحلة (وهي سيشل) أن يستريب ويطعن في كل اجراء اتخذ في غيبته، وعلى يد عـدوه اللدود عبد الخالق ثروت ، ولكننا سـنرى بعـد عامين ، كيف سيستفيد سعد زغلول من كل ذلك فتصبح له الاغلبية الكاسحة في مجلس "النـواب ويصبح اول رئيس حكومه مصرية بارادة الشعب ، وطبعا لم يعد واضعو الدستور لجنة من الاشقياء ، واصبحت مبادىء الدستور على أحدث النظم العصرية ، بل أن عبد الخالق ثروت نفسه ، سوف يرأس حكومه يدعمها سعد زغلول رئيس مجـلس النواب وزعيم اغلبيته والأمة كلها ، بل أن عبد الخالق ثروت سوف يدخل في مفاوضات مع انجلترا بتشجيع سعد ومباركته ، ولكن لنرجىء الحديث في ذلك كله حتى يجىء اوانه ، فلا يزال يفصلنا عنه أربع سنوات ، وكان عالم الغيب بكل ما يحمله في طياته مجهولا ، وحسبنا ان نتابع الأحداث بترتيب وقوعها ، واذ كان انعقاد أول جلسـة لاعداد الدستور التى انعقدت في قاعة الجمعية التشريعية هو أهم وأخطر أحـداث هذه الحقبة ، فنحن نقف أمامه ، وسوف نرصد من هذا الحدث ، واقعتين فقط ، وهما أسماء اعضاء هذه اللجنة التى رأسها الرجل الذى لا حـد لتقديرنا لوطنيته واخلاصه وهو حسين باشا رشدى ، اما الواقعة الثانية فخطاب عبد الخالق باشـا ثروت الذى القاه في جلسة الافتتاح فمن حق الرجل على هذه الموسوعة ، أن نثبت نص خطابه في هذه المناسبة الفريدة ، أما ما دار بعد ذلك في هذه اللجنة حتى تمام وضع الدستور،الذى سيقدر له أن يسمى دستور ١٩٢٣ لأنه لن يصدر الا في العـام المقبل ، فلذلك مصـدران بالغا الأهمية ، اما أولهما فمجموعة الأعمال التحضيرية للجنة وضع الدستور ، وهو وثيقة ضخمة ومطبوعة وسيجدها اى باحث في مكتبة مجلس النواب (الشعب حاليا) ، أما المصدر الثانى ، ويمكن وصفه بانه المصـدر السياسى ، فمذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، فقد صاحب اللجنة منذ يومها الأول باعتباره احد الخبراء الفنيين الذين الحقتهم الحكومة بلجنة وضع الدستور ليكونوا تحت تصرفها ، وقد تحدث الدكتور هيكل بما فيه الكفاية عن سير العمـل داخل اللجنة والتيارات المختلفة التى كانت تتجاذبها .

دراسـة قيمة :

واذا كانت الأعمال التحضيرية للجنة الدستور ، ومذكرات الدكتور هيكل يؤلفان وثائق تاريخية ، فثمة دراسـة جادة ودقيقة عن هـذه الحقبة ، قام بها الدكتور عبد العظيم رمضان لنيل درجة الماجستير (فيما نتصور) والمهم انها دراسة جيدة على كل راغب في الاحاطة بالاحـداث التى سـبقت تصريح ٢٨ فبراير ، وعاصرته ولحقته ، ان يطلع على هذا المرجع ، وهو يسمى : « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ » .

اعضاء اللجنة

حسين باشا رشدى (رئيسا) أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) يوسـف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ،

السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الأنبا يؤنس ، قلينى فهمى باشا، اسماعيل أباظة باشا ، محمد أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، على بك المنزلاوى ، عبد اللطيف المكباتى بك، محمد على علوبة بك ، زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح لملوم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسن باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

رفض الوفد والحزب الوطنى الاشتراك فى اللجنة :

وكان الوفد قد دعى للاشتراك فى اللجنه بثلاثة أعضاء (على ما يروى العقاد) كما دعى الحزب الوطنى للاشتراك كذلك ، ولكنه رفض ، وكانت الحجة التى استند عليها للرفض ، هى ان الدستور يجب أن يكون من عمل جمعيه وطنيه وقد رد ثروت فى خطابه الافتتاحى بوجهة نظره فى هذا القول ، ولما كان هذا الخطاب من ناحية أخرى يعكس حالة البلاد السائدة ، فلهذا ولما فلناه من قبل نثبت نص الخطاب :

نص خطاب عبد الخالق ثروت باشا فى افتتاح لجنة وضع الدستور :

« انى باسم حكومة جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الأول أحييكم فى هذا الاجتماع الذى هو أول اجتماع للجنتكم الموقرة ، كما احيى فيكم الغيرة الوطنية والرغبة الصادقة فى خدمة بلادكم العزيزة اذ قبلتم ان تشاركوا الحكومة فى مهمه وضع مشروع الدستور للمملكة المصرية بعد اعلان استقلالها . ان الحكومة أيها السادة تقدر كل التقدير خطورة المهمة التى وكلت اليها من جانب مليك البلاد ، وتعلم حق العلم عظيم مسئوليتها عن حسن القيام بها أمام ضميرها وامام الامة والتاريخ .

كذلك أن تعلم مهمة وضع دستور للبلاد لا يكفى فى ادائها على الوجه الصالح ، أن ينقل ما وضع لغيرها من البلاد بغير تمحيص وتدقيق ، بل يجب أن يلاحظ ان فى تقرير احكام هذا الدستور تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها ، وأن يستفاد فى وضع نصوصه من تجاريب الامم الأخرى لذلك أيها السادة لم تتردد الحكومة منذ أن طلب اليها القيام بهذه المهمة فى ان لا تستأثر فى أدائها برأيها وان لا تكتفى فى ذلك بما لرجالها من الخبرة الخاصة بحالة البلد والأنظمة العامة ، بل صحت عزيمتها على الاستعانة فى ذلك بخبرة ذوى الكفاءات من أبناء البلاد .

وقد كان من حسن حظها أن لبيتم دعوتها ، ورضيتم أن تشاركوها فى مسئوليتها وأن تفسحوا من وقتكم وراحتكم شيئا كثيرا فى سبيل تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة ، ووضع الحجر الأساسى لحياة مصر المستقلة ، لذلك لا يسعنى الا أن أهنئكم بهذا الشعور وأن أسديكم خالص الشكر على العون الجليل الذى لا اشك فى أن الحكومة ستناله من اشتراككم معها ، وان شكرى لكم ليزداد اذا ذكرت الضجة

التى اقيمت حول مسألة وضع الدستور وانها لم تصرفكم عن سماع نداء الضمير والواجب .

أن الحكومة لم تقتصر فى الدعوة الى معاونتها على فريق دون آخر بل وجهتها ايضا الى من قضت عليهم الظروف بأن يعتبروا أنفسهم خصوما سياسيين لها غير انهم للاسف لم يريدوا ان يصافحوا اليد التى مدت اليهم ، وأبوا أن يتقدموا الى المشاركة فى هذا العمل الوطنى الخطير . ولعمرى ان فى تصرفهم ما يقضى بالعجب . فان مصير الدستور أن يطبق على الأمة جميعها لا على طائفة دون غيرها وكنت استبعد أن تدخل الشخصيات فى شأن يجب بطبيعته أن يعلو على كل تلك المناقشات .

ولقد اعجب اكثر من ذلك أن أراهم يخطئون النظر حتى من وجهة مصلحتهم الخصوصية ، فلقد كان اشتراكهم فى عمل اللجنة يسمح لهم بالاطلاع على كل ما يجرى فيها ويمكنهم من الوقوف على حقيقة ما جرت به السنة السوء ، وليتبينوا ان ليست هناك امورا مقررة من قبل تعرض على اللجنة لمجرد الشكل ولقد فاتتهم لرفضهم الدخول فى اللجنة ، فرصة ما كان أحقهم بالحرص عليها ، فرصة عرض ارائهم والادلاء بحججهم ، واللجنة بين أن تأخذ بها فينضح لهم انها لم تكن متحيزة او صادرة عن غرض أو هوى وأن ترفضها فيكونوا قد أراحوا ضمائرهم والحساب بعد ذلك بيد الأمة .

لا أدرى مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التى روجت منذ أيام للدعوة الى عقد جمعية وطنية وما اذا كانت سببا أو نتيجة ، على أن ذلك لا يعنينى الآن وانما يعنينى تمحيص هذه الآراء . خصوصا وان تلك الدعوة كان ينطوى فيها شىء ليس بالقليل من سوء الظن بالحكومة وتهمتها فى اخلاصها .

انى أترك جانبا ذلك الفريق الذى يدأب على تحدى الحكومة ومناوأتها واقامة العراقيل فى وجهها مهما جر ذلك على البلاد من الشر والويال .

أما الفريق الثانى فانه يحكم على الأشياء حكما نظريا صرفا ، ويخطىء تطبيق النظريات على الواقع ، أولئك هم الذين يزعمون انه لم يوضع دستور الا على يد جمعية وطنية وانه لا يصح دستور الا اذا كان كذلك . علمنا أن القوانين الدستورية وتواريخها ومبادئها معروفة ومنتشرة بين جميع الناس وفى وسع كل انسان أن يرجع اليها ليعرف مقدار نصيب تلك النظريات من الصحة ، ويمكننى أن أقول لحضراتكم أن الأمر فى وضع القوانين الدستورية ليس على ما يذكرون فان كثيرا من البلاد الأوروبية وغير الأوروبية لم تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية ، واذكرعلى سبيل الاستدلال، تلك الأمة العظيمة التى قطعت شوطا كبيرا فى سبيل الحضارة والمدنية واعنى بها الامة اليابانية وهى تلك البلاد التى أصبحت فى مركز لا أريد أن اغالى فأقول أن امم أوروبا تحسدها عليه ولكن مركزها على كل حال مما تغبط عليه .

أما أمم أوروبا فان بعضها كان الدستور فيها من عمل جمعية وطنية ولكنها الاقل عددا ، والسبب فى تولى الجمعية الوطنية هذا العمل يرجع الى ظروف استثنائية خاصة ، كالثورة أو زوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها .

أما الامم الأخرى فقد سارت فى وضع دساتيرها على الطريق العادى وصدرت دساتيرها من ملوكها وأذكر على سبيل المثال ايطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا ..

فيجب ان لا يغيب عن اذهان أولئك القائلين بنظرية الجمعية الوطنية تلك الفروق بيننا وبين من اضطرتهم احوالهم الاستثنائية الى الالتجاء لجمعية وطنية لفرض نظام حكوماتهم ، اذ أننا والله الحمد ، لسنا فى حالة من تلك الاحوال على أنه فيما يتعلق بمصر يجب لاجل تعيين السلطة التى تتولى وضع الدستور ، الرجوع الى قانوننا العام ، وقد جرى الأمر فيه على أن تصدر القوانين النظامية من ولى الامر سواء كان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع فى بنيان النظام الديمقراطى فى مصر ، أو فى ما تلا ذلك من النظم النيابية التى أوجدت نوعا من الاشتراك بين الأمة والحكومة ، وهى قانون مجلس شورى النواب وقانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والقانون الذى انشأ الجمعية التشريعية . واذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ عن هذا القياس فان ذلك يرجع الى انه فى ذلك العهد كانت ثورة على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور من صاحب السلطة فى وضعه . وهذا يؤيد ما ذهب اليه من أن وضع الدستور بطريق ولى الأمر ليس فيه افتئات على حقوق الامة أو خروج عن القواعد المعروفة قد يقول قائل : اذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية فان فى وسع ولى الامر أن يسترده فى أى يوم من الايام ، وهو قول لا يقول به الا كل رجل يجهل مبادىء القانون الحديث وتطوراته لأنه مهما يكن من طريقة وضع الدستور واصداره فان استرداده بعد ذلك محال اذ أن مجرد صدوره يصبح حقا مكتسبا للامة .

انهم يقولون أن الجمعية الوطنية هى الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها ، واخشى أن أقول فى هذا انه حق يراد به باطل ، ذلك لانه حتى مع التسليم جدلا بأن المبادىء العامة فى مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تتولاه جمعية وطنية ، فان هناك أشخاصا يعملون منذ زمن على ترويج سوء الظن بالحكومة وعلى التقليل من اهمية ما وصلت اليه البلاد ، وعلى التشكيك فى ما نحن قادمون عليه ، بحيث اذا اجتمعت جمعية وطنية سادت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها الى معارضة وتهويش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة بل يخشى أن ينقلب وبالا على البلاد ، ذلك انه بالرغم من ان البلاد نالت فوزا عظيما باعلان استقلالها واعتراف الدول به الا أن المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية . اذ لايزال أمامنا مفاوضات يجب أن تمكن مصر من الوصول الى دورها موفورة القوة تامة النظام لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح فيها يدعون اننا بعملنا هذا نرمى الأمة بالعجز والقصور عن تقدير مصلحتها فالله يعلم اننا نجل أمتنا كل الاجلال ونعتقد

فوق كل اعتبار ، وأن هذا نفسه هو الذى يدعونا ان نقيها فى هـذه الاونة الدقيقة من عوامل الفساد ودواعى التضليل . ولعمرى لان نتهم تهمة يستجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من أن نترك البلاد تسود فيها الفوضى ويجرى الشغب فيها مجراه ، فان التهمة اذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة ، ولكن اضرار الشغب والفوضى هائلة وأثارها باقية .

وأريد هنا أن اتساءل عن قيمة المخاوف والشكوك التى يريد بعضهم أن ينشرها بين الناس ويحيط بها عمل الحكومة واللجنة .

يزعمون اننا نخشى الجمعية الوطنية لانها لو دعيت للاجتماع لاتخذت من القرارات ما لا يتفق مع ميول الحكومة وان الحكومة تريد بالاقتصار على تأليف لجنة ان تتحكم فى النظام الدستورى وان تحول بين الأمة وبين ابداء رغباتها وأقول ان بيننا وبين الأمة عهدا يحدد جوهر ما يختلف فيه الآن ، لنا برنامج قطعنا فيه على انفسنا أننا سنراعى فى الدستور الذى نضعه احدث مبادىء القانون العام وعلى الاخص المسئولية الوزارية امام البرلمان أترى يتسكون فى مبادىء القانون العام الحديث نفسها أم يجهلون أن مبدأ المسئولية الوزارية هو محور النظام الدستورى وجوهره ولبابه والامان الكافى ضد خروج السلطات عن حدودها والأساس الصالح للتعاون بين الامة والحكومة ؟ او يجهلون ان ما خلا هذا المبدأ لا يبلغ اهميته وان هذا المبدأ ضابط لأحكام الدستور نفسه ؟

قالوا أن وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل للامة سبيلا الى تغيير شيء من احكامه . على أننى لاأدرى مبلغ هذا التكهن من الصحة ، فان ما أعلمه من القواعد الدستورية ، وهى التى أشرت اليها فى برنامج الوزارة ، ان الدستور يشتمل عادة على نص يحتفظ فيه بسببه يكون من حق الامة مشخصة فى ادخال ما يرى ضرورة ادخاله من تعديلات وسيرى الناس اذا انتظروا قليلا ، أن محاولة عرقلة الحكومة فى أعمالها لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء . وأن الحكومة ما توخت ، ولن تتوخى شيئا غير مصلحة الوطن الدائمة التى تتلاشى أمامها الاغراض الزائلة والاوهام الباطلة .

سيرى الناس يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة أن التهمة التى وجهت للحكومة غير صادقة ، اذ يرون أنفسهم امام نظام يسمح للادارة العامة بأن تكون مظهرا حقيقيا وأثرا فعليا فى تصريف الأعمال العامة وفى كل شيء يتعلق بمستقبل البلاد .

قالوا اننا خرجنا من برنامج وزارة عدلى باشا الذى كنا متضامنين معه فيه : ولكنهم نسوا أو تناسوا أن مهمة الجمعية الوطنية بحسب ذلك البرنامج ، لم تكن فى الاصل وضع دستور للبلاد وانما كانت مهمتها النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة عدلى باشا للمفاوضة فيه . ثم وضع الدستور المبنى على نصوص هـذا الاتفـاق بعـد ذلك .

فالمهمتان لا تقبلان التجزئة ، وكان يجب على الجمعية ، اذا هى اقرت الاتفا ان تراعى فى وضع الدستور ما يكون قد تضمنه من الشروط والقيود .

أما اليوم فان وضع الدستور متقدم على الاتفاق ، واذا كان لا ينبنى عليه فا يجب على أى حال ان لا يسد الطريق للوصول اليه .

هذه هى الحقائق التى أردت أن أبسطها أمام حضراتكم وان ما تعرفه الحكوم فى حضراتكم من الكفاءة والكفاية لهذا العمل احسن ضمان لأن عملكم خير مرشـ وهاد الى رغبات البلاد وحاجاتها .

ولا اريد أن أختم كلامى بغير اشارة الى التضحية الكبيرة التى قدمها حضر صاحب الدولة رشدى باشا بقبول الاشتراك فى عمل هذه اللجنة . ولا اخفى عل حضراتكم أن فكرة اسناد الرياسة لدولته قد خطرت مرارا على بالى من أول يو فكرت فيه الحكومة فى تأليف اللجنة ، ولكن علمنا بمقدار ما يبذله من نفسه وصحت فى اداء الواجبات التى يدعوه اليها الوطن ومصلحته وحبنا لشخصه ورغبتنا فى تمتع بالصحة التامة كل ذلك جعلنا نتردد فى مخاطبته فى الامر . غير أننى ما خاطبت بعا ذلك أحدا من حضراتكم الا وسألنى عما اذا كان رشدى باشا مشتركا فى عمل اللجنا واظهر رغبته فى أن يراه على رأسها فلم أجد بدا امام هذا الاجماع من ايصال هـذ الرغبة الى علمه .

فتقدم كعادته الى الخدمة الوطنية غير ملتفت الى ما يكلفه ذلك من تحميل صحته هذه المتاعب الجديدة ولكنه اشترط شرطا لم يكن فى وسعى قبوله وتركت لدولته الحرية فى أن يقدمه بنفسه لحضراتكم لتتصرفوا فيه كما تريدون .

واختم القول بتكرار التحية لحضراتكم وتوجيه الرجاء الى المولى عز وجل ان يلهمكم السداد وأن يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير للبلاد .

ما حققته وزارة ثروت من مظاهر الاستقلال :

يقول عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة » وبذلت وزارة ثروت سعيا محمودا فى تحقيق مظاهر الاستقلال ، فانشأ وزارة للخارجية تولاها ثروت باشا بعد أن كانت ملغاه طيلة عهد الحماية (١٩١٤ — ١٩٢٢) .

وكانت العادة الجارية فى عهد الحماية تعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، فابطل ثروت باشا هذه العادة .

وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصـــالح فى هذين اليومين واصـــدر بلاغا رسميا بذلك .

والغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البرجادير جنرال السير جلبرت كلايتون .

وكف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعـد أن كان متمتعا بهذا الحق فى عهد الاحتلال والحماية .

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات . . (الصحة) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء الانجليز ووكيلا مصريا لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة وعنيت الوزارة عناية موفقه بايفاد البعثات العلمية الى الخارج فأوفدت عددا كبيرا من خريجى المدارس العليا وطلبتها الى جامعات اوروبا وامريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والاوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، وانشأت « المجلس الاقتصادى » للعناية بأمور مصر الاقتصادية وسوف نرى أن ثروت باشا ضمن خطاب استقالته هذه الأمور وغيرها ، ولكنا اردنا أن ننقلها من اقوال عبد الرحمن الرافعى ، فوطنيته واخلاصه فوق كل شبهة .

١٣ ابريل ـ صدور الأمر الملكى بنظام وراثة العرش :

كان الانجليز (على ما مر بنا) قد اعترفوا للسلطان احمد فؤاد ، فى عهد الحماية ، بحق ابنه فاروق بتولى السلطة من بعده ، وقد رأى الملك فؤاد فى عهد الاستقلال ، أن يعيد تقرير هذا الحق بأمر ملكى صادر منه هو ، فجعل الملك وراثيا فى اسرة محمد على ، على ان ينتقل الحكم الى الابن الاكبر للجالس على العرش ، وعلى ذلك فقد نصت المادة الثانية من الأمر المذكور : فولاية الحكم من بعدنا لولدنا المحبوب « الأمير فاروق » .

وقد امتدح المرحوم احمد شفيق باشا فى حولياته ، هذا القانون ، وكيف أنه لم يغلق الباب أمام تولى العرش ، امراء يمتون الى الخديو عباس (المخلوع) ولم يعش شفيق باشا ، ليرى بعينى رأسه « الأمير محمد على توفيق » وكان الملك فؤاد على غير علاقات طيبة به ، ومع ذلك فقد صار بمجرد تولى فاروق الملك ، وليا للعهد ، وبعد موته أصبح الأمير عبد المنعم ، ابن عباس الاول وليا للعهد ، الى أن انجب فاروق ولدا ذكر ، هو « احمد فؤاد الثانى » وجاءت ثورة يوليو (١٩٥٢) فقضت على كل ذلك .

ثم صدر فى وقت متأخر من هذا العام (١٩٢٢) أمر ملكى آخر ، بنظام الأسرة الملكية .

وصدر بعد ذلك قرار ملكى باقرار السلطة الانجليزية على ما فعلته فى تصفية املاك الخديو السابق « عباس الأول » وحظر عودته الى البلاد المصرية ، ولكن هذا الأمر لم يحظ بموافقة عباس أبدا باعتباره صادرا من طرف واحد ، وليس الا فى عهد وزارة اسماعيل صدقى باشا (١٩٣٠) ان تم الاتفاق مع الخديو على هذه القضية .

٢٥ يوليو ـ السلطة الانجليزية تقبض على أعضاء الوفد :

لا جدال فى ان عبد الخالق باشا ثروت رجل وطنى من الدرجة الأولى ، وسوف يذكر اسمه قرين أول خطوة من خطوات استقلال مصر ، واذا كان قد بدأ شكلية بحتا ، فان تحويله الى حقيقة وواقع ، فقد كانت هذه مهمة أجيال أخرى تالية ، ولم تتردد هذه الأجيال فى الاضطلاع بمسئوليتها ، فقد كان الجيل الذى اضطلع بثورة سنة ١٩١٩ ويرمز له ويلخصه سعد زغلول ، هو الذى يحرك سير الحياة فى مصر وما يحسن ان يكون أو لا يكون .

وقد تألفت وزارة ثروت فى أعقاب القبض على سعد زغلول ونفيه وبعض زملائه ، الى عدن أولا ، ثم الى سيشل ثانيا ، فأصبح ضمير الشعب المصرى رهنا باطلاق سراح سعد زغلول ورده الى الحرية ، وأصبح الافراج عن سعد زغلول هو مقياس الشعب ، يحكم به على اى من الأمور يجرى فى مصر ، ومن هنا لم يلق باله كثيرا لما قيل له عن استقلال مصر ، وما صاحب ذلك من احتفالات او اجراءات .

ولما كانت عمليات الاغتيال السياسى ، قد أصبحت تلخص مقاومة الشعب المصرى للانجليز ، فقد مضت هذه العمليات ، فى طريقها ، لا تلوى على شىء ، وحتى قبل أن يشكل ثروت باشا وزارته ، فقد كانت الاشاعات ترشحه لتولى رئاسة الوزارة ، بل ونشرت الصحف ما وصف بانه شروط ثروت لتولى الوزارة ، وهى ما استجاب لها الانجليز فى تصريح ٢٨ فبراير ، ولكن الشعب المصرى ، لم يكن يعنيه من ذلك كله الا اطلاق سراح زعيمه ، فلما لم يحدث ذلك مضت عمليات الأغتيال فى طريقها المرسوم ، وكان أولها فى بداية هذا العام (يناير ١٩٢٢) محاولة لاغتيال ثروت باشا نفسه للحيلولة بينه وبين تأليف الوزارة ، ولكن المحاولة اجهضت قبل وقوعها وقبض على من قيل انهم سيقومون بها ، وضبط فى حوزتهم قنابل ومسدسات ، وحوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم على بعضهم بالادانة فى مارس ١٩٢٢ ، ولكن حوادث الاغتيالات لم تتوقف وكان بعضها ينجح مائة فى المائة بمعنى أن يقتل المعتدى عليهم وهم من الانجليز ، وكان من أهم هذه الاحداث اصابة مستر ماكنتوش احد كبار الموظفين بالسكة الحديد امام منزله بالزيتون اصابة بالغة ، ولعل اجرأ العمليات طرا هو اغتيال المستر كيف ، مساعد الحكمدار الانجليزى وعلى الرغم من أن هذه العمليات ناهزت سبعة فى أول عهد الوزارة ، وبالرغم من اعلان الوزارة عن مكافآت ضخمة (١٠٠٠ جنيه بحساب ذلك الزمان) لكل من يدل على الفاعلين ، فقد ظل مرتكبو هذه الأحداث طلقاء احرارا ، ومضت الاغتيالات تتوالى .

ففى ٣ يوليو اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت الموظف بالسكة الحديد ، وفى ١٥ يوليو ، وقع اعتداء على الكولونيل « بيجوت » وهو موظف بالجيش البريطانى ، ولما كان قد سبق للورد اللنبى أن أحتج على هذه الحوادث ، دون جدوى ، فيبدو أن صبره كان قد نفد فيضرب استقلال مصر الوليد (وقد كان هو مهندسه) ضربة تقوضه وتثبت كل ما قيل عنه من انه استقلال شكلى ، بل وهمى ، فاذا

بالسلطة الانجليزية تقبض على من شكلوا الوفد المصرى بعد اعتقال سعد زغلول وهم :

حمد الباسل باشا ، الاستاذ ويصا واصف ، مرقص بك حنا ، واصف بطرس غالى ، علوى بك الجزار ، جورج خياط بك ، مراد الشريعى بك . وقد سجنوا واودعوا ثكنة قصر النيل ، وقدموا لمحاكمة عسكرية بريطانية ، بتهم مصرية بحتة ، كان يقال انهم حرضوا على كراهية الحكومة المصرية ، وقد راى المصريون بحق ما فى هذا التصرف من هدم مشين للسيادة المصرية وقد انعقدت محكمة عسكرية بريطانية لمحاكمتهم بدار الاستئناف العالى بباب الخلق ، ووقف المتهمون موقفا مشرفا فى هذه المحاكمة ، او بالاحرى موقفا تاريخيا ، ظللنا نترنم به بعد ان كبرنا ، فقد رفض المتهمون ان يتكلموا فضلا عن ان يدافعوا عن انفسهم ، وقال حمد باشا الباسل كلمته الخالدة نيابة عن جميع زملائه : « لكم ان تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن تحاكمونا » وعندما صدر عليهم الحكم فى ١١ أغسطس « بالاعدام » هتف المتهمون فى صوت واحد « نموت وتحيا مصر » وقد خفف الحكم بعد ذلك لبضع سنوات من السجن وغرامة نقدية ولم يلبث ان يفرج عنهم فى العام القادم كما سوف نرى .

ذروة الوطنية :

وعندما قبض على من سبق ذكرهم وكانوا يؤلفون هيئة الوفد العاملة بعد اعتقال سعد زغلول ، حل محلهم على الفور طبقة جديدة مؤلفة من عبد الرحمن فهمى بك والشيخ مصطفى القاياتى ، وفخرى بك عبد النور ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ محجوب ثابت ، والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ، والدكتور نجيب اسكندر ، وعبد الستار الباسل بك والأستاذ حسن يسن .

فاسرعت السلطة البريطانية باعتقالهم ، تصورا منها أنها بذلك تقضى على الوفد، فاذا بها تفاجأ بطبقة جديدة تتألف من :

المصرى بك السعدى (من العرب) السيد حسين القصبى ، الاميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك ، الأستاذ راغب اسكندر ، سلامة بك مخائيل ، الأستاذ عبد الحليم البيلى .

وقد دل ذلك كله ، وما كان قد سبقه من اجراءات قمع منافية للحرية كمنع الاجتماعات السياسية المناهضة للحكومة ، وتعطيل بعض الصحف الوطنية نهائيا كجريدة الأهالى التى كان يصدرها عبد القادر حمزة فى الاسكندرية) وجريدة الليبرتيه (أى الحرية) والتى كانت تصدر بالفرنسية ، وتعطيل (جريدة الأمة) لمدة ثلاثة أشهر ، واصدار التعليمات للصحف كلها بعدم ذكر اسم سعد زغلول .

نقول أن ذلك كله اضعف من شأن الاستقلال الجديد وبالتالى أوهن من شأن وزارة عبد الخالق ثروت فى جميع الجبهات ، فقد خيبت امل الانجليز ، أو بالاحرى

اللورد اللنبى الذى تصـور :
واستهان باغضاب المصريين لاه
هذا التدخل السافر فى شئو
٢١ اكتوبر ١٩٢٢ ـ ثروت ؛
فى هذا اليوم تمت اعظم
مشروعه الكامل ، وهو الذى سوف يذهب فى التاريخ ؛
ونشأنا جميعا نقدس هذا الدستور ونقيس حياتنا ،
تطبيق هذا الدستور نصا وروحا . وحول هذا الدستور
فيما يبدو ، بيننا نحن ابناء الجيل الجديد ، الذين سنحمل مشـ
الجديدة فيما بعد ، فقد وصف سعد زغلول لجنة واضعى
الأشقياء ، وبالتالى فقد انكر وابطل كل ما يتصل باللجنة وعا
ولكنا سوف نرى فى قادم الاحداث ، عندما استفاد سعد زغـ ـب ،
فرفعه الى الحكم باعتباره أول رئيس وزارة شـ بية ، وصـ ى غـير
ارادة الانجليز والملك ، فسيقول عنه : « وضع على احد ـصرية » حيث
وصفه اكثر المتحمسين له وهو عبد العزيز فهمى ، بأنه ثوب فضفاض ، ولكن ذلك
كله كان لا يزال فى عالم الغيب .

وفى هذا التاريخ الذى نتحدث عنه (٢١ اكتوبر ١٩٢٢) تسلم ثروت باشـا نص الدستور ، وكان المظنون أن يصدر على الفور بالصيغة التى وضعته بها اللجنة ، ولكن الانجليز اعترضوا على نص به يصف الملك بأنه « ملك مصر والسودان » بمقولة أن للسودان وضعا خاصا لم يتحدد بعـد ، والحقيقة انهم كانوا يضعون الخطط ويعدون العدة لفصل السودان عن مصر .

ومن ناحية اخرى ، فقد كان الملك احمد فؤاد يرى وجوب تعديل الدستـور ، بحيث يؤكد اطلاق يده فى شئون مصر .

وعلى ذلك فلم يعلن الدستور ، وقد احتاج الأمر الى سقوط وزارة ثروت باشا ، وتأليف وزارة جديدة ، هى وزارة توفيق نسيم باشـا ، الذى لا يلبث بدوره ان يسقط لتتألف وزارة ثالثة ، هى وزارة يحيى ابراهيم ، التى اصدرت الدستور كما تسلمته من اللجنـة ، بعد ان حذف منه النص « ملك مصر والسودان » ليصبح فقط « ملك مصر » وغنى عن البيان أن انجلترا ممثلة فى اللورد اللنبى ، كانت خلف ذلك كله ، فقد كان الأمر كله بالنسبة لها مجرد تجربة وكان لابد للتجربة أن تمضى حتى نهايتها .

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ـ تاسيس حزب الاحرار الدستوريين :

فى هذا اليوم اجتمع مؤسسو حزب الاحرار الدستوريين فى فندق شبرد تحت رئاسة عدلى يكن باشا ، وكان نواة هذا الحزب لجنة وضع الدستور وقادة حزب

الامة القدامى . وفى مذكرات الدكتور حسين هيكل حديث عن تأليف الحزب باعتباره احد مؤسسى الحزب ومن أختير ليكون رئيسا لتحرير جريدة « السياسة » اليومية لتكون لسان حال للحزب ، وهو يحدثنا فى مذكراته ، كيف آثر رئاسة تحرير « السياسة » على رئاسة تحرير جريدة الاهرام التى عرضت عليه فى نفس الوقت ، فلا عجب ان تدور الأيام ليصبح الدكتور رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، على أن ذلك كان لايزال فى عالم الغيب ، ولابد من انقضاء ربع قرن وأكثر قبل أن يتحقق .

ومن راى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ان عدلى يكن باشا ، لم يقبل رئاسة الحزب ، الا تحت ضغط الآخرين ، وهى مسالة فيها نظر ، ولا ينبغى ، أن يقاس تصرف عدلى يكن عام ١٩٢٢ ، بتصرف سوف يصدر منه بعد هذا التاريخ .

والذى نطمئن اليه أن المنافسة بين الرجلين ، جد قديمة منذ أيام الجمعية التشريعية وما تلاها ، ومنذ مفاوضات « سعد — ملنر » ثم « عدلى — كيرزون » .

ومن هنا فلسنا ندرك ، ان تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، فضلا عن رئاسته ، لم يكن من تفكير عدلى يكن وسعيه (الا أن يكون عبد الرحمن الرافعى ، قد سمع هذا الرأى شخصيا ، من عدلى يكن ، وليس هناك ما يمنع ذلك فقد كانا متعاصرين).

وقد مضى عبد الرحمن الرافعى ، بأفكاره المثالية التى املتها عليه عقيدته « كحزب وطنى » الى انتقاد مسلك حزب الأحرار الدستوريين فى مقبل الايام .

والذى نرجحه والله أعلم أن الحملة الشعواء التى شنها سعد زغلول وبالتالى الوفد ، على الدستور وواضعيه الى حد تسميتهم « بالاشقياء » جعل من تسميهم بالساسة المعتدلين وزعيمهم بلا مراء هو عدلى باشا يكن ، يتصورون بحق ، أن سعد زغلول والوفد سيقاطعان الانتخابات التى ستجرى وفقا لأحكام الدستور ، ومن هنا تأسس حزب الاحرار الدستوريين ، ورأسه عدلى يكن حتى لا يكون هناك فراغ ، ويكون هناك دعم للوزارة التى سيكون رئيسها عدلى باشا يكن ومن يطالع مذكرات الدكتور هيكل يستشف ذلك ، بمعنى ان الأحرار الدستوريين ، تصوروا أن ستكون لهم اغلبية المجلس القادم ، وغنى عن البيان أن لا محل لهذا التصور ، الا على أساس مقاطعة سعد زغلول والوفد للانتخابات .

ومن هنا كان اشتراك الوفد وسعد زغلول بالذات ، مفاجأة لحزب الاحرار الدستوريين ، ولما أن فاز الوفد بهذه الاغلبية الكاسحة وتقلد سعد زغلول الوزارة « شخصيا » كما سوف نرى ، هنا وهنا فقط استقال عدلى يكن باشا من رئاسة الأحرار الدستوريين .

١٦ نوفمبر — مصرع حسين زهدى وحسن باشا عبد الرازق :

لم يكد حزب الأحرار الدستوريين يعلن ، حتى وقع رد الفعل الشعبى بكل عنف، اذ تحولت الجمعية السرية ، التى اقضت مضاجع الانجليز ، الى اظهار النقمة على

حزب الاحرار ، فتربص الجناة ، على باب جريدة السياسة بشارع المبتديان بالسيدة زينب ، مساء ١٦ نوفمبر ، حيث كان مجلس ادارة الحزب منعقدا ، وعند تمام السابعة والنصف ، كان حسن باشا عبد الرازق ، وحسين بك زهدي ، عضوا مجلس ادارة الحزب ، أول من خرجا ، فاغتالهما الجناة وفروا هاربين .

وقد كان هذا هو الحادث الوحيد من احداث هذا العام الذى وصلت اصداؤه لى ، لسبب بسيط جدا ، وهو أن والدى يرحمه الله كان يعمل تحت رئاسة حسن باشا عبد الرازق فى ديوان السلطان ، وكان دائم الثناء عليه ، فكان طبيعيا أن يحزن والدى لهذا الحادث ، وهذا هو سر اهتمامنا بالخبر فيما يبدو .

٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ — استقالة وزارة ثروت باشا :

وجاءت النتيجة المحتومة لفقدان ثروت باشا لثقة الانجليز ، أو بالأحرى فقدانهم الحماس لاستمراره فى الوزارة ، فرأى نفسه مضطرا للاستقالة ، وقد سارع الانجليز فى بعض صحفهم لاعلان انه لا دخل لهم فى الاستقالة الوزارة وانها مسألة داخلية بحتة ، بين السلطان ورئيس حكومته ، ومن عجب أن استاذنا عبد الرحمن الرافعى ، قد جارى هذا الزعم وراح ينعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة » على السلطان احمد فؤاد ، ويحمله كل المسئولية فى استقالة ثروت باشا ، وأنه لم يكن يرغب فى تعيينه من بادىء الأمر وكان يؤثر رجله المطيع توفيق نسيم ، ويمضى عبد الرحمن الرافعى فى حملته على احمد فؤاد فيقول انه كان ضيق الصدر بما تفعله لجنة الدستور من تضييقها لسلطانه ، وأنه كان برما بالدستور جملة ، فاصطنع اشاعة فحواها ان مقابلة جرت بين ثروت باشا وبين الخديو السابق ، وان قائل هذه الرواية هو حسن بك صبرى المحامى الخاص بالخديو (وهو الذى سوف يصبح فيما بعد رئيسا للوزارة عام ١٩٤١) .

ويضيف عبد الرحمن الرافعى ، انه نمى الى علم ثروت باشا أن السلطان دبر مظاهرة تقع فى الأزهر ، وتهتف بسقوط ثروت باشا فى مواجهته ، حيث كان مقررا أن يرافق السلطان ، للصلاة يوم الجمعة بالأزهر الشريف ، ونحن باستثناء الحملة على السلطان احمد فؤاد ، نخالف ما ذهب اليه عبد الرحمن الرافعى ، من أن سقوط عبد الخالق ثروت ، كان بارادة السلطان ، ونرى أن الأسباب التى ذكرها هى التى تؤكد أن الانجليز كانوا وراء استقالة عبد الخالق ثروت ، وعلى وجه الدقة ، أناروا الضوء الأخضر أمام السلطان أحمد فؤاد ليتخلص من ثروت اذا اراد فكان هذا الذى كان ، ونستبعد كلية الرواية التى تقول أن السلطان دبر مظاهرة ضد ثروت باشا فى الأزهر لان السلطان فؤاد كان يعرف كم هو مكروه شخصيا ، فمن غير المعقول أن يدبر مظاهرة لا يعرف أين تنتهى وكيفما كان الأمر فلو لم يقدم ثروت باشا استقالته ، لما جرؤ السلطان على المساس به ، وبدل قبوله الاستقالة على الفور انه كان يعلم مسبقا أن ذلك يوافق رغبات الانجليز ، والا لما اقدم على ذلك

واليك نص الاستقالة لأنها بدورها وثيقة تاريخية هامة من حيث تسجيلها للخطوات التى اقدمت عليها وزارة ثروت باشا لتحقيق بعض مظاهر الاستقلال الوليد :

مولاى صاحب الجلالة :

تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التى ضربت عليها ، فلما اذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بان عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان اسعد افتتاح لعهدها ما اعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الأمم الحرة المستقلة ووطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة ..

ولقد كان من الواجب على فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق امانيها لذلك رفعت الى سدتكم الملكية فى الكتاب الذى انهيت فيه الى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة بيانا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لارادة جلالتكم ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الاشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما انها ستعمل على الغاء الأحكام العرفية ومن دواعى الغبطة للوزارة انها وفقت فى ظل عطف جلالتكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادىء الحكم وهو الآن تحت النظر كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فالغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وابطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، واخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

أما ما يتعلق بالغاء الاحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا اذ اتفق على قانون « اقرار الاجراءات العسكرية » الذى اشترط لالغائها واصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بارادة حكومة جلالتكم ..

ولقـد عرضت فى أثناء تولى الوزارة لعملها ان أدى تغير الأحوال الى تعديل معاهدة « سيفر » فطلبت الحكومة من الدول ذات الشـأن أن تدعوها لحضور مؤتمر

لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهده تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيـذ برنامجنا حتى تمامه ولكن ارى أن اترك الأمر لغيرى .

لذلك اتشرف بأن ارفع استقالتى الى اعتاب جلالتكم شاكرا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد ، سـائلا المولى عز وجل أن يفى لبلادنا العـزيزة من أمـرها رشدا وان يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) .

٣٠ نوفمبر ـ تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة :

لم يكد السلطان أحمد فؤاد يتسلم استقالة عبد الخالق باشا ثروت حتى بادر بقبولها فى نفس اليوم ، وكلف رجله توفيق نسيم (وكان رئيسا للديوان) بتشكيل الوزارة الجديدة واليك النصوص :

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا :

لما نعلمه فى دولتكم من عظيم الخبرة وكامل الكفاءة لادارة أمور البلاد وما تحققناه ب شخصكم من الاستقامة والولاء وما لنا فيكم من كامل الثقة اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا اليكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى .

واننا نبتهل الى الله القدير أن يوفقنا جميعا للعمل بما فيه خير بلادنا المحبوبة وسعادتها وأن يعيننا على تحقيق آمال شعبنا العزيز انه سميع مجيب .

(فـؤاد)

(صدر بسراى عابدين فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وهذا هو نص عريضة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا بقبـول الوزارة وعرض أسماء زملائه الوزراء .

مولاى صاحب الجلالة .

لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى . تعطف ودعانى لتولى الحـكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها واخطاها . وما أنا الا عبـــد من رعاياه فرضت على طاعته .

وكان حقا على ان اخدم أمتى بما تصل اليه قوتى ولا قوة الا بالله فاذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى واديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يوما الا على مضض وانا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس فبذلك القلب الوفى اتقدم الى سـدته العلية رافعا آيات الشـكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلا سند الرياسة وانا على منهج الحق الذى سلكته من قبل مستعينا بالله فى امورنا على ما يكون راجيا سيدى ومولاى أدامه الله عزا لبلاده وشرفا لامته اذا وافق رايه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية وباسـناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشـاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم :

اسماعيل سرى باشا ــ للاشغال العمومية

احمد ذو الفقار باشا ــ للحقانية

يحيى ابراهيم باشا ــ للمعارف العمومية

محمد توفيق رفعت باشا ــ للمواصلات

محمود فخرى باشا ــ للخارجية

يوسف سليمان باشا ــ للمالية

احمد على باشا ــ للزراعـة

محمد ابراهيم باشا ــ للاوقاف

محمود عزمى باشا ــ للحربية والبحرية

وانا نسأل الحق جل شأنه ان يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الاقامة على العدل وخير البلاد .

٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ :

اغتيال مستر روبسون ــ ومركز الوزارة خالفنا أستاذنا عبد الرحمن الرافعى فى تصوره ، أن استقالة عبد الخالق باشا ثروت كانت مسألة داخلية بحتة بين الملك ورئيس وزرائه ، وقلنا ان الانجليز لو كانوا يرغبون فى استمراره فى الحكم لاستمر ، ولكن توفيق نسيم وقد كان رئيسا لديوان الملك فلابد أنه دخل فى محادثات سرية مع المندوب السامى ولابد أنه وعد باسم الملك ، ان لو ذهب ثروت باشا ، فسيكون الأمر اكثر سرا لانجلترا فى مصر ، وسوف يحذف من الدستور النص على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وان حوادث القتل للانجليز ، سوف تتوقف ، ولما كان هذا هو ما يعنى الانجليز فى الدرجـة الاولى ، فقـد توقفوا عن تأييد استمرار ثروت باشا فى الحكم ، وتركوا للملك أن يختار رئيس حكومتـه الجـديد ، ولم يكن احمد فؤاد ينتظر الا هذا ، فاحرج عبـد الخالق ثروت على تقـديم الاستقالة كما قدمنا ، فلم يكد يقدمها حتى قبلت على الفور وكلف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة

الجديدة وليس أدل على أنه لم يكن يتم أي اجراء خاص بتشكيل الوزارة وسقوطها الا بأمر الانجليز وتبعا لمصالح الانجليز ، وان الاغتيالات السياسية ، وعدم قدرة وزارة ثروت على ايقافها هو السبب المباشر لسقوطها انه لم تكد هذه الحوادث تستأنف بعد أقل من شهر من تولى توفيق نسيم ، حتى ابرق الانجليز وارعدوا ، ولم يمض سوى شهر آخر حتى سقطت وزارة نسيم ، ولما كان سقوطها قد تم فى فبراير من العام الجديد ، فنحن نرجىء الحديث عنها ، وكيف أنها لم تفعل شيئا على الاطلاق سوى الاستجابة لطلب انجلترا ، وهو أن يحذف من الدستور النص على ان ملك مصر هو فى نفس الوقت ملك السودان ، وسوف نرى أن نسيم باشا قد فعل ذلك حتى بعد ان قدم استقالته ، ولما كان ذلك كله قد وقع فى مستهل العام الجديد ، فنحن نرجىء التعليق العام على الوزارة .

ونكتفى هنا باثبات هذا الحادث الذى زلزل الارض تحت اقدام الوزارة الجديدة ، فلم ينفعها كون رئيسها هو عبد الملك المطيع ، ولا ما علقه الشعب عليها من آمال فى اطلاق سراح سعد زغلول .

الحـــادث :

ففى ٢٧ ديسمبر اغتيل المستر روبسون المدرس بمدرسة الحقوق ، واهتزت الدنيا ، أو بالأحرى اهتز الانجليز المحليون قبل البعيدين وراحوا يتهيأون لاسقاط الحكـومة .

ذكرياتى :

وقد تحدثت عن انتقالنا الى بيتنا الجديد بالقرب من السيدة زينب والتحاقى بمدرسة محمد على الأميرية ، وقد كانت بجوار بيتنا ، على ان الباب الذى كان يقع على نفس شارعنا (مراسينا) فقد كان باب الادارة بمعنى أنه غير مخصص لدخول الطلاب ، وكان على ان ادور دورة كبيرة ، لأدخل مع الطلابه من الباب الخلفى الذى كان يقع على (حوش المدرسة) وقد كان هذا « الحوش » أو الفناء يتالف من مساحة كبيرة جدا يؤلف ملعب كرة القدم جزءا منه وكانت دورتى للوصول الى هذا الباب تصل بى الى نهاية شارع « مراسينا » حيث ميدان السيدة ، ومن ميدان السيدة الى شارع البغالة (بجوار قسم السيدة زينب) ولم يكن ميدان السيدة باتساعه الحالى ، اذ لم يتوصل الى هذا الاتساع الا بعد توسيع شارع الخليج المصرى فقد كان يتفرع من ميدان السيدة حتى باب الخلق شارعان « درب الجماميز والخليج المصرى » وكانا يضمان بينهما صفا من البيوت فرئى ان تهدم هذه البيوت ويصبح الشارعان شارعا واحدا وسوف أعود الحديث عن شارع الخليج عند تحدثى باستفاضة عن صداقة العمر مع الاستاذ فتحى رضوان . وكان يسمى وقتئذ « سيد فتحى رضوان » قلت أننى لكى أدخل المدرسة أصل الى ميدان السيدة ،

ومنه الى شارع البغالة وبعد ربع الطريق انحرف يسارا للوصول الى باب المدرسة الخلفى وكان السير فى هذا الشارع الذى يقع عليه باب مدرسة محمد على الخلفى ، يؤدى الى سلالم ضخمة تصل بنا الى ما كنا نسميه « جبل طولون » وكانت المنطقة فى اعلى السلم تسمى « قلعة الكبش » وانا أذكر ذلك لهواة الخطط فلست أعرف الآن ما حل بهذه المناطق والاسما. .

والأمر الجدير بالتسجيل ،انه كان يوجد على باب المدرسة من بعد «السندوتشات» لافطار الطلبة ، وكان « السندوتش » يتألف من رغيف « فينو » وبيضتين وكل هذا بخمسة مليمات ، وهو ما لم يكن يقدر عليه سوى الاغنياء ، ومع ذلك فما زلت أذكر اننى تناولت هذا السندوتش أكثر من مرة ، وسوف اتحدث ان شاء الله باستفاضة عن شئون المدرسة فى ختام العام القادم ، ففى هذا العام كنت لا ازال « مستجدا » كما كانوا يسموننا ومن الاشياء الجديدة التى دخلت حياتى فى هذه البيئة الجديدة « شوكولاتة نسلة » ونوع آخر يسمى « فيكتوريا » وكانا يباعان بنصف قرش ، أما فى داخل بيتنا فقد اعد اخى مصطفى (الاكبر منى) دولابا ليكون مكتبه ، وجاء اليها بمجلدات انجليزية ضخمة تصور أحداث الحرب العالمية الاولى وكان التقليب فيها متعة ما بعدها متعة .

أما الكتب العربية فكانت مسلسيلات « ستكلر » وكان عنوان هذه المسلسلة « اللص الشريف » ومسلسلة « نقولا كارتر » وهو بوليس سرى أمريكا ، ثم كانت مسلسلة « ارسين لوبين » وهو لص ظريف كما كان يوصف ، وسوف تتسع دائرة مطالعاتى فى العام التالى وانتهى العام وقد كان الشغل الشاغل هو ما احرزته تركيا من انتصارات ساحقة على اليونان التى يقف خلفها الحلفاء ، وكانت قد دخلت دورها النهائى فى مؤتمر لوزان .

١٩٢٣

عام قطف الثمرات

يعتبر هذا العام هو عام قطف ثمرات تصريح ٢٨ فبراير بحق ، واذا كان عبد الخالق ثروت هو الرجل الذى حصل على التصريح وبدأ الخطوات الاولي لتحقيقه فان الذى لاشك فيه عندى ، ان يحيى باشا ابراهيم هو رئيس الحكومة التى وليت حكم مصر فى هذا العام فاستطاعت فى هدوء وبساطة عجيبين ، ان تجتاز أعتى ازمات مصر وان تنقلها من حال الى حال ففى أيامها صدر الدستور الذى ظل يسمى باسم السنة التى صدر فيها (١٩٢٣) وسيظل محورا للنشاط السياسى فى مصر قرابة ثلاثين سنة ، وقد كان يحيى باشا ابراهيم هو الذى أجرى انزه انتخابات فى تاريخ مصر انتجت بما يشبه الثورة حيث رفعت سعد زغلول العائد من المنفى الى منصة الحكم وسحقت كل خصومه سحقا ، وبلغ من نزاهة الانتخابات وخلوها من أى مظهر من مظاهر الانحراف والتحايل والضغط فضلا عن الاكراه ، ان سقط رئيس الحكومة نفسه ، ولكن لندع ذلك كله الى حينه ، ولنبدأ من البداية .

شهر يناير ووزارة نسيم باشا :

بدأ العام ووزارة نسيم باشا فى الحكم وكان العام الماضى لم ينصرم الا وقد وقع فى آخره مصرع الانجليزى « روبسون » والذى كان يعنى مصرع الحكومة المصرية ، فنحن نرى من هذا البعد ، أن هذه الاغتيالات كانت محور قيام الوزارات المصرية وسقوطها أن بعض من ارخوا لهذه الفترة يتصورون ان النزاع الذى دار حول السودان وتمسك مصر بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، هو السبب الأساسى لسقوط حكومة ثروت ، وحقا لم يكن الانجليز يخفون أطماعهم فى السودان ، حتى لقد سافر اللينبى الى السودان بمجرد أن تألفت وزارة ثروت ، وراح فى جولاته وتصريحاته يكشف عن نوايا انجلترا ، مما أهاج الرأى العام المصرى ، وانعكس ذلك على لجنة وضع الدستور ، فوصفت ملك مصر بانه ملك مصر والسودان ، واثبتت فى مادة أخرى « ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر » وان كانت ارجأت وضع نظام لحكمه الى ما بعد الاتفاق النهائى مع انجلترا ، وقد بادر الانجليز ، فاعترضوا على هاتين المادتين ، وأصروا على ضرورة رفعهما ، وما كان لثروت ولالغير ثروت أن يعارض مشيئة الانجليز ، ومن هنا قلنا أن انجلترا ما كانت تدع احمد فؤاد يتآمر علنا لأسقاط ثروت باشا ، حتى ليتودد للوفد ، ويشيع أنه رتب معهم الهتاف ضد ثروت باشا عند زيارته للازهر فبادر ثروت بالاستقالة قدمنا أن ذلك كله ما كان ليحدث لولا أن رفع الانجليز يدهم عن تأييده .

وقد كانت حوادث الاغتيال هى السبب المباشر لهذا التخلى ، ومن هنا قلنا ، انه بمجرد وقوع حادث روبسون كان مصير وزارة نسيم باشا قد تقرر ، وما على الانجليز الا أن ينذروا ويهددوا ، لكى يجابوا الى كل طلباتهم .

٣١ يناير – الوفد ينند بالوزارة :

لا يحتاج الانسان الى كبير عناء ليدرك ان الانجليز لم يتخلوا عن ثروت الا بعد أن اكد لهم توفيق نسيم باسم مولاه (وقد كان رئيس الديوان) انهم لو تركوا الأمر للملك أحمد فؤاد لرفع من الدستور المواد الخاصة بالسودان ، ولابد أن يكون توفيق نسيم قد تعهد للوفديين من ناحية أخرى باطلاق سراح المنفيين والمبعدين وكعربون لذلك ، استقبل الملك أحمد فؤاد « المصرى السعدى » الرئيس المؤقت للوفد ومن هنا اعتبر الوفد المصرى سقوط وزارة ثروت ونقلد توفيق نسيم الحكم تساوى تماما عودة سعد زغلول ، ولذلك شيعوا وزارة ثروت باللعنات ، واستقبلوا وزارة توفيق نسيم بالترحيب ، وراح الوفديون يعدون الساعات التى سوف يسمعون بعدها الانباء الطيبة ، ولكن الأيام مرت تتلوها الاسابيع دون أن يسمعوا شيئا عن الافراج عن أحد من المعتقلين ، أوعودة أحد من المنفيين فضلا عن سعد زغلول وعلى العكس من ذلك ترامى الى سمعهم عزم الوزارة على العبث بنصوص الدستور فى كل ما يتعلق بسيادة الأمة كالنص على أن الامة مصدر السلطات ، فقررت حذف هذه المادة وتضمين الدستور كل ما من شأنه ان يقوى سلطة الملك ، وقد كان الأحرار الدستوريون ، يستغلون ذلك كله فى جريدتهم التى اصدروها وهى « السياسة » فلما أن فشلت وزارة توفيق نسيم فى تحقيق وعودها للوفديين ، فتحوا عليها النيران ، واذاع الوفد بيانا أولا فى ٢٠ يناير ، واعاد نشر بيان أشد لهجة وتنديدا بالوزارة ، وهكذا فقدت الوزارة سند الانجليز من ناحية وسند الشعب من الناحية الأخرى ، ولم يبق لها غير سند الملك أحمد فؤاد وهو ما كان ليسمن أو يغنى من جوع .

٥ فبراير – استقالة وزارة نسيم باشا :

وجاءت النهاية المحتومة عندما قدم اللورد اللنبى الى الملك فؤاد ما يشبه ان يكون انذارا ، ومنحت بريطانيا الملك مهلة ٤٨ ساعة للاستجابة لمطلبها الخاص برفع المواد التى تعتبر السودان جزءا من مصر ونحن مثبتو نص استقالة نسيم باشا فهى خير عرض لمجريات الأحداث .

مولاى :

مرت على البلاد ظروف عدة اثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأ بها الطريق السوى . فلما شرفنى مولاى انا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل لتحقيق آمالها التى جعلت امانة فى أيدينا .

ولما كانت البلاد تجتاز دورا من ادوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان واعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لالغاء الاحكام العرفية وما يترتب عليها اقدمنا على تجنب هذه المسائل وابتغينا الوسائل متلمسين الخطا مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى ارسال هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام كيف قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه .

وفى اثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما الى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وادخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية او بأحكام فى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الامة بل أثبتت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ولقد كان محل البحث والتعديل الى آخر لحظة وهو على وشك الصدور مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانجليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحوير احدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان وقد كان البحث مقصورا فى أول الأمر على المادة ١٤٥ وقد اقتضى تبادل الرأى فيما تقدم الى مناقشة طويلة أثبت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة العقلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع . وكان من اهم مالاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل ان كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير على الحالة الراهنة .

وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويره تحويرا طفيفا حاز الموافقة أبلغ الى وزارة الخارجية .

وخلاصة ماورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه على الاقطار المصرية ماخلا السودان بشرط الا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه .
ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى احدهما بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ولما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ماوسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته . وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع .

ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التى قدمت أخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت

المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى .

ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للاجابة على هـذه المذكرات معـدودا بالساعات صار مده ريثما يجتمع بقية الوزراء فى الصباح .

ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السـودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السـودان ورفع فخامة المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا منتظرا الرد الذى لم يصل بعد ونظرا لما اكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمهـا لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقهـا فى مياه النيل . وصرح بانه اذا لم تقبل وجهة نظر حـكومته فى أربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان ومصر وأورى بأنها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير يراه مناسبا .

ونظرا للاخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الانذار فى حالة الرفض القطعى عند حاول الميعاد وما كانت تدعو اليه الحالة والظروف تلافت الحكومة الامر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانجليزية ، وقد مضى ميعاد الاربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محدودة للرد المطلوب من مصر وهى اذا اجابت نداء الواجب نحو العرش فانها اجابت أيضا من أول الازمة الى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل ان تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش فى أحرج المواقف وعلى حقوق البلاد .

أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الانجليزية عليه رفع الاحكام العرفية التى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لاقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية .

وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ذلك من جهة ولعدم اتمام البحث من جهة أخرى .

ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظا كبيرا ولكن كان يحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة اخـرى .

وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا وتحملنا الم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهي المفاوضات الى نتيجة حسنة وما وهنت ارادتنا ولا نفوسنا لأننا ما كنا نبغي المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح ، فلما أبطأ علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيىء للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتى ولازلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين .

صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ .

محمد توفيق نسيم

١٥ مارس ــ تاليف وزارة يحيى ابراهيم

اعادت الفترة من ٥ فبراير وهو تاريخ سقوط وزارة توفيق نسيم حتى ١٥ مارس عندما اعلن عن تشكيل وزارة يحيى ابراهيم ، اعادت الى الأذهان ثورة سنة ١٩١٩ بكل أمجادها من حيث صلابة الشعب المصرى ووقوفه صفا واحدا بازاء سياسة انجلترا رغم انقساماته الخطيرة بين سعدى وعدلى ، اذ لم يكد يشاع أن عدلى يكن سوف يؤلف الوزارة الجديدة ، حتى أسرع الوفد لمهاجمته فى بيان عنيف ، وأسرع اللنبى من ناحيته فأصدر أمرا باغلاق بيت الأمة (كان سعد زغلول قد نقل من منفاه فى سيشل الى جبل طارق ولحقت به زوجته) ولكن الطبقة الثالثة من الوفد برئاسة المصرى السعدى باشا ظلت تنعقد به ، فلما أغلقت السلطة البريطانية ، بيت الأمة وانذرت الاعضاء راحوا يجتمعون فى بيت المصرى السعدى وكانت باكورة اعمالهم الاحتجاج والتنديد بالتصرفات الانجليزية .

ومن الناحية الأخرى رفض عدلى باشا يكن أن يؤلف الوزارة الا بشروط صعبة التحقيق ان لم تكن مستحيلة فقد كان أولها أن تعود للشعب وحدته لشد أزر الحكومة وان تلغى الاحكام العرفية وان يصدر الدستور كما وضعته اللجنة أى بدون الحذف والتعديل ، وغنى عن البيان أن ذلك كله كان شبه مستحيل فلم يشكل عدلى الوزارة، ولذلك ظلت مصر بغير حكومة من أوائل فبراير حتى منتصف أغسطس وكان من الممكن أن تستمر الأزمة الى ما شاء الله لولا ان تراجع الانجليز ، وليس أدل على تراجعهم من نجاح يحيى ابراهيم كما سوف نرى ، اذ سدر الدستور والغيت الأحكام العرفية ورجع سعد زغلول ، حيث تحول الى أسطورة ، وكل هذا ما كان ليحدث لولا تراجع الانجليز ، وقد كانت حوادث الاغتيالات والقاء القنابل هى التى جعلت الانجليز يتراجعون عما كانوا قد اعتزموه ، وأن يمشوا قدما فيما اعتزموه من تسليم السلطة للشعب .

وترجع شدة تأثير حوادث الاغتيال لا لكثرتها أو عدد ضحاياها ، ولكن لعجز سلطات الاحتلال عن التوصل الى مرتكبيها من ناحية ، رغم أنها كانت ترتكب فى وضح

النهار ، ورغم الجوائز الضخمة التى كانت تبذل (٥٠٠٠ جنيه) وهو ما يساوى (خمسون الف جنيه على الأقل فى الوقت الحاضر ١٩٧٩) .

ومن الناحية الثانية فقد كانت هذه الحوادث تزداد جراة عجيبة كلما اشتدت السلطة البريطانية فى اجراءاتها ، حتى انتهى الأمر بأن تلقى القنبلة على الجنود الانجليز الذين جاءوا فى منطقة ما لترويع اهلها وفرض غرامة جماعية على أهلها ، بل وصل الى حد القاء القنابل على عساكر الجيش البريطانى ، من أماكن كايدين بالاس ، حيث المخابرات ، فلم يسع الانجليز الا أن يدركوا انهم يلعبون بالنار وانهم يجلسون فى مصر فوق برميل من البارود فكتب مراسل التيمس فى مصر يعلن افلاس الأحكام العرفية وانتقل ذلك الى مناقشات مجلس النواب الانجليزى ، وهكذا انتهى الامر بالانجليز المحليين وعلى راسهم اللورد اللنبى والحكومة الانجليزية نفسها ، ان سياسة التهديد فى مصر لم تعد تجدى ، بل ان ممارسة الشدة بالفعل تزيد الأمور تفاقما ، فقرروا التراجع كما قدمنا ، ولابد انهم يكونوا قد اتصلوا بالملك فؤاد وافهموه ذلك ، وان خطتهم المقبلة ستكون هى السير مع الشعب وعلى راسه سعد زغلول ، وانه من الخير له أن يتعاون معهم على تحقيق هذه السياسة ، ولابد أن يكون يحيى ابراهيم نفسه قد احيط علما بهذا التبدل فى السياسة والا لما اقدم على تاليف الوزارة ، ولو انه الفها لما حظى بهذا النجاح العجيب وفى أحاديثه الصحفية قرر ذلك كله.

وثائق تشكيل الوزارة :

وجه الملك فؤاد ليحيى باشا ابراهيم خطاب التكليف بتشكيل الوزارة والفها فى نفس اليوم ، واليك نص ذلك كله .

عزيزى يحيى ابراهيم باشا

انه لما نعهده فيكم من صدق الراى وكمال الروية ولما عرفناه عنكم من تمام الخبرة لادارة امور البلاد قد اقتضت ارادتنا بتوجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة اليكم .

واصدرنا امرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تاليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به .

وانا نسال الله العلى القدير ان يوفقنا جميعا لما يعود على بلادنا بالخير والسعادة فهو نعم المولى ونعم النصير .

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣ م)

(فؤاد)

جواب حضرة صاحب الرياسة يحيى ابراهيم باشا

يا صـــاحب الجلالة

اتقدم الى عرش مولاى المفدى ملتمسا قبول آيات شكرى على ما أولانى من الثقة بتكليفى تشكيل الوزارة والانعام على برتبة الرياسة الجليلة ومع علمى بما يكتنف البلاد الآن من المصاعب وما يحوط مهمتى هذه من المشاق لم يكن فى وسعى، أمام ثقة مولاى السامية وقياما بما يجب على من خدمة الوطن الا أن أصـــدع بالأمر مستعينا بالله عز وجل معتمدا على تعضيد جلالتكم فى اداء كل ما يعود على البلاد من خير ورفاهية .

انى أتشرف بأن أعرض على العتبات العالية أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختيارى عليهم لمعاونتى على القيـــام بهذه المهمة محتفظـــا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية وهم :ـ

أحمد حشمت باشا	لوزارة الخارجية
محمد محب باشا	لوزارة المـــالية
أحمد زيور باشا	لوزارة المواصلات
محمد توفيق رفعت باشا	لوزارة الأوقاف
أحمد على باشا	لوزارة المعارف
محمود عزمى باشا	لوزارة الحربية والبحرية
حافظ حسن باشا	لوزارة الأشغال العمومية
فوزى جورجى المطيعى بك	لوزارة الزراعة

فاذا ما صادف ذلك قبولا لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم الملكى باعتماده سائلا من الله التوفيق .

ولازلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين .

يحيى ابراهيم

القاهرة فى ٢٧ رجب سنة ١٣٤١ هـ (١٥ مارس سنة ١٩٢٣ م) .

خطاب من عزيز باشا فهمى

لم تكد الوزارة تشكل حتى وجه عبد العزيز باشا فهمى (أبو الدستور ، كما لقبه الدكتور حسين هيكل فى مذكراته) خطابا مفتوحا الى رئيس الحكومة يطالبه فيه بعدم مسخ الدستور لصالح الملك ، ثم الحقه بعد شهر بخطاب مفتوح آخر اشد قسوة ، وفى تصورنا انه لابد ان يكون الأحرار الدستوريون (قد كان احد اقطابهم) قد علموا بعزم الانجليز على تغيير سياستهم لمصلحة الشعب ، والا لما كتب عبد العزيز

فهمى هذا الخطاب الذى يفيض بالتحدى للجالس على العرش ، واو فرضنا ، أن عبد العزيز فهمى يكتبه ، لما كانت هناك جريدة تنشره ، وقبل ان نأتى على نص هذا الخطاب الخالد الذى يشرف قائله وناشره ، والشعب الذى كتب له ، نريد أن نلفت النظر الى اننا دخلنا فى فترة غزيرة المصادر حيث أصبح من المستطاع أن نتابع الأحداث يوما بعد يوم عن طريق الصحف بعد أن انضمت اليها صحيفة السياسة لسان حال الاحرار الدستوريين وكان يراس تحريرها الدكتور هيكل ويعاونه الدكتور طه حسين ، وقد لخص الدكتور هيكل انطباعاته عن هذه الفترة فى كتاب « مذكرات فى السياسة المصرية » ومن الناحية المقابلة (الوفد) كان عبد القادر حمزة ، صاحب الاهالى فى الاسكندرية) قد وفد الى القاهرة واصدر جريدة البلاغ « المسائية » وكانت جريدة الوفد الأولى ، وكانت هناك جريدة الأخبار لصاحبها « أمين الرافعى » وكان معنيا أشد العناية بالدستور وكان هناك قبل ذلك وبعد ذلك جريدة الأهرام وجريدة المقطم ، وقد نقل شفيق باشا فى حولياته العظيمة كل المقالات الهامة فى اى صحيفة من الصحف ، ولما كان للصحف الانجليزية ولاقوال مراسليها فى مصر اهمية كبيرة فقد عنى شفيق باشا بتسجليها ، ونحن اذ نثبت ذلك لندل الراغبين فى معرفة التفاصيل انهم سيجدون بحرا من المعلومات فى هذه المصادر .

نص الخطاب

سيدى الرئيس

رجل يجلك ويتفاءل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه اليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا .

لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها الى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه ان شاء الله ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد اعضاء وزارتكم وكان فيها وزيران آخران من زملائكم سل ثلاثتهم يخبروك ان هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فاقرت كل شيء فى نصابه واعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وانها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها الى ما شاء الله ولم تخرج فى اى امر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدا اخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بانها حكومية واخرى بانها رجعية لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بانها ادت لوطنها ومليكها ما كان عليها من الواجب والآن اخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده ان يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا ادخلتها عليه ، لست أدرى يا سيدى

مبلغ مطابقة الاشاعات للواقع ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقص عليه ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

اولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد فرأت انها تمخضت للأمة ، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان ، فجعلت هذا المبدأ أساسا للدستور ودونته بالمادة ٢٣ من مشروعها ، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف راسا على عقب واصبح الدستور الذى أشار باعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة ! ! مذهب ان كان قد صح فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة انك فى حق وطنك أكثر معدلة واشد انصافا ، وانك لابد قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده أن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة وان كنت يا سيدى محتاجا لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك الا ان تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلا .

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد ان عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل أعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة ، وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه الى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب واوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين اى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) اقول عمد دولته الى المادة المذكورة فعدل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك أن يكون للملك انشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون اى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل انه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لا ريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام .

ثالثا

سمعت يا سيدى انه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد ان كان

مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، اى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلهما كليهما انى شاء ، سلطة فى غاية الخطر يا سيدى ليست من مصلحة الأمة ولأمن مصلحة الملك ، ولا ادرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه فى البلاد الا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم .

رابعا

سمعت انه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد اعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون أو ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب .

خامسا

سمعت ان دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل انه عمد الى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراءها بقبول رياسة رجل قد لا يرضونه ، ولا ادرى كيف انساق دولة نسيم باشا الى تقرير مثل هذا الافتئات .

سادسا

سمعت انه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا بمتابعة دولته عليه .

سابعا

سمعت انه عدل المادة (٤٢) فاخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون من الخطر

ثامنا

سمعت انه عدل المادة (١٣٦) بان رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول اصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب .

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس ان دولته قد اضاف الى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد تعليم الدين الاسلامى وبالأوقاف التى فى ادارة وزارة الاوقاف ، ولئن صح ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الاسلامى ، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالاوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ؛ هذا شيء هائل جدا كان يجب أن يتمعنه نسيم باشا قبل أن يتورط فى الاشارة به .

عاشراً

يقال أنه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الأول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لاقرار التعديل والتانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الاولى ، ومقتضى ذلك ان كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لا سبيل الى التحلل منه .

تلك يا سيدى الرئيس أمور اساسية من بين أمور اخرى يقول الناس ان دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحا رايت من واجبى المسارعة الى تنبهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى اذا كنتم على أهبة اصدار الدستور — كما يقال اليوم — قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعملتم بما توجبه الذمة — والضمير الطاهر واصدرتموه لا على انه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للامة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك اى بصلة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع الغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا ادخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الاشارة اليها .

« ها قد بلغتكم فاديت ما على من الواجب والأمانة الآن فى عنقكم أن شئتم اديتموها ولكم الشكر ، وأن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر .

« ولم أرد ان اذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر ان الأمة لا تقبل فيها هوادة ، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولا .

« على اننى لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى راس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على

التشدد فى خطابهم فاقول لهم بالصراحة اما ان يصدر الدستور كما قررته اللجنة واما ان تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الاصلح لبلادكم ومليككم والاليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام .

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ .

المخلص

عبد العزيز فهمى بك

خطاب آخر :

وقد ارسل عبد العزيز فهمى بعد هذا التاريخ بنحو شهر خطابا مفتوحا آخر اشد عنفا ، وكان يجدر بنا ان نذكره فى وقته التاريخى ، وسوف نشير اليه عندما يحين اوانه ، ولكنا راينا اثبات نصه هنا لنبين من اين استحق عبد العزيز فهمى ان يوصف بأنه « أبو الدستور » .

الرافعى

١٠٦ — ١١٣

« **سيدى الرئيس**

« ذلك الرجل الذى يجلك لا يزال يحسن الظن بك ويتفاءل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق أرق لا يهدأ له بال ولا يستقر به مضجع ، أنه ليرى اشباحا تطوف أنت واخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء وتنالوا منه بظلم ، تحقيقا لما اراد البعض من قبلكم ، وانه ليتخيل اليه انكم عاكفون من حول هذا الدستور الاعزل تصوبون اليه سهما بيد ، وتحبسونه باخرى ، يدفعكم الى الرمى حب المجاملة وتمنعكم منه الذمة ومراقبة الله والناس ، ولأنه يعلم ان من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، فتراه يا سيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله والصدقاؤه ، ولأنه سمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الاولى ويخشى ان تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه مما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشىء من التعديلات الاخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد نزع من نسبة ماظهر منها اليه وما فتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فانى أحمد له الله اذ وافقنى بوجومه على انها فى الحق نكبات مفزعات لا يأتيها الا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولمناصريه على تبرئهم واقنع به قضية سالمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس .

« **اولا** ــ كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجنـــد وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يصنعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العبث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين »عمدت الى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقــوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقــد الصلح الخ » .

« صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بان توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح أن اوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ الا اذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم ايضا بأوامر موقع عليها من الملك فاخراج الضباط من حكم هذه وافرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب الى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل ان تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد او ان يدعوا على الاقل ان للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور الى مادة اخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلذ للمعدلين ابقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبة مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل ، وليعلم ان الصراحة فى التقنين احفظ للحقوق وانفى للشك وابعد لسوء التأويل .

« **ثانيا** ــ من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء واقالتهم ، فيقال انه صار اشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك ان يصبح سفراء مصر فى الخارج العوبة فى أيدى رجال السراى يسعون فى تولية من شاؤا واخراج من شاؤا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وان تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كانما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكانما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى .

« **ثالثا** ــ يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بان « تكون الصلة بين الملك والوزراء راسا وبالذات » وهى كمــا يرى تقرر حقا اساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى

حـذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقا حـول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من اسوأ الأمور وأضرها بمصـالح البلاد

« رابعا ـ يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه امرا اختياريا أى ان شاء فعله وان شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لان من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك ـ والعصمة لله وحده قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لاظهار غضبه على البرلمان بالامساك عن خطابه ، وفى هـذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه وانما لنفضل حذف المادة برمتها ، على ابقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب .

«خامسا ـ تقضى المادة ٥٩ من المشروع بان اوامر الملك شفهية كانت او كتابية لاتخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال ، فيقال انه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة » .

« صحيح أن مسئولية الوزارة تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهـد بالديمقراطية والنظام الدستورى يلزم ان نحث جميع عمال الحكومة بان الواجب عليهم الخضـوع للقوانين ليس الا ، فاثبات هذه العبارة فى دستورنا من الزم ما يكون .

« سادسا ـ تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لاعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير ، فيقال : اولا ان هذه المادة عدلت العبـارة الأخيرة منها بان صارت « وذلك فى غـير حالة الاسـتعجال وموافقة الوزير » بدل « او موافقة الوزير » ومقتضى هذا التعديل ان يكون لكل الوزراء محو كل اثر الاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية ايام على الاقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من امور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها احد » . « ثانيا ـ يقال انه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد اضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعـدم الثقة بالوزارة (وهـو فى العادة يحصـل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو ايضا الا بعد ثمانية ايام اخرى . « انمثل هذا النص لا معنى له الا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من افساد اخلاق النواب ، وتقليل اهمية المسئولية الوزارية ما فيه . « قد نفهم ان يقال ان اقتراح عدم الثقة اذا اتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الانصاف اذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب انصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول ان يعطى للوزارة الا الميعاد اللائق لجمع انصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية .

« سابعا ـ تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى الا بتصريح البرلمان ، فيقال أنه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الاعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما ، وفي هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع . « تلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس ، ولابد انك رأيت أيضا مما نشر ببعض الصحف ما نستدل منه على أن زميلك معالى ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجا من سلطة الحكومة ، والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال أنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحصن على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت انت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى الحالى وكان معاليه عضوا فيا معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الاحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ، فبأى مسوغ

يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالمرة اذا تراءى لهم فى وقت ما ان العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

« وسمعت أنهم يقولون ـ فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة ـ أن سيادة الأمة أمر بديهى لا ريب فيه ولكن من الاليق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور واخصها مسئولية الوزراء لان فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ أن الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة اظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، واذا كانت سيادة الامة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل امرائها على الاقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانكليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانكليز ثم يأتى أناس من المصريين انفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة عدم جرح الاحساس ! اللهم أن هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها

بمثل هذا التعليل السخيف ! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما اشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه الا بالكتابة او فى مجلس القضاء اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الفريم ، انما هى خديعة كبرى وتخدير لاعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه اذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الامة وسلطتها وبين المادة التى ارادوا اضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والاوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم يا سيدى راوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الاضافية فحذفوا المادة ٢٣ وابقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر ودستوريا وقتلت اصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة الى الامة الأصيلة العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدى ذلك الكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى .

« يبثون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسالة الرتب والنياشين التى يراد جعلها الى الابد من حقوق الملك الخاصة قائلين أن التعرض لها مما يجرح احساس جلالته ، يا عجبا كل العجب اذا كان اهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الاحساس ان اقيم لها وزن قضت على حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الاخص بالمسئولية الوزارية لان أشد ما يجرح الاحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب الى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش .

« على أن من وراء ترويج هذه السخافة ايقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه فى حظر خفر الذمة ونكث العهد ، ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا علنيا ممضى من قائم مقام الخديو ومن الوزراء ــ وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ــ على ان كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لابداء رايها فيه والا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التى صدرت اثناء تعطيلها انما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الاسرة المالكة الذى سبقت الاشارة اليه ، واذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان أوجب ، وكل من سعى فى اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون راى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس احساسها ويخفر ذمته وينكث عهده اذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها وهى نظرية مشئومة ملأت الارض دما وعويلا .

« ياسيدى . . أن الله لا يستحى من الحق ، والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل واضافة لجانب ملوك مصر فى زمن من الله عليها فيه بملك دستورى جم المروءة شريف النفس

يكره ان ينال الوزراء له ولخلفائه الاكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه الا مجرد لفت نظره العالى الى الحق فيسارع الى احقاقه والمضى فيه .

« فهل انت أيضا يا سيدى ستكون على الامة لا لها ، كلا كلا ان عهدى بك انك أقوم خلقا واكبر نفسا من ان تسعى فيما ليس بحق ، غير أنى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لانك ياسيدى اغرقت فى الابهام وتركت الناس حيارى لا يدرون ان كنت حقا ستعمل لاصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى ان ارجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وان تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل ان تفجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف باجابة رجائى بل انك متى تأملت فى حقيقة مركزى وحددت صفتك واهليتك قانونا ادركت حتما أن اجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى ، فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك احد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الاجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن من استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا ان يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم ، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن انه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت ان أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك يا سيدى انت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن ادنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، واهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء ، وواجباتكم انما هى واجبات الوكلاء .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم انت على نفسك ــ وانت سيد العارفين بالقانون بأن من واجبك الأكيد أن تطالع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتم عنه شيئا منها وان لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحا مبينا لامبهما مربكا وان لا تصغى لما يقوله بعض العوام من ان مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح ان يطلع عليها احد فما كان للوكيل ان يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكليه ، الا أن الحلال بين والحرام بين والحق

احق أن يتبع وليس بعد الهدى الى الضلال فبيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولاتدعوا شيطان الاهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين .

« وانى الى هنا قد أديت ما كان يشغل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا انى اخاطبكم فقد مللت فكسرت قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٥ ابريل ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

٣٠ مارس ـ مظاهر تراجع الانجليز

الافراج عن سعد باشا زغلول

قدمنا أن مجرد تاليف وزارة يحيى باشا ابراهيم ، كان يعنى تراجع انجلترا عن سياستها ، واقتناع اللورد اللنبى بذلك ، ولذلك فلم تكد تمضى عليها أيام فى الحكم حتى بدات طلائع القبول تتجلى ، فأطلق سراح سعد باشا زغلول من جبل طارق ، وكانت زوجته قد لحقت به ، واذاعت انجلترا أنها فعلت ذلك لأسباب صحية بحتة ، وعلى الرغم من أن هذا القرار اتخذ فى ٢٧ مارس ولم يذعه اللنبى فى مصر الا يوم ٣١ مارس وبموجب هذا القرار صار سعد زغلول حرا فى تنقلاته ، ولكن كان على عودته الى مصر أن تتأخر بعض الوقت .

ابريل ـ الافراج عن المعتقلين فى مصر

قدمنا أن السلطة البريطانية فى معرض استعمالها الشدة والتهديد والوعيد كانت قد اغلقت بيت الأمة ، ثم اعتقلت الطبقة الرابعة من الوفد ، فلما لم يوقف ذلك حركة الاعتداءات قررت أن تحاكمهم باعتبارهم مسئولين عن هذه الحوادث بنشاطهم ، ولكن لم تكد تمضى أيام على تاليف حكومة يحيى باشا ابراهيم ، حتى أعلن عن صرف النظر عن هذه المحاكمة ، ثم لم تلبث السلطة العسكرية ان أفرجت عنهم هم وآخرين.

وكان اللورد اللنبى ، قد عين حاكما عسكريا انجليزيا عاما لمدينتى القاهرة والاسكندرية ، فاصدر منشورا جديدا يلغى منشوره السابق .

١٥ ابريل ـ رسالة عبد العزيز فهمى الثانية

اثبتنا فيما سبق نص رسالة عبد العزيز باشا فهمى الثانية ، ووعدنا بأن نشير اليها فى تاريخها ، لنظهر مدى الترابط بينها وبين صدور الدستور الذى لن يلبث أن يظهر بعد بضعة أيام ، وعندنا أن عبد العزيز باشا فهمى لابد أن يكون قد تلقى اشارة بذلك ، اما من الانجليز واما من أصدقائه الوزراء ، ولابد أن يكون قد قيل له ان أحمد فؤاد يريد جعل نفسه فوق الأمة حتى انه كتب ماكتب .

١٩ ابريل ــ صـــــدور الدســـتور

واخيرا صدر الدستور الذى طال التحدث عنه وسقطت وزارتان (وزارة ثروت ووزارة نسيم) دون ان تتمكنا من اصداره وقد صدر بالنص الذى وضعته لجنة الدستور ، فيما عدا المادتين اللتين اعترضت عليهما انجلترا ، ولما كان هذا الدستور قد لعب دورا كبيرا فى الثلاثين المقبلة ، واصبح اسمه اصطلاحا « دستور ١٩٢٣ » فقد رأينا أن نثبت نصه بالكامل بالرغم من طوله واتصال نصه بالقوانين .

امر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣
بوضع نظام دستورى للدولة المصرية

« نحن ملك مصر »

« بما اننا مازلنا منذ تبوأنا عرش أجدادنا واخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها الينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الامم الحرة المتمدينة » .

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستورى كأحدث الانظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى ادارة شئون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم » .

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه اليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا الى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوأ المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وامه أمرنا بما هو آت » .

نص الدستور

الباب الأول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

١ ـ « مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل على شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي » .

الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم

٢ ـ « الجنسية المصرية يحددها القانون » .

٣ ـ « المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة أو الدين واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف الا في أحوال استثنائية يعينها القانون » .

٤ ـ « الحرية الشخصية مكفولة » .

٥ ـ « لا يجوز القبض على اى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون » .

٦ ـ « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا عقاب على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها » .

٧ ـ « لا يجوز ابعاد مصري من الديار المصرية . ولا يجوز أن يحظر على مصري الاقامة في جهة ما ولا أن يلزم الاقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون » .

٨ ـ « للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها الا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » .

٩ ـ « للملكية حرمة . فلا ينزع من احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » .

١٠ ـ « عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة » .

١١ ـ لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الاحوال المبينة في القانون .

١٢ ـ « حرية الاعتقاد مطلقة » .

١٣ ــ « تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

١٤ ــ « حرية الرأى مكفولة ولكل انسان الاعراب عن فكره بالفعل أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون » .

١٥ ــ « الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » .

١٦ ــ « لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة اراد فى المعاملات الخاصة او التجارية أو فى الامور الدينية و فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة » .

١٧ ــ « التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب » .

١٨ ــ « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون) .

١٩ ــ « التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة » .

٢٠ ــ « للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لاحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

٢١ ــ « للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » .

٢٢ ــ « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فى ما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » .

البـاب الثالث

الســـــلطات

الفصـــل الأول

احـــكام عـامة

٢٣ ـ « جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » .

٢٤ ـ « السـلطة التشريعية يتـولاها الملك بالاشتراك مـع مجلسى الشيوخ والنواب » .

٢٥ ـ « لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه » .

٢٦ ـ « تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية » .

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصـدارها ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين » .

٢٧ ـ « لا تجرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليهـا اثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص » .

٢٨ ـ « للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب » .

٢٩ ـ « السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور » .

٣٠ ـ « السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها » .

٣١ ـ « تصدر احكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك » .

الفصـــل الثاني

الملــك والوزراء

الفــرع الأول - الملك

٣٢ ـ « عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي . وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ـ ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ » .

٣٣ ـ « الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس » .

٣٤ ـ « الملك يصدق على القوانين ويصدرها » .

٣٥ ـ « اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليـه في مدى شهر لاعادة النظر فيه . فاذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصـديقا من الملك عليه وصدر » .

٣٦ ـ « اذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقـة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون واصدر . فان كانت الاغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه فاذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصـــدر » .

٣٧ ـ « الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو الفاء من تنفيذها » .

٣٨ ـ « للملك حق حل مجلس النواب » .

٣٩ ـ « للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على انه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

٤٠ ـ « للملك عند الضرورة ان يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهــو يدعوه ايضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلســين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي » .

٤١ ـ « اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير للملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحـد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » .

٤٢ ــ « الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها » .

٤٣ ــ « الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقاب الشرف الاخرى وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة » .

٤٤ ــ « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » .

٤٥ ــ « الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض اعلان الاحكام العرفية فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها فاذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » .

٤٦ ــ « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وامنها مشفوعة بما يناسب من البيان » .

« على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان » .

« ولا يجوز فى اى حال ان تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية » .

٤٧ ــ « لا يجوز للملك ان يتولى مع ملك مصر أمور دولة اخرى بغير رضاء البرلمان ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك الا بحضور ثلثى اعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا باغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .

٤٨ ــ « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » .

٤٩ ــ « الملك يعين وزراءه ويقيلهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية » .

٥٠ ــ « قبل ان يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « احلف بالله العظيم انى احترم الدستور وقوانين الأمة المصرية واحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه »

٥١ ــ « لا يتولى اوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافا اليها « وأن نكون مخلصين للملك » .

٥٢ ــ أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه».

٥٣ ــ « اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعا فى هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين واغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .

٥٤ ــ « فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين » .

« فاذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيا كان عدد الاعضاء الحاضرين وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية . واذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فانه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه » .

٥٥ ــ « من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته » .

٥٦ ــ « عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك » .

الفرع الثانى ــ الوزراء

٥٧ ــ « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » .

٥٨ ــ « لا يلى الوزارة الا مصرى » .

٥٩ ــ « لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة » .

٦٠ ــ « توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

٦١ ــ « الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته » .

٦٢ ــ « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال » .

٦٣ ـ « للوزراء ان يحضروا اى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات الا اذا كانوا اعضاء ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو ان يستعينوهم منهم ولكل مجلس ان يحتم على الوزراء حضور جلساته » .

٦٤ ـ « لا يجوز للوزير ان يشترى او يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل اثناء وزارته العضوية بمجلس ادارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى محل تجارى أو مالى » .

٦٥ ـ « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فاذا كان القرار خاصا باحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

٦٦ ـ « لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا باغلبية ثلثى الآراء » .

٦٧ ـ « ولمجلس الاحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم ويعين مجلس النواب من اعضائه من يتولى تأييد الاتهام امام ذلك المجلس » .

٦٨ ـ « يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الاهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من اعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الاقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك

٦٩ ـ « يطبق مجلس الاحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزارة التى لم يتناولها قانون العقوبات » .

٧٠ ـ « تصدر الاحكام بالعقوبة من مجلس الاحكام المخصوص باغلبية اثنى عشر صوتا » .

٧١ ـ « الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الاحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء » .

٧٢ ـ « الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الاحكام المخصوص فى امره . ولا يمنع استعفاؤه من اقامة الدعوى عليه او الاستمرار فى محاكمته » .

٧٣ ـ « لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الاحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب » .

الفصل الثالث

البرلمـــان

٧٤ ـ « يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب » .

الفرع الأول ـ مجلس الشيوخ

٧٥ ـ « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

٧٦ ـ « كل مديرية او محافظة يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا أو اكثر ينتخب عضوا عن كل مائة وثمانين الفا أو اكثر من هذا العدد لا يقل عن تسعين الفـا وكل مديرية أو محافظة لايبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لايقل عن تسعين ألفا تنتخب عضوا وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين الفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة اخرى او بمديرية .

٧٧ ـ « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس » .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب اكثر من عضو بمجلس الشيوخ ـ على انه يجوز ان يعتبر القانون عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين الفا دائرة انتخابية مستقلة . وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الاخري كانها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية . »

٧٨ ـ « يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن اربعين سنة على الاقل بحساب التقويم الميلادى .

٧٩ ـ « يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبا او معينا ان نكون من احـدى الطبقات الآتية : ـ

اولا ـ « الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف او اية محكمة اخرى من درجتها او أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا ـ سواء فى ذلك الحاليون والسابقون »

ثانيا ـ « كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لاتقل عن

مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن الف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالاعمال المالية او التجارية او الصناعية وبالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخات على عدم جواز الجمع بينها . »

«وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

٨٠ ــ « مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات » .

« ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز اعادة انتخابه او تعيينه » .

٨١ ــ « رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز اعادة انتخابهم » .

٨٢ ــ « اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ » .

الفرع الثانى ــ مجلس النواب

٨٣ ــ « يؤلف مجلس النواب من اعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى احكام قانون الانتخاب .

٨٤ ــ « كل مديرية او محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين الفا فاكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين الفا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين الفا . وكل مديرية او محافظة لا يبلغ عدد اهاليها ثلاثين الفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة اخرى او بمديرية . » .

٨٥ ــ « تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية او محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق » .

« وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب اكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين الفا ولا يقل عن ثلاثين الفا دائرة انتخابية مستقلة . »

« وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الاخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الاعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية » .

٨٦ ــ « يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الاقل بحساب التقويم الميلادى » .

٨٧ ــ « مدة عضوية النائب خمس سنوات » .

٨٨ ـ « ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا فى أول دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز اعادة انتخابهم » .

٨٩ ـ « اذا حل مجلس النواب فى امر فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الأمر » .

٩٠ ـ « الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد فى العشرة الايام التالية لتمام الانتخاب » .

الفرع الثالث ـ احكام عامة للمجلسين

٩١ ـ « مركز البرلمان مدينة القاهرة . على انه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة اخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون . »

٩٢ ـ « عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بامر على سبيل الالزام » .

٩٣ ـ « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب احوال عدم الجمع الاخرى » .

٩٤ ـ « يجوز تعيين امراء الاسرة المالكة ونبلائها اعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين » .

٩٥ ـ « قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون ان يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد » .

وان يؤدوا اعمالهم بالذمة والصدق . »

« وتكون تأدية اليمين فى المجلس علنا بقاعة جلساته » .

٩٦ ـ « يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة اعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر باغلبية ثلثى الاصوات ويجوز ان يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى . »

٩٧ ـ « يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

« ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الاقل . ويعلن الملك فض انعقاده . »

٩٨ ـ « ادوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع احدهما او كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غيرشرعي والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون » .

٩٩ ــ « جلسات المجلسين علنية على ان كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة وعشرة من الاعضاء . ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح امامه تجرى فى جلسة علنية أم لا . »

١٠٠ ــ « لا يجوز لأى المجلسين ان يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه » .

١٠١ ــ « فى غير الاحوال المشترط فيها اغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الاراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضا . »

١٠٢ ــ « تعطى الاراء بالتصويت شفهيا أو بطريقة القيام والجلوس واما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائما ان يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم » .

١٠٣ ــ « كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه . »

١٠٤ ــ « كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد او اكثر يجب احالته الى لجنة لفحصه وابداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه فاذا راى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة » .

١٠٥ ــ « لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الراى فيه مادة مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات . »

١٠٦ ــ « كل مشروع قانون يقرره احد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر . »

١٠٧ ــ « كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه » .

١٠٨ ــ « لكل عضو من اعضاء البرلمان ان يوجه الى الوزراء اسئلة او استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الاقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » .

١٠٩ ــ « لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه » .

١١٠ ــ « لا يجوز مؤاخذة اعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين » .

١١١ – « لا يجوز اثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو اى عضو من اعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية » .

١١٢ – « لا يمنح اعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين اثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الاعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضو البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية » .

١١٣ – « لا يجوز فصل احد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع له هو ويشترط فى غير احوال الجمع واحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة ارباع الاعضاء الذين يتالف منهم المجلس» .

١١٤ – « اذا خلا محل احد اعضاء البرلمان بالوفاة او الاستقالة اوغير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين او الانتخاب على حسب الاحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه . »

١١٥ – « تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة » .

١١٦ – « يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التعيين فى خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الاعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد » .

١١٧ – « لا يسوغ لاحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس ان يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم . »

١١٨ – « كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ولا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب رئيسه . »

١١٩ – « يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون » .

١٢٠ – « يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير فى تأدية اعماله . »

الفرع الرابع

احكام خاصة با نعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

١٢ ـ « فيما عدا الاحو ل التى يجتمع فيها المجلسان . بحكم القانون فانهما ان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك . »

١١ ـ « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس خ » .

١٢ ـ « لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الأغلبية المطلقة من اعضاء المجلسين الذين يتالف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر فى الاقتراع على هذه ات احكام المادتين المائة والاولى بعد المائة . »

١٢ ـ « اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال ادوار انعقاد البرلمان العادية او مادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تادية وظائفه الدستورية . »

الفصل الرابع

السلطة القضائية

١٢٥ ـ « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا . »

١٢٦ ـ « ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون . »

١٢٧ ـ « تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون »

١٢٨ ـ « عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون »

١٢٩ ـ « يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التى يقررها القانون . »

١٣٠ ـ « جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام او للمحافظة على الآداب . »

١٣١ ـ « كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه . »

١٣٢ ـ « يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها . »

الفصل الخامس

مجالس المديريات والمجالس البلدية

١٣٣ ـ « تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون . »

« وتمثلها المديريات والمجالس البلدية المختلفة . »

« ويعين القانون حدود اختصاصها » .

١٣٤ ـ « ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها . واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القوانين ـ ويراعى فى هذه القوانين المبادىء الآتية :

أولا ـ « اختيار اعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض اعضاء غير منتخبين . »

ثانيا ـ « اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم اهل المديرية او المدينة او الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الاحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها » .

ثالثا ـ « نشر ميزانياتها وحساباتها . »

رابعا ـ « علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون »

خامسا ـ « تداخل السلطة التشريعية او التنفيذية لمنع تجاوز هـذه المجالس حدود اختصاصاتها او اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك . »

الباب الرابع

فى المـــالية

١٣٥ ـ « لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها او الغاؤها الا بقانون » .

ولا يجوز تكليف الاهالى بتأدية شيء من الامـوال أو الرسـوم الا فى حـدود القانون . »

١٣٦ ـ « لا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون »

١٣٧ ـ « لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانة أو مكافاة الا فى حدود القانون » .

١٣٨ ـ « لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » .

« وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد او مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن محـدد » .

« يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية . وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة » .

١٣٩ ـ « الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون . وتقر الميزانية بابا بابا » .

١٤٠ ـ « تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا » .

١٤١ ـ « لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .

١٤٢ ـ « اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد اقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى » .

١٤٣ ـ « اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة » .

« ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا. » .

١٤٤ ـ « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بهـا يجب أن ياذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية » .

١٤٥ ـ « الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم الى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده » .

١٤٦ ـ « ميزانية ايرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى ».

الباب الخامس

القوة المسلحة

١٤٧ ــ « قوات الجيش تقرر بقانون » .

١٤٨ ــ « يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات » .

١٤٩ ــ « يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات » .

البـــاب الســـادس

احـــكام عامـــة

١٤ ــ « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية » .

١٤ ــ « مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية » .

١٥ ــ « تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى » .

١٤ ــ « العفو الشامل لا يكون الا بقانون » .

١٤ ــ « ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادىء المقررة دستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى وزارة الأوقاف ــ وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد . توضع احكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات بها الآن » .

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة » .

١٥ ــ « لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهـــدات الدولية ذات المرعية » .

١٥ ــ « لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون » .

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط بهذا الدستور » .

١٥ ــ « للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف و أكثر من احكامه او اضافة احكام اخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصـــة الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادىء الحرية والمساواة كفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها » .

١٥ « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لاعضائه قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه » .

« فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا اعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر باغلبية ثلثى الآراء » .

١٥٩ — « لا يجوز احداث اى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق سند الملكية مدة قيام وصاية العرش » .

١٦٠ — « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » .

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقتية

١٦١ ـ « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون امام الحكم النهائى للسودان » .

١٦٢ ـ « مخصصات جلالة الملك هى ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١٫٥١٢ جنيها مصريا وتبقى كما هى لمدة حكمه ويجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان » .

١٦٣ ـ « يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ » .

١٦٤ ـ « يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

١٦٥ ـ « تتبع فى ادارة شؤون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن » .

ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادىء الأساسية المقررة بهذا الدستور » .

١٦٦ ـ « تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نشره ، أما الحساب الختامى للادارة المالية عن سنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء » .

١٦٧ ـ « اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة » .

« ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه » .

١٦٨ ـ « كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادىء الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى » .

١٦٩ ــ « تعتبر احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية املاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كان لها صبغة دستورية لا يصح اقتراح تنقيحها » .

١٧٠ ــ « القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ اكتوبر سنه ١٩١٤) يعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل » .

١٧١ ــ « على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه » .

(صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ ــ ١٩ ابريل ١٩٢٣) .

(فؤاد)

٣٠ ابريل ــ صدور قانون الانتخابات

ولم ينته شهر أبريل حتى كان قانون الانتخابات قد صدر ، وقد كان من أوائل ما فعلته وزارة سعد باشا زغلول أن غيرت هذا القانون ، ولم يرجع أبدا الى نظامه الذى كان قائما على أن يختار كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم وهؤلاء المندوبون هم الذين يختارون النائب وقد أطلق عليهم اسم « المندوبين الثلاثين » .

١٤ مايو ــ الافراج عن اعضاء الوفد المحكوم عليهم

قدمنا فيما سبق أن اعضاء الوفد الذين تزعموا الوفد بعد اعتقال سعد زغلول ، كان قد قبض عليهم وحوكموا أمام محكمة عسكرية انجليزية ، حيث رفضوا أن يعترفوا بها فضلا عن أن يدافعوا عن انفسهم وقال حمد باشا الباسل عبارته الخالدة « لكم أن تحكموا علينا ، لا أن تحاكمونا » ولما صدر الحكم بعد ذلك بالاعدام هتفوا بحياة مصر ، وقد عدل الحكم فيما بعد الى سبع سنوات من السجن ، فلما أن صدر الدستور وبدأت انجلترا تغير سياستها كما رأينا ، أفرجت عن هؤلاء السجناء وهم :

حمد الباسل باشا ، مرقص حنا بك ، الاستاذ ويصا واصف ، الاستاذ واصف بطرس غالى ، علوى بك الجزار ، مراد بك الشريعى ، جورج بك خياط ، كما أفرج عن كثير من المعتقلين السياسيين .

٩ مايو ــ انتخاب حافظ بك رمضان رئيسا للحزب الوطنى

اشتملت هذه الموسوعة فى جزئيها الثالث والرابع على تفصيلات نشاط الحزب الوطنى ، فى ظل رئيسيه السابقين مصطفى كامل باشا ومحمد بك فريد ولكن بموت هذين الزعيمين من ناحية واندلاع ثورة ١٩١٩ من ناحية اخرى انتقل النشاط الوطنى الى الوفد وزعامة سعد باشا زغلول ، وليس أدل على ذلك من بقاء رئاسة الحزب الوطنى شاغرة حتى ذلك التاريخ « ٩ مايو ١٩٢٣ » حيث اجتمعت اللجنة الادارية

للحزب الوطنى واختارت الاستاذ محمد حافظ رمضان ليكون الرئيس الثالث للحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، ولما كنت معاصرا لهذه الاحداث ، بل واتصلت بالرئيس الجديد بان اشتغالى بالسياسة وأشهد أن الرئيس الجديد لم يكن على مستوى سابقيه او حتى نصف هذا المستوى ولست أدرى حتى بعد هذا العمر الطويل فيم كان اختياره ، لقد كان هناك رجلان يصلح كلاهما لرئاسة الحزب ، أحدهما على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل والذى اضطهد واخرج من الجيش بسببه ، والثانى هو الشيخ عبد العزيز جاويش وهو المصرى الأول والاخير الذى أكتتب الشعب المصرى لكى يقلده وساما ، حقا ان الرجلين كانا مبعدين خارج مصر بسبب انتمائهما للحزب الوطنى ، ولكنهما لم يلبثا ان عادا وانا نفسى شهدت حفلا انتخابيا (سأعود للتحدث عنه فى ذكرياتى) للاستاذ على فهمى كامل ، وكان قد رشح نفسه ضد سعد زغلول ، وقد كان ذلك يعتبر قمة الثقة بالنفس والشجاعة والجرأة ان لم يكن الفدائية .

وكيفما كان الأمر فقد اصبح حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطنى ، وكان من اوائل ما عمل ان ارسل برقية مجاملة رقيقة لسعد باشا زغلول فى أوربا ، وتلقى عليها ردا رقيقا ولكنه كان مختصرا جدا .

٣٠ مايو ـ صدور قانون الاجتماعات

ومضت الحكومة فى اصدار حلقة جديدة من سلسلة القوانين التى يبدو أن الانجليز اشترطوا صدورها قبل الغاء الأحكام العرفية فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ خاصا بالاجتماعات والمظاهرات فى الطرق العمومية ، وسوف نرى أن البوارج البريطانية ستأتى الى مصر مهددة منذرة اذا حدث مساس بهذا القانون .

٣١ مايو ـ الافراج عن المنفيين فى سيشل

وكان نفر من اعضاء الوفد وهم :

فتح الله باشا بركات ، الأستاذ مكرم عبيد ، مصطفى بك (باشا) النحاس ، عاطف بك بركات ، سينوت بك حنا .

كل هؤلاء كانوا قد اعتقلوا مع سعد زغلول ونفوا معه الى جزيرة سيشل ، وقد رأينا أن سعد زغلول كان قد نقل الى جبل طارق ثم أفرج عنه فى ٢٧ مارس ولكن زملاءه السابقى الذكر ظلوا رهن الاعتقال الى أن أخبرهم حاكم جزيرة سيشل فى ٣١ مايو انهم اصبحوا أحرارا .

٢ يونيو ـ صدور قانون الاحكام العرفية :

وصدور قانون ينظم اعلان الاحكام العرفية فى حالة الخطر الخارجى أو الداخلى ، وقد ندد عبد الرحمن الرافعى فى تاريخه باصدار هذا القانون الذى كان يجب على البرلمان ، وهى مثالية مارسها عبد الرحمن فى كل ما كتب نشكره عليها بطبيعة

الحال ، أما نحن الذين ندرك ان الانجليز اشترطوا هذا ليلغوا هم الأحكام العرفية فنشكر يحيى باشا ابراهيم الذى عمل بكل جد وهمة لازالة كل المعوقات التى تحول دون الغاء الحكم العسكرى الانجليزى واجراء الانتخابات التى سوف تجيء بسعد زغلول رئيسا لمجلس الوزراء .

٥ يوليو ـ صدور قانون التضمينات :

وكان أخطر القوانين الذى اشترطت انجلترا صدوره لالغاء الاحكام العسكرية هو « قانون التضمينات » الذى يقرر حصانة لكل ما قامت به السلطة الانجليزية فى ظل هذا القانون ، واصدرته الحكومة فى « ٥ يوليو » وقابل الرأى العام صدوره باستنكار شديد .

٥ يوليو ـ الغاء الانجليز للأحكام العرفية :

وبرت انجلترا بوعدها او بالأحرى مندوبها السامى فى مصر الفيلد مارشال اللورد اللنبى كما وقع قرار الغاء الأحكام العرفية ، وأفرجت السلطة الانجليزية عن بعض المحكوم عليهم وفى ١٨ يوليو اصدرت الحكومة قانونا ينظم طريقة تعويض الأجانب عند اعتزال وظائفهم وقد قوبل بدوره بعاصفة من الاستنكار الشديد ، وما زالت ذاكرتى تختزن منذ ذلك العهد كيف كان يقال انه يراد بهذا القانون افلاس مصر .

٢٠ يوليو ـ القرار بامكان عودة المبعدين :

واعلن مجلس الوزراء أخيرا ، القرار الذى طال شوق الجماهير اليه ، وهو حرية المواطنين المبعدين (وعلى رأسهم سعد زغلول بطبيعة الحال) بأمر السلطة الانجليزية ، فى العودة الى مصر ، وفى رأينا أن لو عجلت الوزارة بهذا الاعلان لوفرت على نفسها تسعة اعشار النقد الذى وجه اليها ، ولكنها لم تفعل الا أن اذن لها الانجليز أن تفعل ، وسوف تنتظر مصر قرابة شهرين قبل أن يعود سعد زغلول باشا من تلقاء نفسه .

٢٤ يوليو ـ النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان :

قدمت فى ذكرياتى عن طفولتى عام ١٩٢١ كيف شغلت حرب تركيا وانتصاراتها المدوية على اليونان ، اذهان الشعب المصرى وكيف كنت اطالع لجيراننا من اصحاب الدكاكين جريدة الأفكار التى كانت تتوسع فى تفاصيل هذه المعارك .

ولقد مضت الحرب حتى نهايتها بانتصار تركيا الساحق على اليونان ، والذى توج بالانتصار على الحلفاء وعلى رأسهم انجلترا نفسها ، فقد خيل اليها انها تستطيع ارهاب « الغازى مصطفى كمال » بأن تعلن أن اساطيلها الرابضة فى مياه

الاستانة سوف تتصدى لمقاومته اذا هو زحف على استنبول (الاستانة) ولكن الجيوش التركية مضت فى زحفها المظفر ودخلت الاستانة ، وهنا تراجع الانجليز والحلفاء ودخلوا فى مفاوضات جديدة مع تركيا لتعديل معاهدة « سيفر » .

وعقد فى « لوزان » بسويسرا مؤتمر جديد فى العام السابق (١٩٢٢) اى فى عهد وزارة ثروت باشا ، بذل جهودا لاشراك مصر فى هذا المؤتمر ولكن وزارته سقطت قبل امكان التنفيذ ، وارسل الشعب المصرى من ناحيته وفدين للاشتراك فى المؤتمر وكان الحزب الوطنى هو مرسل أحد الوفدين ، حيث ارسل الوفد المصرى ، وفدا آخر برئاسة حسن باشا حسيب ، وقد اتحد الوفدان ، ثم اختلفا وتوجه كل منهم الى الغازى مصطفى كمال فى تركيا ، واخيرا لم تشترك مصر فى المؤتمر ، ومع ذلك فقد جاء تعديل معاهدة سيفر الى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، لصالح مصر ، فبدلا من اعتراف تركيا بالحماية الانجليزية على مصر ونزولها عن سيادتها على مصر والسودان لانجلترا ، اصبح هذا التنازل لشعب البلدين على ما اعلن هذا عصمت اينونو رئيس الوفد التركى ، واليك نص مواد المعاهدة المتعلقة بمصر :

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الاخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الاحكام الخاصة بالاملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية او فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها .

١٧ سبتمبر — عودة سعد زغلول الى مصر :

منذ افرج عن سعد زغلول من جبل طارق والشعب المصرى يترقب عودته ولكن حالته الصحية جعلته يبقى فى اوروبا للاستشفاء فقصد فرنسا ثم استقر به المطاف فى « اكس ليبان » فلما صدر فى يوليو من هذا العام قرار رفع الحظر عن المبعدين ، زاد تطلع الشعب لعودة سعد زغلول ، ولكنه لم يرجع على الفور ومضى

قرابة شهرين وسعد زغلول خارج مصر وغنى عن البيان أنه كان محور النشاط السياسي وهو خارج مصر ، وكنت الصحف الفرنسيه والانجليزية والمصرية تقصده لاستطلاع رايه فى شتى الأمور ولابد ان الانتحابات المصرية التى كانت قادمة فى الطريق ، كانت شغل سعد زغلول الشاغل ، ولابد انه ادرك بثاقب فكره وتجربته انه لكى يفوز فى هذه الانتخابات بالاغلبية ، فلابد له من تحسين علاقته بالسراى ، وقد كان توفيق نسيم منذ وزارته هو صاحب فكرة التقريب بين الوفد والقصر ويبدو ان توفيق نسيم مضى حتى بعد خروجه من الحكم على مواصلة هذه المساعى التى كان من شأنها أن تعود بالخير ، وعلى كل الاطراف المعنية وبالتالى على مصر ، ومن هنا فنحن نتصور ، أن سعد زغلول لم يعد الى مصر الا بعد نجاح المفاوضات بينه وبين ملك مصر احمد فؤاد ، فنرى سعد زغلول يقصد بمجرد ان وطأت قدماه ارض الاسكندرية الى سراى رأس التين ليوقع فى سجل التشريفات ، ويدعى لمقابلة الملك ويمكث فى حضرته مدة طويلة ، وكل ذلك لا يمكن الا ان يكون بترتيب سابق ، ذلك ان سعد زغلول لم يتردد فى أن يرفض علنا فكرة تسجيل اسمه فى دفتر التشريفات عقب عودته من منفاه فى المرة الاولى .

وكانت عودة سعد زغلول باشا من أوروبا على ظهر الباخرة اللوتس (نفس الباخرة التى استعملتها فى سفرى وعودتى من أوروبا بعد هذا التاريخ بنيف وعشرة أعوام) ولن نسهب كثيرا فى وصف عظمة الاستقبال الشعبى الذى قوبل به سعد زغلول سواء فى الاسكندرية او على طول الطريق من الاسكندرية الى مصر او فى محطة مصر حتى وصل الى بيته فان شرح ذلك يطول وستراه مسجلا بكل تفصيله فى صحف تلك الأيام ، ولكن الذى لا شك فيه أنه كان دون استقباله عندما عاد من المنفى فى المرة الأولى فحيث ظل سعد زغلول هو رجل الشعب الأول فقد كان الشعب فى المرة الأولى ثائرا اما هذه المرة فقد كانت الثورة قد هدأت ومازلت اذكر أننى ذهبت هذه المرة (١٢ سنة) لسماع خطبة من خطب سعد زغلول عقب عودته فى السرادق الذى اقيم فى الارض الفضاء المجاورة لبيت الامة (ضريح سعد فى الوقت الحاضر) .

ولما كنت فى آخر السرادق فلم اسمع من سعد زغلول سوى جملة واحدة (دى خبطتين فى الراس توجع) اشارة الى انه كان قد خطب قبل ذلك ولكى تكمل صورة هذا الاجتماع فمازلت اذكر ان الفنان « حسن فايق » القى (مونولوجا) .

٢٧ سبتمبر ـ نجاح الوفد الساحق فى الانتخابات :

كان قانون الانتخاب يجرى الانتخابات على دورتين كما قدمنا ، فقسم الناخبون الى كشوف يتضمن كل كشف ثلاثين ناخبا عليهم أن يختاروا مندوبا منهم يكون هو الذى ينتخب نائب الدائرة ، ومن الواضح أن سعد زغلول قد عاد فى الوقت المناسب ليضع كل ثقله وما تحدثه الاحتفالات بعودته من تاثير على هذه

الانتخابات ، وقد كان لسعد زغلول ما اراد فقد أسفرت انتخابات المندوبين عن نجاح ساحق ماحق للوفد ، ومازلت اذكر الأخبار التى كانت تتداول من أن طباخ عدلى باشا الخاص هو الذى انتخب مندوبا حيث سقط عدلى ، وما ذلك الا لأن طباخ عدلى باشا الخاص كان وفديا ، وأحسب أن هذه الشائعة سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة تكشف لك عن الروح التى كانت تسود البلاد ، ولما كانت الجولة الثانية والأخيرة لاختيار نواب الامة قد جرت فى مستهل عام ١٩٢٤ (١٢ يناير) فنحن نرجىء الحديث عن النتائج النهائية لهذا العام .

وقد حضرت اجتماعا انتخابيا لعلى فهمى كامل وكان قد رشح نفسه ضد سعد زغلول ، وعقد الاجتماع فى أرض فضاء فى (درب الشمس) وكان مجاورا لبيتنا ومازلت اذكر انى تاثرت كثيرا بما قال على فهمى كامل مما لا اذكر منه الآن حرفا واحدا ، غير ان الاجتماع مر هادئا ولم يعكره معكر .

تبادل الرسائل بين ثروت وسعد زغلول :

انتهت شهور اكتوبر ونوفمبر وديسمبر وعملية الانتخابات هي الشغل الشاغل للبلاد والأحزاب ، ويقول الدكتور حسين هيكل فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » ان حزب الاحرار الدستوريين ، كان يؤمل فى الفوز بعدد كبير من المقاعد وكذلك الحزب الوطنى (والهم فوجئوا بعد ذلك بنجاح الوفد الساحق) مع أن بحسب الدكتور هيكل أن يتذكر الواقعة التى قررها هو من حيث اعتذار عدلى يكن نفسه عن قيادة الحملة الانتخابية بحيث لم يلق خطاب الحزب عن الانتخابات ليظهره هذا الحادث البسيط لكن قوة سعد الكاسحة التى لم يشأ عدلى يكن نفسه أن يتصدى لها .

وعندما حاول عبد الخالق ثروت أن يذكر بنفسه وانه صاحب الفضل فيما شرع سعد زغلول يجنى ثمراته ، ومع ذلك فما انفك منذ عودته يندد بتصريح ٢٨ فبراير ويصر على انه نكبة للبلاد ودعا ثروت سعد زغلول الى اسدال ستار على الماضى وفتح صفحة جديدة يسودها الاتحاد ، فرد عليه سعد زغلول ردا قاسيا ممعنا فى القسوة فى هجاء عبد الخالق ثروت ، وقد فكرنا فى أن نثبت نص سعد زغلول على هذا الراى بل نحن نخالفه كل المخالفة ، فعبد الخالق ثروت ومن بعده يحيى ابراهيم هما أصحاب الفضل فى اعلان استقلال البلاد وحصول الشعب على الدستور .

انما أردنا تسجيل الخطاب لبلاغته الرائعة بحيث يمكن اعتباره تحفة بيانية يتيه بها عصر سعد زغلول على النثر العربى فى كل عصوره ، كما يتيه بشعر شوقى على كل العصور

ذكريات الصبا عن هذه السنة :

كتاب ضخم طويل عريض استطيع بعون الله ان اكتبه تحت هذا العنوان ، ذلك أن هذه السنة من تاريخ حياتى ، هى من أخصبها ففيها خرجت الى الوجود

عن طريق النشر الفكرة التى لخصت حياتى فى العمل من اجلها وهى « نصر الدين الاسلامى » ولما كنت مصريا والاســـلام لا ينتصر ويعز الا بانتصارها وعزها فقــد تلخصت حياتى فيما بعد لتحقيق « مجد مصر » وعزها ليكون ذلك سبيلا لعــز الاسلام ونصره .

« ونصر الدين الاسلامى » اســم للجمعية التى اسستها هــذا العام بمعاونة صديقى سيد فتحى رضوان ، وحررت منشورها الاول واجرى عليه فتحى رضوان تعديلا بحذف فقرات منه راى فيها تطويلا وحشوا يلبون ميرد ، وصدر المنشــور الأول ممهورا بتوقيعنا نحن الاثنين وثلاثه أخرين انضموا الينا وجمعنا من انفسنا عشرة قروش طبعنا بها المنشــور (٣٠٠ نســخة) وقدمته مزهوا لمدرس الديانة (الشيخ مصطفى عجاج) باعتبار ان هذه الحركة من غرس يديه واعددت المنشور الثانى متضمنا لأركان الاسلام الخمسة ، ولكننا هذه المرة طبعناه على ورق اجود ولدى مطبعة أشهر (مطبعة ظاظا) ولكن الجمعية توقفت بعد ذلك ، فقد استدعانا ناظر المدرسة (محمد توفيق البرادعى) وراح يندد بنا وكيف نفكر ونحن أحداث صغار ان نقوم بما ينبغى أن يقوم به كبار الشيوخ والعلماء ، والقصة طويلة وضافية الذيول ، ولكن حسبنا هذا القدر .

ونعود الى صداقتى بسيد فتحى رضوان فقد بدأت من العام السابق (ثانية ابتدائى) ولكنها نمت واشتدت فى هــــذا العام ، بحيث أصبحنا لا نرى الا معـا ليس فقط فى فترة الدراسة ، بل وبعدها ، بحيث كنا لا نفترق بعض الاحيــان لا عند النوم . حيث يذهب هو الى بيته او اذهب انا فقد كنا لا نفترق ، وكان تهم فى شارع الخليج المصرى قرب ميدان السيدة (الذى لم يكن بالاتساع الحالى لما قدمت) وكان فى الميدان القــديم موقف للحمير وحوض لشرب الدواب وكان بالميدان سبيل لارواء ظمأ عابرى السبيل ، وكان به نهاية الترام وعربات سوارس التى تجرها البغال (بدلا من الاوتوبيس اليوم) وكان ثمن التذكرة مليمان .

ولا اظن ان هناك لونا من الوان النشــاط الادبى أو الفنى او الرياضى لم نكن نمارســه ، فالملاكمة وكان بطــلاها العالميان فى ذلك الوقت هما كارينتيه الفرنسى ، ودمبس الأمريكى وسرعان ما هوينا الملاكمة واصــبح عندنا القفازات الجلدية الخاصة وتسميت باســم دمبس حيث تســمى فتحى باسم كاربنتيه الفرنسى ، وهــوينا المصارعة ومارستاها وفى كرة القدم الفنا فريقا سداسيا واقمنا مباريات عامة ، وكان مركز نشاطنا هذا « الحوش » فى درب الشمس وكان ينافسنا فى الدرجــة الاولى وبتفوق « حوش أيوب بك » .

ولم يكن اشتغالنا بالادب اقل من ذلك فقد كنا نطالع المجلات ونتصل بعضــها فقد كان هناك مجلة تسمى « النديم الروائى » وهى مجلة انبثقت من مجلة النديم واكثر شهرة وهى مجلة « الروايات المصورة » ونشرت لى مجلة النديم مرة أو

مرتين شذرات تحت عنوان « هل تعلم » ،وطبعا كنت انقل هذه المعلومات من كتب او مجلات أقدم عهدا .

وكانت هناك مجلة أخري أكثر جاذبية عن السينما تسمى « الصور المتحركة » وهـذه بدورها ، أراسـلها وثمة مجلة ثالثة مصورة رياضية لا أحسب أن مصر تسهدت مثيلا لها من قبل أو من بعد وكانت تسمى « المضـمار الرياضى » وأنا اليوم اعلم أن محررها « أسعد داغر » كان من الأدباء والصحفيين المرموقين ، وقـد كان يحرر فيما بعد السياسة الخارجية بجريدة الاهرام فكنت اطالع بشغف ما يكتبه، ولم اكن أعرف أنه صاحب المجلة التى فتنت بها صغيرا على ان نشاطنا الاكبر كان دينيا واشترينا (قباقيب) لنضعها أمام المصلى ليستعملها الطلاب عند الوضـوء كما رحنا نتنافس فى صلاة النفل وانى لأذكر الآن ، اننى صليت فى يوم وليلة مائة ركعة على سبيل التباهى والتفاخر .

سيد درويش ونشاطنا الفنى :

ولم يكن نشاطنا الفنى (تمثيل وغناء وانشاد) يقل عن كل ذلك ، تحت تأثير ما أشاعه سيد درويش ، غير انى ارجىء هـذا الحديث الى ختام العام التالى فبى شوق للاسراع الى عام ١٩٢٤ ووزارة سعد زغلول .

عام ١٩٢٤

تمهيد ـ بين يدى حوليات شفيق باشا :

قبل أن أمضى فى تسجيل الوقائع الثابتة لاحداث عام ١٩٢٤ لا يسعنى الا أن اسجل ما اشعر به من دين كبير لحوليه احمد شفيق باشا عن عام ١٩٢٤ فقد بعثت امامى هذا العام بكل تفاصيله ومقالاته وما ألقى فيه من خطب ، ولما كنت فى هذا التاريخ قد استكملت وعيى الذى جعلنى أشارك فى الاحداث عن وعى وادراك حتى لادفع ثمن هذا ضربا وايذاء مما سأعرض له فى ختام حديثى عن السنة ، وأنا أروى ذكرياتى الخاصة . ولذلك فقد كفانى أن اطالع كتاب شفيق باشا كى اعيش فى الجو الذى ساد هذا العام وما على المؤرخ بعد ذلك الا ان يطلع على أفكار المعارضين لسعد زغلول بعد ان تبلورت فى كتب ، صيغت بعد تقادم العهد كمذكرات الدكتور محمد حسين هيكل (لسان حال الاحرار الدستوريين) وعبد الرحمن الرافعى (فى اعقاب الثورة) ففضلا عن كونه من الحزب الوطنى فهو شقيق أمين بك الرافعى محرر « الأخبار » وقد كانت أكبر خصم لسعد ، فاذا اضاف الانسان الى ذلك مطالعة ذروة الدفاع عن سعد زغلول وهو الاستاذ عباس محمود العقاد الذى كان يكتب يوميا فى جريدة البلاغ ويناديه سعد زغلول : بـ ياذا القلم الجبار (على ما روى العقاد نفسه) .

واخيرا مطالعة كتاب او أثنين لبعض المستقلين فان ذلك يعطى الانسان طمأنينة ضمير المؤرخ الذى قرأ مختلف الزوايا للعصر الذى يكون قد عاصره وعاشه .

كلمة عامة عن وزارة سعد زغلول

وليس باستطاعتى وأنا أكتب هذه السطور وقد بلغت من الكبر عتيا (٧٠ سنة) وبعد أن مر على ما مر وشهدت من الأحداث ما شاهدته ان أقاوم تسجيل ما مر فى خاطرى من تصور لشخصية سعد زغلول ووزارته الأولى بعد أن طالعت ما طالعت ، مما استثار كلمات كانت مخزونة فى ذاكرتى ، واصبحت بعد هذا الوقت الطويل ، أكثر وضوحا من حيث دلالتها على مدى ما كان عليه سعد زغلول من عظمة انسانية ، بعد أن تحول الى رمز مصر وضمير شعبها ، مما عبر عنه توفيق الحكيم فأحسن التعبير عندما قال عنه « الكل فى واحد » .

هل يلى الحكم أو لا يلى ؟

لقد دارت المناقشات فى طول مصر وعرضها منذ ظهر على الافق أن نجاح الوفد آت لا شك فيه ، هل يتولى منصب رئيس الوزارة وقد أصبح زعيم الأغلبية البرلمانية أم يترك منصب رئاسة الوزارة لغيره من اعضاء الوفد ، ليظل هو القائد الأعلى المراقب والموجه والزعيم ، وقد أدى هذا اللون من التفكير الى أن يبتعد الوفد فى مجموعه عن الحكم لتقوم وزارات ادارية ويظل الوفد يمثل فى البرلمان ذروة الوطنية والمثالية .

ومن عجب أن هذه الأبحاث امتدت الى كتب المتأخرين بعد أن تمت الأحداث بالفعل ، فنرى رجلا كبيرا كأستاذنا عبد الرحمن الرافعي يقول فى كتابه « وليته ما فعل » أي انه كان يتمنى أن لا يرأس سعد زغلول الوزارة ، ويخطىء أحد الدارسين لهذه الفترة ، اختيار سعد زغلول لرئاسة الحكومة ، أى أن تقلد سعد زغلول للوزارة بالفعل ، وكون ذلك أصبح حقيقة واقعة ، لا سبيل لتغييرها لم يمنع المناقشة التى بدات فى آخريات عام ١٩٢٣ ، وامتدت حتى أواخر يناير عام ١٩٢٤ عندما حسم سعد زغلول القضية والف أول وزارة دستورية شعبية فى تاريخ مصر برئاسته .

وعندنا ، انه فضلا عن ان ما كان فقد كان ولابد من التعامل على أساسه فما الحاضر ، أى حاضر الا ابن الماضى وسير الأمور على هذا الوجه أو ذاك ، نقول فضلا عن ذلك ، فان الذين شغلوا نفسهم بهذه المناقشات قد اسقطوا من البحث الطبيعة البشرية من اساسها ، فلم يتصوروا ان سعد زغلول فى نهاية الأمر انسان ، والطبيعة البشرية تقوم على تحسين كل ما يحبه الانسان وتصوير الخير كل الخير فيما اختاره الانسان ، ليس فقط بالنسبة لشخصه بل وبالنسبة للنفع العام .

وها نحن فى مستهل عام ١٩٢٤ وأمامنا رجل قد بلغ السبعين ، عائد من النفى والابعاد ، أنكرت عليه السلطة المحلية والانجليزية ، ان يكون صاحب شأن فى تسيير دفة الأمور فى مصر ، ثم لاحت الفرصة لأن يكون كل شىء فى حياة مصر ، الزعيم الشعبى الاوحد ورئيس الحكومة فى ذات الوقت من يستطيع مجابهة كل الدين اضطهدوه من مصريين وعلى رأسهم الملك أحمد فؤاد أو الانجليز وعلى رأسهم اللورد اللنبى ، الحق أننا بعد هذا العمر الطويل لانتصور ان يفكر مفكر فى أن لايلى سعد الحكم (لأى سبب)الا ان يكون خصما لسعد أو على أقل تقدير لا يحبه ، واذا كان هذا تفكير بعض أنصاره فهو تفكير نظرى بحت ، أو هو سفسطائى ، أما الواقع الانسانى ، أيا كانت الظروف والملابسات ، فهو أن يشبع سعد زغلول طموحه فى أن يجمع سعد زغلول الى الزعامة رئاسة الحكومة وخاصة بعد أن أصبح ذلك هو تدعيم القواعد الدستورية باعلاء سلطان الأمة ، وانها هى وليس الملك من يقيم الوزارات ويسقطها وسوف نرى عند استعراض النصوص كيف دارت هذه المعركة الصامتة منذ اللحظة الأولى بين الملك احمد فؤاد وبين سعد زغلول ، فحيث رفض أحمد فؤاد الاشارة عن قرب او بعد للشعب فى خطاب تكليفه لسعد زغلول بتشكيل الوزارة ، وجعل الأمر كله مرهونا بارادته ، نرى أن سعد زغلول فى خطابه الذى أعلن فيه قبوله لتشكيل الوزارة ، أن قبوله هذا يستند الى ارادة الشعب الذى جعله زعيم الأغلبية وسوف نرى أن هذه الحرب الصامتة قد تحولت الى ناطقة فيما بعد ، حتى اذا اسعفت الظروف الملك احمد فؤاد بان قلب الانجليز ظهر المجن لسعد زغلول فقدحاول أحمد فؤاد أن يجهز على سعد زغلول ، ولكنه لن ينجح كما سوف نرى ، ولسنا نملك انفسنا بعد ان طالعنا كل صفحات حكومة سعد زغلول ، الا ان نسجل انطباعتنا .

وأول هذه الانطباعات هو احساس سعد زغلول بمدى ما وصل اليه من مكانة وقدر عند الشعب ، ولم يمنعه تواضعه أن يصرح بذلك فى عبارات مدوية ، كان

يقول مخاطبا النواب « لا تحرجونى لأنكم اذا احرجتمونى فقد احرجتم الأمة » أو أن يقول انه كان يتمنى لو يجعلها (أى الحكومة) « زغلولية دما ولحما » .

وقال لمن خاطبه فى ايقاف هجوم الشعب على صحف المعارضة (كالأخبار والكشكول والسياسة) « افتريدنى ان احمى خصومى » كما استوقفنا انه برغم مروره فى فترتين ، الأولى حاول ان يقتصد ما استطاع الى ذلك سبيلا فى العبارات الحماسية المثيرة أما فى الفترة الثانية وهى التى تبدأ بعد الشروع فى اغتياله على يد شاب مجنون فقد أصبحت تصريحات سعد زغلول اشد تطرفا مما كان فى يوم من الأيام ، حتى ليلخص مفاوضته مع ماكدونالد رئيس الحكومة الانجليزية فى جملة واحدة « دعينا الى الانتحار فابينا ان ننتحر » وهذا الذى وصفه سعد زغلول على انه انتحار قد قبل خليفته ما هو اسوأ منه بمراحل ، ووصفه بانه الشرف والاستقلال ، ولما حاولت مصر الفتاة ان تخالف هذا الرأى اتهمت « بالمروق والخيانة » .

وأشهد أمام الله انه فى كلتا المرحلتين التى اجتازهما سعد زغلول فى وزارته كان ممثل شعب مصر القوى الذى لا يهاب ولا يقبل المساس بكرامته ، وكان لا يتردد فى اظهار عذره علنا ازاء بعض تصرفات الانجليز كان يقول للنائب « هل عندكم تجريدة » ولقد عيب عليه ذلك فى وقته ، وقال له عبد الرحمن الرافعى فى مجلس النواب : كنا نؤمل فى زعيم الأمة ان يقوى عزائمنا لا أن يدخل اليأس الى نفوسنا .

ولكننا بعد هذا العمر الطويل وبعد ان رأينا ما رأينا ، نرى فى هذه العبارة « هل عندكم تجريدة » آية صدق سعد زغلول واستقامته ، وقوته فى نفس الوقت فعندما يعلن سعد زغلول انه مضطر لقبول هذا الشىء او ذاك لأنه لا يملك جيشا ينفذ به ارادته ، فهذا هو صفعة فى وجه انجلترا وهى انما تعتمد على قوتها السافرة ـ وبعد هذا التمهيد نمضى فى سرد أحداث العام .

١٢ يناير ١٩٢٤ ـ انتخابات مجلس النواب

استهلت سنة ١٩٢٤ ووزارة يحيى باشا ابراهيم فى الحكم فقد كانت تمارس مهمتها التى اضطلعت بها وهى ادخال مصر تحت دائرة الحكم الدستورى ، فاعلنت الدستور كما رأينا وشفعته باعلان قانون الانتخاب الذى كان يتم على درجتين ، وأجرت المرحلة الأولى بالفعل لاختيار المندوبين « الثلاثيين » وقد عرف بمجرد اتمام هذه الخطوة ان الأغلبية ستكون للوفد ، ذلك ان الوفد كان هو الوحيد الذى له لجان فى كل مدينة بل فى كل قرية ، وكان هو وحده الذى رشح فى كل دوائر القطر ، حيث لم يجد حزبا الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى مرشحين عنهم فى كل الدوائر وفى الدوائر التى رشح فيها المستقلون انفسهم ، كانوا يعلنون انهم وفديون فلم يكن هناك شك فى أن الوفديين كانوا سيحصلون على الأغلبية ، ولكن التقدير كان يدور حول حصول حزبى المعارضة وغيرهم على عدد لا بأس به من المقاعد يجعل لهم وجودا مؤثرا ، فلما كان يوم الانتخابات بالفعل جاءت المفاجأة الكبرى لأحزاب المعارضة وللملك والانجليز ، حيث كان نجاح الوفد ساحقا الى درجة تشبه الاجماع وفى مذكرات

الدكتور هيكل وصف شيق لهذه الليلة التى جلسلوا فيها فى جريدة السياسة ، يتلقون انباء سقوط زعمائهم واقطابهم فى دوائر كانوا يتصورونها وقفا عليهم ، وفى حوليات شفيق باشا أسماء جميع النواب الذين فازوا ، بل صور الكثيرين منهم ، وقد فاز بعض المستقلين كما قد منا ، فلم يكادوا ينجحوا حتى أعلنوا انطواءهم تحت لواء سـعد زغلول .

ولا يطمع القارىء أن اذكر أسـماء جميع الناجحين ولكنى اثبت اسـماء غير الوفديين فهم جديرون بالتسجيل اذ كانوا يؤلفون أول معارضة وطنية .
من الحزب الوطنى : فاز كل من عبد اللطيف الصوفانى بك ، وعبد الرحمن الرافعى وعبد الحميد سعيد وعبد العزيز الصوفانى .
من الأحرار الدستوريين : محمد محمود باشـا ومحمود عبد الرازق باشـا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل بك أبو سمرة وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق بك اسماعيل .

وحتى هذا العدد القليل ، لم ينجح الا لمعاونة الوفديين لهم لسبب أو لآخر ولابد انهم كانوا خلال الانتخابات يعلنون عدم عدائهم لسعد زغلول والا لما نجح اى واحد فيهم ، وفى كتاب عبد الرحمن الرافعى وفى مذكراته ما يدل على عظمة هذا الشعب ووعيه العجيب ، فقد وقفت لجان الوفد الى جواره تقديرا منها لوطنيته مما تحدثنا عنه فى ثورة ١٩١٩ وقد حفظ عبد الرحمن الرافعى هذا الجميل للوفديين ، واعترف انه بالرغم من انه كان يخالف سعد زغلول ويناقشه ويستجوبه ، ومع ذلك فقد كان يلقى دائما أذنا صـاغية واحتراما وتقديرا لما يقول ، ايمانا من الجميع باخلاصـه وصـدقه وقد بقى لتكمل صورة أول مجلس نواب أن نسـجل كيف سقط رئيس الحكومة نفسه (يحيى ابراهيم) دائرة منيا القمح حيث فاز عليه وفدى ، هو أحمد مرعى (والد المهندس الزراعى سيد مرعى) وهذا يشهد ليحيى باشا ابراهيم بنزاهة لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل أو من بعد .

كما أن محمد باشا محمود الذى كان قد انتخب كما قدمنا ، قد تقدم طعن فى انتخابه وقبل المجلس الطعن واسقطت عضـوية محمد باشا محمـود واعيد اجراء الانتخابات ، وأرسلت الحكومة الاستاذ عبد القادر مختار وكيلا لمديرية اسـيوط ليعمل على اسقاطه (كما يروى الدكتور هيكل فى مذكراته) فآثر محمد محمود باشا أن لا يعيد ترشيح نفسه وقد شاءت الظروف ان تتوطد معرفتى بكلا الرجلين بعد ذلك بنيف وعشر سنوات .

١٧ يناير ١٩٢٤ ـ يحيى ابراهيم يقدم استقالته

من الواضح أن يحيى باشـا ابراهيم كان يرغب فى أن تسـتمر وزارته لاجراء انتخابات مجلس الشيوخ كما أجرت انتخابات النواب ولابد أن تكون المناقشات التى دارت حول ما سوف يفعله سعد زغلول قد جعلت بعض الاحلام يدور فى ذهن الحكومة، ولكن حديثا أجرته شركة روتر (للانباء) الانجليزية ، مع سعد زغلول عقب ظهور

الانتخابات ونشرته الصحف ، كان كافيا ليحيى ابراهيم أن يقدم استقالته ، ذلك أن سعد زغلولا قال فى الرد على سؤال وجه اليه ، قال :

« لو اتبعت القواعد الدستورية ، وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد » .

وهكذا أسفر سعد زغلول عن رأيه فى ما سوف يكون فى المستقبل ، فان الوزارة يجب أن تستقيل ، واذ كان يحيى باشا ابراهيم قد قطع هذا الشوط للوصول بمصر الى الحكم الدستورى فلم يتطلب الأمر منه سوى يومين أو ثلاثة ليرفع للملك استقالته، فرفعها فى ١٧ يناير ، ولكن لابد أن يكون الملك احمد فؤاد قد عدل فى خطاب الاستقالة وبدل ، حتى لا يبدو الأمر ، ان بقاء الوزارة وسقوطها رهن بارادة الأمة ؛ ومن هنا فسوف نرى فى آخر خطاب الاستقالة اشـارة لذلك ، كما أن الملك احمد فؤاد لم يقبل الاستقالة على الفور ، ولم يكلف سعد زغلول بتشكيل الوزارة الا بعد ذلك بأكثر من عشرة أيام ، واليك نص استقالة يحيى باشا ابرهيم :

« مولاى صاحب الجلالة »

« أوليتمونى جلالتكم ثقتكم الغالية باسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان فصدعت بالأمر قياما بواجبى نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة فى عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ اليها الحكومات المتمدينة ، وتوصلا الى تحقيق مبدأ احلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الادارات ، ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام ، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس اظهروا نزوعا الى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام

عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى الى تغيير الوزارة الا انى رايت انا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن ان نرفع الى جلالتكم هذه الاستقالة .

« وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين » .

يحيى ابراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ هـ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤ م) .
وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير .

٢٨ يناير – تكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة :

بقيت وزارة يحيى باشا ابراهيم بعد استقالتها ولم يكن لذلك أى مبرر سوى رغبة الملك فى تأكيد سلطته ، غير انه لما كان الأمر كله هو تجربة انجليزية ، فربما كان سعد زغلول زعيم الأمة والحكومة معا أقدر من فى مصر لقبول الصيغة الانجليزية ، فقد كان لا مناص من تكليفه بتشكيل الوزارة ، فلم يكد سعد يكشف عن رغبته فى تولى الوزارة بنفسه ، وعلم الانجليز بهذا العزم ، حتى اشاروا على الملك ان يخطو الخطوة الواجبة والمرغوبة فى ذات الوقت ، وهى تكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة، ولكنا سنرى أن خطاب التكليف قد خلا من أى اشارة الى الانتخابات ، فضلا عن ارادة الامة ، وانما كان احمد فؤاد يختار سعد زغلول كما يختار أى انسان آخر على هواه ، واليك نص التكليف :

« عزيزى سعد زغلول باشا »

« ولما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمة نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهتهوبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيهمسند رياسة مجلس وزرائنا معرتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم، واصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التاليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ، ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب » .

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ هـ (٢٨ يناير ١٩٢٤)
ومما يلاحظ فى كتاب الملك انه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدا بتاليف الوزارة انه

نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، بل لم يشر اليها اطلاقا ، واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتاليف الوزارة ، ولعل الملك اراد بهذا

الاغفال المتعمد ان لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه الى الملك ، اذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائهـــا .

سعد زغلول يجعل « الأمة مصدر السلطات »

ورد سعد على خطاب التكليف ردا مطولا حرص فيه كل الحرص على اعلاء سيادة الأمة وأن قبوله تشكيل الوزارة ، انما ينبع من أعماله لمشيئة الأمة التى أولته ثقتها الغالية فى الانتخابات ، ورغبة من سعد زغلول فى تأكيد هذا المعنى وتعميقه ، فقد راح يكرره بأكثر من معنى وأسلوب كما تتجلى قوة الرجل واستقامته ، أنه تمسك بكل ما سبق له أن رفضه أو أنكره ، واعتبر ان قبوله الوزارة لا يعنى شيئا من ذلك ، كما لا يعنى تنازل حكومته عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، واليك النص :

« مولاى صاحب الجلالة »

« ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها الا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخـرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائهـــا اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفـد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياســـته .

« ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب اظهرت بكل جـلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفـد التى ترمى الى ضرورة تمتع البـلاد بحقهـــا الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما اظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشـكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقـدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى وهى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها ان توجـه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث على احكم الطـرق واقربها الى تحقيق رغبات الامة فيها وازالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هنالك من الاضرار مع تحديد المســئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجـه المرغوب الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المـواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

« ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدير الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم واديانهم ، كما يلزمها ان تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ، ولكنى اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع اهالى البلاد ونزلائها » .

« فأرجو اذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ، احمد مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ، مرقص حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات ، واصف بطرس غالى افندى لوزارة الخارجية ، محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية .

« وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم ما تتمناه من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم .

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤)

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

٥ فبراير — الوفد يذيع بيانا لتأكيد سلطان الأمة :

لا تحسب ان المؤرخ فى حاجة لان يطيل فى كيف استقبلت الامة حكومة الشعب، فعلى الرغم من ان سعد زغلول وجه منذ اليوم الاول نظر المديرين ان يكفوا عما

اعادوا عمله من تاليف الوفود لتاييد الوزارة ، فان شعور الجماهير الطاغى من الاسكندرية حتى أسوان جعل ساحة مجلس الوزراء مظاهرة دائمة بغير انقطاع ، واخيرا اضطر سعد ان يوجه للجماهير نداء ان بحسبها ما أظهرت من مشـاعر ، ومع ذلك فقد حرص سعد زغلول من ناحية أخرى أن يسجل هذه الظاهرة ، وان حكومته وليدة ارادة الشعب ، فجعل حمد الباسل باشا يصدر بيانا باعتباره وكيلا عن الوفد فأصدره ونشرته الصحف فى يوم ٥ فبراير .

٨ فبراير — الافراج عن المسجونين السياسيين :

اعتبر سعد زغلول بحق ان أول واجبات حكومته الشعبية هـو الافراج عن المسجونين السياسيين حتى لقـد اشار فى خطاب وزارته التى قبل الحكم على اساسها ان الانتخابات العامة قد كشفت عن حرص الأمة على الافراج عنهم ولماكان قانون التضمينات الذى الغيت على اثره الاحكام العرفية يحوى نصا يترك الانجليز فى موضوع الافراج عن المسجونين السياسيين ، فقد أرسل سعد زغلول يطلـع رمزى ماكدونالد رئيس الحكومة الانجليزية ، وكان سعد زغلول يعرفه شخصيا ويرغب فى بقاء حبل الود متصلا ، على رغبته فى الافراج عن المسجونين السياسيين، فلم يكد يتسلم ردا وديا من مستر ماكدونالد فى يوم ٨ فبراير ، حتى اصدر سعد زغلول فى ذات اليوم قرار الافراج عن عبد الرحمن فهمى الذى (كان سكرتيرا للوفد) وصحبه ممن حكم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى (١) .

ولا يزال فى ذاكرتى ، اننى كنت واحدا ممن ذهبوا الى بيت عبد الرحمن فهمى فى شارع القصر العينى لنهنئته ، ومازلت أذكر كيف كان الزحام شديدا ليلتئذ ».

ثم توالى الافراج عن المسجونين السياسيين .

١٨و١٩ فبراير — انتصار الكرامة المصرية فى كشف ((توت عنخ آمون)) :

اذا كان ابرز اعمال وزارة الشعب فى ايامها الاولى هو افراجها عن المسجونين السياسيين فان هذا لا يعنى انها لم تكن تعمل كثيرا ، بل كانت تعمل عملا متصلا ، حتى لأوشك مجلس الوزراء ان يكون فى حالة انعقاد كامل وفى اقل الاحوال فقد كان يجتمع مرتين ، واذا كان لم يتعرض لانقاص مرتبات الموظفين كما اشيع ، فقد زاد عملهم الى ست ساعات بدلا من خمسة ولم يلبث أن جوبه مجلس الوزراء باول أزمة حقيقية ، وما جعلها أزمة هي ان احد طرفيها ، كان يتالف من الليدى كارنرفون (انجليزية) ومستر كارتر (امريكى) والموضوع كان يشغل الصحافة العالمية وعلى راسها جريدة التيمس الانجليزية ، وكان موضوع النزاع يدور حول اكتشـاف مقبرة توت عنخ آمون ، فقد كان هذا الاكتشاف يهز الدنيا هزا ، فقد كانت اول مقبرة فرعونية تكتشف كاملة سليمة ، ولم تمتد لها يد السراق ومن هنا فقد حوت الكنوز التى لم يشهدها البشر من قبل أو من بعد ، وقد تم اكتشاف المقبرة قبل تولى سعد زغلول الوزارة وكان التصريح الصادر بالتنقيب ، قد صدر باسـم

(١) راجع الجزء الرابع .

اللورد كارنرفون الانجليزى وكان كارتر عالم الآثار الأمريكى يعمل لحسابه ، ولكن اللورد كارنرفون مات بعد اكتشاف المقبرة وقبل فتح الناووس (التابوت) المدفون فيه توت عنخ آمون ومازلت اتذكر أن الحديث يومها دار حول لعنة الفراعنة وان ناموسة قتلت كارنرفون . والمهم أن كارتر كان قد اعتاد أن يتصرف كما لو كان هو مالك المقبرة ، وفاته أن وزارة الشعب ، شيء جديد فلما حاول أن يمضى فى اسلوبه فى التصرف وقفت منه موقفا يصون حقوق مصر بل وكرامتها ، وان حكومة مصر وليس السيد كارتر هى صاحبة الكلمة الاولى والأخيرة ، وحاول المستر كارتر ان يتقوى بالانجليز ويستعديهم على حكومة مصر ، ورفع قضية مستعجلة امام المحكمة المختلطة معتمدا على جنسيته الأمريكية ضد وزير الاشغال المصرى .

ولكن الحكومة المصرية او بالأحرى سعد زغلول ، اصدرت قرارا من مجلس الوزراء بمجرد انتهاء الانذار الذى كانت وجهته للمستر كارتر والذى كان ينتهى فى ١٨ فبراير وكان القرار يقضى بالغاء التصريح الممنوح للورد كارنرفون لوفاته ، وان الحكومة المصرية على استعداد لمنح ليدى كارنرفون تصريحا جديدا بشروط جديدة . وهذا سقطت صفة كارتر ، ولم يبق امامه الا أن يتكلم بادب واحترام لمصر وكرامة مصر وهو ما حدث بعد ذلك ، فصينت ليس فقط كرامة مصر من الناحية المعنوية ، بل وكنوز مصر التى لا مثيل لها فى العالم ، وانى اذ اخط هذه السطور قرب ختام (١٩٧٩) يطاف بكنوز توت عنخ آمون (المكتشفة فى ذلك الوقت) وتقف شعوب العالم شرقا وغربا (هى الآن فى امريكا) امام هذا الغنى والفن والعبقرية . ومازلت اذكر الآن كيف انتابت الدنيا آنذاك (١٩٢٤) مايمكن ان يوصف بأنه حمى توت عنخ آمون فاصبحت الاقمشة والملابس والعطور والاثاثات والمجوهرات (وكنا نستورد كل ذلك من الخارج) وفاتنى أن أنص بصفة خاصة على المصنوعات الجلدية فكل ذلك اخذ طابع توت عنخ آمون من حيث الالوان والنقوش والخطوط .

رواية توت عنخ آمون :

وثمة معلومة عرفتها بعد عام من هذا التاريخ ، وهى ان الأستاذ محمود مراد مدرس التمثيل فى المدرسة الخديوية ، الف « أوبريت » عن توت عنخ آمون ملأها بالاناشيد والاغانى الوطنية والباهرة ، وقد مثلت فرقة المدرسة الخديويه هذه المسرحية على مسرح الكورسال وحضرها سعد زغلول بالذات ، وهو ما سمعت اصداءه عندما التحقت بالخديوية عام ١٩٢٥

٢٤ فبراير — حل ازمة تسليم الطرابلسيين :

فى يوم ٢٤ فبراير اصدرت الحكومة بلاغا رسميا انهت به احدى المشاكل التى تعرضت لها منذ اليوم الأول بخصوص عشرة من ثوار طرابلس كانوا قد التجأوا الى مصر فطالبت ايطاليا المعتدية على طرابلس تسليمهم لها ، وغنى عن

البيان ان ايطاليا ما كانت لتجرؤ على هـذا الطلب لولا وجود الانجليز فى مصر ، فصدر البلاغ الآتى نصه :

« انه تقرر بشان الأشخاص الذين وفدوا على الأراضى المصرية من حدود برقة ، وأوقفوا بناء على طلب الوكالة السياسية لدولة ايطاليا فى القطر المصرى ان ينطلقوا فى أقرب وقت الى حيث يريدون » .

وقد قابلت الأمة هذا البلاغ بالبشر والترحاب وقد اعتبرته انتصـارا كاملا لحكومة الشعب ، حيث الامر فى حقيقته كان نصف انتصار ، فقد فهم الشـعب من عبارة « ان ينطلقوا الى حيث يريدون » ان اللاجئين الطرابلسيين سـيكونون احرارا ، حيث الحقيقة ، أن الحكومة وقد رفضت تسليمهم لنص الدستور الذى يرفض تسليم اللاجئين السياسيين ، وطبقا لتقاليد مصر التى كانت ترفض تسليم الطرابلسيين ، حتى فى عهد تركيا التى كان لها السيادة على مصر وطرابلس فى ذات الوقت ، وأخيرا وهو الأهم مراعاة شعور المصريين الذين كانوا يرون فى مقاومة الايطاليين فى طرابلس ، حربا مقدسة ، كانوا يساهمون فيها بالمال والرجال ، على ما قدمنا بالتفصيل فى الجزء الرابع ومنهم فريق ممن صـاروا بعد ذلك زعماء فى مصر من امثال عبد الرحمن عزام باشا وصـالح حرب باشـا وعزيز المصرى باشـا وغيرهم وغيرهم .

فلا عجب ان لم يفهم الشعب من البلاغ الرسمى الا معناه الذى يتبادر على الذهن لأول مـرة ، حيث الحقيقة انه وان كانت الحكومة قد رفضت تسـليم اللاجئين السياسيين ، ولكنها فى ذات الوقت طلبت منهم ، ان يغادروا البلاد الى حيث يشاءون ومن هنا أبحنا لأنفسنا ان نصف هذا التصرف بانه نصف انتصار .

ذكرى ٢٨ فبراير :

وجاءت ذكرى ٢٨ فبراير لأول مرة فى عهد حكومة الشعب التى تعبر عن ارادة الامة التى طالما اعلنت استنكارها لهذا التصريح ، ولابد أن هذه الذكرى وقعت يوم خميس ، فلن أروى هنا سوى ذكرياتى الخاصة ، فلم اجد فى أى كتاب من كتب التاريخ التى أرجع اليها اشـارة لهذه الذكرى التى تمثل فى حياتى أحـد معالم الطريق .

ففى هذا اليوم أضربت كل المدارس حتى مدرستنا نحن الابتدائية ، ومازلت اذكر كيف استولينا على أحد قطارات الترام ، وطلبنا من السائق أن يكون تحت تصرفنا ، وان يطوف بنا القاهرة فلم يتردد الرجل ، وهكذا الفنا مظاهرة راكبة ، راحت تهتف ما حلا لها الهتاف بحياة الشعب وحكومة الشعب وسقوط تصريح ٢٨ فبراير ، وبحياة الاستقلال التام لمصر والسودان ، والاستقلال التام أو الموت الزؤام ، ومازلت أذكر اننى من وقت لآخر كنت ممن يتولى زمـام الهتافات وكانت

مظاهرتنا تقابل عشرات المظاهرات من امثالها . وكلها تستعمل مركبات الترام ولم يتعرض الانجليز ، فضلا عن رجال البوليس المصرى لهذه المظاهرات وعدت الى البيت فى خاتمه المطاف وقد بح صوتى ، ولكنى كنت مغتبطا قرير العين ولم أكن ادرى ما الذى ينتظرنى فى المدرسة يوم السبت عندما نعود اليها . كانت الحصة الأولى العاب رياضيه وكان مدرسنا فيها ، هو أهم مدرس فى المدرسة على الاطلاق (حسين افندى سليمان) وكان يدرس لنا اللغة الانجليزية وكان فوق ذلك (وهو الأهم) مدرب ، أو قل المسئول عن فريق الكرة لمدرسة محمد على الاميرية ، وقد كان الفريق شيئا رهيبا طبق مصر آنذاك شهرة باعتباره من فرق مصر الاولى ذات الأهمية بعد فريق « حجازى » .

قاد حسين افندى سليمان ، فصلنا الى حيث اعتاد ان يوقفنا فى نهاية (حوش المدرسة) وكانت تطل عليه بعض النوافذ الخلفية لبعض المساكن الملاصقة للمدرسة ، وبعد ان أوقفنا صفا واحدا ، راح يندد فى سخريه بما فعلناه فى يوم الخميس ، فاين « العيال » صغار ان يفهموا فى امور السياسة وأقسم ان لا أحد منا يعرف شيئا عن تصريح ٢٨ فبراير ، ولذلك فقد قرر ان يسأل كل واحد منا عن هذا التصريح ومن لا يعرف فسوف يضربه خمس « خرزانات » أى عصى على يده . وبدأ السؤال من أول الصف ، وطبعا لم يكن أحد يدرى من الطلبة ، فثمة من يقول أن الجميع يهتفون بسقوط التصريح ، ومن يقول انه سمع ذلك من ابيه أو أخيه الأكبر وهكذا ، وكان كل واحد منهم يتلقى نصيبه من الخرزانات الخمس ، ووقفت أنا (قرب نهاية الصف) وأنا شديد الاغتباط ، فقد كنت أعرف الاجابة جيدا ، فلما وصلنى الدور ووجه الى حسين افندى سليمان السؤال انطلقت أرد : أنه التصريح الذى أخذ بالشمال ما أعطاه باليمين ، فحيث يقرر استقلال مصر ، فقد راح من خلال تحفظات أربعة يهدم هذا الاستقلال وأول هذه التحفظات .. ولم اتم الجملة فقد انهال على حسين افندى صفعا وركلا وقد تملكه الغيظ وراح يصرخ فى وجهى : انت حتتفلسف ، وهكذا لم اضرب الخمس عصى ، ولكنى ضربت وأهنت بما فيه الكفاية .

ولعل ذلك يصور لك الجو العام الذى كانت تعيش فيه مصر وكيف لم يمنع هذا من وجود أفراد يرون غير ما ترى الأغلبية الساحقة .

الصراع بين سعد زغلول والملك وتحكيم اجنبى :

قدمنا انه منذ ظهور نتيجة الانتخابات وقد قام صراع خفى بين سعد زغلول وبين الملك احمد فؤاد على أيهما الرجل الاول فى حكم الدولة ، وسرعان ما تفجرت الازمة لتبدو جلية على السطح ، فلم تكد انتخابات مجلس الشيوخ تتم فى ٢٣ فبراير لنجاح الوفديين النجاح الساحق ، وجاء أوان تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وينص الدستور على ان الملك هو الذى يعين هذا القدر ، وتصور الملك فؤاد أن

حقه مطلق فى هذا التعيين ، غير ان الدستور من الناحية الاخرى يحتم على الملك ان يمارس سلطاته من خلال الوزراء المختصين ، فهم المسئولون امام البرلمان ، وتاسيسا على ذلك فقد تمسك سعد زغلول ، ان تكون حكومة الشعب هى التى ترشح أعضاء الشيوخ الذين يصدر أمر تعيينهم من الملك .

وتمسك كل من الرجلين بوجهة نظره ولم يكن هناك اى سبيل امام احمد فؤاد ليعادى سعد زغلول فى معركة لا تعرف عواقبها ، فقوة سعد زغلول فى الشعب كانت جارفة والانجليز كانت تؤيد هذه التجربة الجديدة ، ولذلك فلم يكد سعد زغلول يعرض فكرة التحكيم على الملك حتى قبلها على الفور ، ولما كان الدستور المصرى مأخوذا من الدستور البلجيكى ، فقد اقترح سعد زغلول ان يكون الحكم هو البارون فان دن بوش النائب العام للمحاكم المختلطة باعتباره بلجيكيا وأن الدستور المصرى قد استمد مبادئه من الدستور البلجيكى ، وقد أصدر فان دن بوش فتواه لجانب سعد زغلول ، فقد كان الدستور البلجيكى يقوم على قاعدة الملك يملك ولا يحكم ، وقد انصاع احمد فؤاد لنتيجة التحكيم ، فهو رجل يعرف كيف يحنى رأسه امام العاصفة ، وقد كان صوت الجماهير المحتشدة فى ميدان عابدين تهتف كما لو كانت راعدا « سعد أو الثورة » .

وقد نقل لنا استاذنا عبد الرحمن الرافعى فى كتابه ما ذكره البارون فان دن بوش فى كتابه « عشرون عاما فى مصر » عن قصة التحكيم ونحن بدورنا ننقل عنه شاكرين هذه الصفحات النابضة بالحياة ، قال :

« كنت جالسا امام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، ودعانى للذهاب الى مكتبه فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء ، فاجبته اننى سأسافر الى القاهرة صباح الخميس التالى ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذلك اليوم نظرا الى كثرة أعمالى القضائية ، ولكن رئيس الوزراء أجاب « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه « لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألنى عما اذا كنت ساحضر فى الموعد الذى حدده رئيس الوزراء ، فاجبت : نعم ، وعقب على اجابتى قائلا : « هذا أمر ضرورى » .

« وفى صباح اليوم التالى قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار وعند وصولى الى محطة بنها صعد فى العربة مواطن هو الأستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، وأخذ يحادثنى ، قال لى : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغنى ما سمعه من احد الوزراء ، وهو اننى دعيت الى القاهرة الفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وان مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف » .

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقـدرا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف »

« وصلت الى رياسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والاعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيى سعد » « أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى ، دخلت على الرئيس ، فرأيته جالسا أمام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لى يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا اننا فى حاجة اليك » ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة ، قال لى أن خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى ، ومطلوب منى أن أبدى رأيى فيها اذ انها مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك وزارته؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال : « هذا هو الموضوع ، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة » .

« بدأت أعتذر بضعف ذاكرتى محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتا لمراجعة النصوص وللتروى ، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هـذا الشـيخ السبعينى من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لارادته التى لا تقاوم .

« وكانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة أخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى الى النافذة وصاح بصوت الآمر : « دعونى أشتغل لمصلحتكم » ، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلا : « اذن الى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين » .

« آذنت الشمس بالغروب ، ووجدت صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رياسة مجلس الوزراء ، وكانت الاعلام تهتز يمينا وشمالا والانظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة ومد يده الى الامام كأنه يطرح بركته على الجموع » .

« وعندما دخلت صباح اليوم التالى الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، أما سعد زغلول باشا فكان جالسا أمامه متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة .

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر : مليك ربى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات

التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير ابطاء ، وسمعت زغلول باشا اثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول :

« اذا أستشير الشعب .... »

« نظرت من الشباك الزجاجي العريض الى الفناء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الأصفر الذهبى تحت اشعة الشمس ، فرايت الرجال ذاهبين بهدوء الى اعمالهم والأولاد يمرحون ، ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحا وجسدا ـ كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب .

« وفى تلك اللحظة تنبهت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول :

« أتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع ، وان يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ » .

« فكر الملك هنيهه ثم قال فى لهجة تشف عن الاذعان : « لا بأس » .

« التمست أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ، فقادنى احد الأمناء الى قاعة مطلة على الحدائق الملكية ... منظر جميل . هناك على بعد ارى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة ، وامام ناظرى والى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور باشجار النخيل واكتسبت ارضها بالخضرة .. أمام الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص « ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه ، فابديت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدة التأثر : ليس لى الحق بان اقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر اساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ؛ وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع اعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد فان هذا استثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ؛ لذلك ارى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » ثم أضفت الى ذلك ما يأتى : « وحيث اننى نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكيا ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لى جلالتكم بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ؛ فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجلالتكم تعلمون أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! » .

« وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل » فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وانا أيضا » وانتهت المقابلة ،

وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة اخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلا : لقد انقذت مصر من أزمة شديدة ... وشديدة جدا » .

وليس يخفى ان التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون فان دن بوش ، وكان حكمه قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة اسماءهم على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم، قد اثيرت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كان لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم .

١٥ مارس ـ افتتاح البرلمان

اذا كان تقلد سعد زغلول الوزارة فى مطلع هذا العام هو انتصار لارادة الشعب المصرى فان حفل افتتاح مجلس نواب الشعب وشيوخه فى ١٥ مارس هو ذروة هذا الانتصار وسوف نرى أن هذه الذروة لن تلبث طويلا ، وسوف تنتكس الأمور وتعود انجلترا وحليفها الملك المصرى فى أن تصبح ولها اليد الطولى فى حكم مصر ولكن لا نسبقن الحوادث فنحن لا نزال فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وقد اعتبر هذا اليوم منذ اعلان تصريح ٢٨ فبراير ، هو عيد استقلال مصر فجاء سعد زغلول وحوله بالعمل الى عيد انتصار الشعب المصرى فقد اختار الشعب ممثليه بالفعل سنة ١٨٨١ ، ابان ثورة عرابى (راجع الجزء الثالث) وعندما احتل الانجليز مصر الغوا هذا المجلس عام ١٨٨٣ ، وراحوا ينشئون هيئات وتنظيمات ، كان آخرها الجمعية التشريعية وهى كلها هيئات ليست لها سلطة اصدار القرارات ، وها هو أول مجلس نيابى بمعنى الكلمة يقرر سلطة الشعب الكاملة ، فلا عجب ان ارتجت الأمة يوم الافتتاح ، ولقد كنت واحدا ممن شهدوا هذا اليوم العظيم حيث اصطفت عساكر الجيش على جانبى الطريق من قصر عابدين حتى دار مجلس النواب وكان يدعى (البرلمان) ووقفت موسيقات الجيش المختلفة فى الميادين ومفارق الطرق ، وراحت تعزف أنغامها الشجية والحماسية معا ، وفرش الرمل الأصفر على طول الطريق من عابدين الى البرلمان ، وحدث ما شئت عن جمال موكب الملك وروعته ، وكان الملك أحمد فؤاد يجلس وعلى يمينه سعد باشا زغلول وهو بملابس التشريفة الكاملة المقصبة المذهبة المزركشة وكانا يمتطيان العربة الملكية الحمراء المذهبة والتى يجرها ستة جياد ، وتسبق العربة وتلحقها عربات اصغر ولكنها لا تقل فخامة ولا رواء وفيها كبار موظفى القصر وبعض الأمراء وكان الحرس الملكى الملقب بالسوارى يختال بالعشرات والمئات على صافنات الجياد وهو يحمل الاعلام المركبة على الرماح وبالجملة منظر يجل عن الوصف ولا يقربه الى ذهن القارىء الا استعراضات التليفزيون الملون الرائعة .

على انه لم يفتنى رغم حداثة سنى (١٣ سنة) منظر ضايقنى وأرقنى ، ولم أفهم له سببا ولا تبريرا ، وهو هذا النفر من (السياس) أى قادة الخيل ، وهم يعدون الى جوار خيل المركبات ، ورغم بزتهم الفاخرة فقد كانت أقدامهم عارية أى

حفناه ، وكان ذلك نشازا وسط هذا الجمال وهـذه الفخامة ، ومازلت أذكره كنوع من الكابوس .

وفى المجلس جلس الملك على عرش خصص لذلك وناوله سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء خطاب العرش الذى كانت الحكومة قد أعدته من قبل فناوله الملك بدوره لسعد زغلول الذى راح يتلوه على اسماع النواب والشيوخ ، وبعد الانتهاء من القاء خطاب العرش ، انصرف الملك ، وافترق الشيوخ عن النواب واجتمعوا فى المكان المخصص لهم ، فى حديقة وزارة الاشغال حيث كانت الجمعية التشريعية تجتمع ، وكان الملك قد اختار خمسى الاعضاء الذين يعهد اليه الدستور باختبارهم ، كما عين احمد زيور باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وأما مجلس النواب فقد انعقد بعد انصراف الملك وانتخب رئيسا له احمد مظلوم باشا وكان وزيرا للاوقاف فى وزارة سعد زغلول غير أنه كان رئيسا للجمعية التشريعية فكان اختباره للرئاسة رمزا لوحدة المجالس النيابية .

واليك نص خطاب العرش باعتباره وثيقة تاريخية لأول خطاب من نوعه تلقيه أول حكومة شعبية ، وسوف نلاحظ انه جاء بعبارات عامة ، كانت فى وقتها محل اعتراض وانتقاد ولا شك عندنا ان سعد زغلول اراد أن يثبت فى هذا الخطاب كم هو رجل دولة مسئول ، وانه على أتم الاستعداد أن يكون « معتدلا ومعقولا » .

خطـاب العرش

وبعد تادية اليمين قـدم سعيد ذو الفقار باشـا كبير الامناء الى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناوله سعدا فالقاه ، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ حضرات النواب :

« اهديكم اطيب سلامى ، واحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم ، واهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادىء المصرية ، واحمد الله أن تحققت بتأسيسه امنية من أعز امانى واول رغبة من رغبات امتى الشريفة .

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، والقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات واخطرها ، اذ يتعلق بها مسـتقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك انكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من اهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى اقسمناه وستؤدونه انتم عما قليل .

لهذا يحق لى ان اصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى أيهما بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى ادارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات، فعليها تنفيذ مبادىء الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى اشار الدستور اليها ، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منهـا على الجمعية التشريعية بسبب ايقاف اعمالها ، وان ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الايرادات والمصروفات متعادلة ، وان المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سـمعة البلاد المالية ، غير أن هـذا لا يعفى من التزام الحـزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الادارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منهـا ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبـات حتى لا تزيد على قيمة العمـل المقررة لهـا .

« ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصـالح المختلفة وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات .

« أما الضرائب المالية فيجب تجنيب الزيادة فيهـا ، غير أنه ينبغى النظـر فى مراجعتها وتكميل نظامهـا ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا أعدل بل أيضـا لتقرير رسوم على الايرادات المعفاة من الضرائب فى الوقت الحاضر .

« وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشـاريع الأعمـال العامة التى أهملت من سنوات .

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسـيع نطاقهـا .

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعهـ واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى واصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعـ وحماية الامومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

« وعلى مصر أن تنبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ أستقلالنا التـام والأمل وطيد فى أن نتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

« أيها الشيوخ والنواب

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت اليه ومنهـا ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمـة تتم تدريجا بفضـل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديده وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن .

« ويملأ قلبى سرورا أن افتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى واياكم لما فيه خير البلاد » .

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ، ثم غادر الملك القاعة وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان .

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برآسة أكبر النواب سـنا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضـاء اليمين الدسـتورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب احمد مظلوم باشا رئيسـا للمجلس ، واحمد محمد خشبة بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفديين ، وفى جلسـات اخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه .

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برآسة المصرى السعدى باشا ، وفى جلسة أخرى انتخب احمد زكى ابو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين .

تم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجـانه ، واخـذ كلا المجلسين يواليان عقـد جلساتهمـا .

الحياة البرلمانية وزعامة سعد فى الميزان :

المعارضة هى ظاهرة الحياة البرلمانية وحكم الشعب بالشعب ولذلك فلا نحسب أنه فى تاريخ مصر الحـديث اردهرت المعارضـة للحاكم ، كما أزدهرت فى عام ٢٤ ابان حكم وزارة سعد زغلول وذلك تحت تأثير ثورة الشعب العارمة فى سنة ١٩١٩، وقد كان يقود المعارضة الحـزب الوطنى بنوابه الأربعـة فى مجلس النواب وعلى رأسهم عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى أما حزب الأحرار الدستوريين ومن استطاعوا استقطابه من المستقلين فقد ناهزوا العشرين ، ولكن المظهر الاكبر والفعال للمعارضة كان يتمثل فى الصـحف خارج المجلس فكانت جريدة الاخبـار لصاحبها وكاتبها « أمين الرافعى » مدمدمة نفالة فى الهجوم على الحكومة ، وكانت

السياسه لسان حال « الأحـرار الدستوريين » هى جيش الهجـوم الاكبر ، وكان كتابها هم الدكتور محمد حسين هيكل وتوفيق دياب والدكتور طه حسين ، وهذان الاخيران تحولا فى عهـد مصطفى النحاس الى وفديين على ان المعارضـة الكبرى واللاذعه كانت تتولاها مجلة الكشكول ، ومازلت أذكر كيف كنا نترقب صدورها ، وكانت صورها الهزلية بألوانها الجـذابة محل الاعجاب الشـديد وكانت تبلور ما ارست جريدة السياسـة قواعده من مثل : حزب الستمائة أو أريدها زغلولية لحما ودما او هل عندكم تجريدة مما سنعود لمناقشته .

وفى كتاب الدكتور هيكل « مذكرات فى السياسة المصرية » حديث مستفيض عما كان يقوله أو يفعله فى هذه الحقبة فليرجع اليه من اراد التفصيل ، كما ان فى كتاب عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » الجزء الأول تقييم لتجربته فى هذا البرلمان ، ومجمل ما نلاحظه أن اجـراءات الحـكومة التى اقامت الدنيا واقعدتها لم تكن تتجاوز حرمان مندوب جريدة السـياسة من شهود جلسـات البرلمان أو ابلاغ النيـابة للتحقيق مع الكتاب المعارضين ، وقـد حكمت محكمة الجنايات بغرامة قدرها ثلاثون جنيها على هيكل ولما عرض الأمر على محكمة النقض قضت بالبراءة وكان هذا هو أقسى ما تعرض له الدكتور هيكل ، ولكن الشـعب من الناحية الأخرى كان يعتدى على الصحف المعارضة اعتداءات شديدة كما حدث لجريدة الاخبار .

وكانت المعارضة تدور حول محورين :

الأول : تصريحات لسعد زغلول كان يقولها وهو فى المعارضة ثم اغضى عنها ، او اعترف بها بعد ان اصبح فى الحكم كقوله عن تصريح ٢٨ فبراير انه نكبة وطنية ثم قبوله الحكم على اساسه ، أو قوله عن الدستور انه من وضع لجنة اشقياء ثم وصفه بعد أن صار فى الحكم بعكس ذلك وهكذا ، والرد على ذلك سهل وميسور فهو قد قال . ما قال فى كلتا الحالتين معبرا عن الشعب المصرى الذى كان يثق فيه ثقة مطلقة ولا لوم ولا تثريب ولا هو خروج عن المنطق ان يوصف الشىء الواحد بوصفين متناقضين لمجرد اختلاف الظروف فالسلاح فى يد المجـرم هو اداة عدوان فاذا انتقل الى يد رجل الشرطة ، أصبح هو بذاته أداة اقرار الأمن والنظام ، ونحن لا نقول ذلك دفاعا عن سـعد زغلول فنحن فى معرض كتاب تاريخ يسجل الوقائع وقد سجلنا مآخذ المعارضة على سعد زغلول ولكن من حقنا كذلك أن نلاحظ ما فى الحجة من تهافت .

أما المحور الثانى للمعارضة فعبارات كان يصرح بها سعد زغلول فتتخذ ذريعة للهجوم العنيف عليه مما أشرت له سابقا من مثل قوله :

- أريدها زغلولية لحما ودما .

- هل عندكم تجريدة .

- من احرج سعدا فقد احرج الأمة .

وقد كنت شخصيا فى صباى من احفظ هذه العبارات واردده‍ا وأتلهف على قراءة « الكشكول » من اجلها .

ولكننى اليوم بعد أن جربت ما جربت ومارست ما مارست ، وأمامى الصيغ الكاملة التى انتزعت منها هذه العبارات . احس بمدى التجنى الذى كانت تتجناه المعارضة لسعد زغلول .

اريدها زغلولية لحما ودما : ولنأخذ العبارة الاولى وقد قالها سعد زغلول لجريدة ليبرتيه وهى جريدة كانت تصدر بالفرنسية وعرفته بانحيازها الى الوفد، وكانت قد وجهت اليه سؤالا صريحا عما يوجه اليه من مطاعن حول المحسوبية ، وما قيل من انه يحابى اقرباءه فكان رد سعد زغلول قاطعا فى انه يأسف ان ليس له اقارب من ذوى المؤهلات أو الكفاءة ليحتلوا اى منصب من المناصب ثم يقول على سبيل الجدل انه عندما تتساوى مؤهلات وكفاءة اى انسان غريب فانه فى هذه الحالة يفضل قريبه لأن من يعرفه خير ممن لا يعرفه ، فانت ترى أن سعد زغلول ينفى من الناحية الفعلية والواقعية ان له اقرباء من ذوى المؤهلات والكفاءات التى تخول لهم التعيين فى الحكومة ، ثم يسوق من الناحية الجدلية مبدأ متفقا عليه « الأقربون أولى بالمعروف » عند التساوى فى الظروف بطبيعة الحال فكان على المعارضة لو كان متصفة او على حق فى دعواها من انه يحابى أقاربه أن تسمى أسماء يتضح منها مخالفة سعد زغلول للقاعدة التى استنها ولكن لأن لا وجود لهذه الحالة ، فتروح تتعلق بأمنية ساقها على طريق الفرض والجدل .

هل عندكم تجريدة :

وننتقل الى عبارة اخرى طالما قيلت للتنديد بسعد زغلول واعنى بها عبارة « هل عندكم تجريدة » وقد قال سعد زغلول هذه العبارة فى احدى مناقشاته مع المعارضة ، ، كانوا يطالبونه بايقاف أعماله فى السودان وفى ذات الوقت يحرمون عليه الدخول فى مفاوضات ، فكان الرد الطبيعى أن يقول لهم سعد : لا تريدوننى ان افاوض وفى ذات الوقت تطالبوننى أن أوقف الأعمال فماذا أفعل ؟ « هل لديكم تجريدة » واحسب أن لا منطق على هذا المنطق .

موقف حكومة الشعب الرائع مما يجرى فى السودان :

يمكن تسمية حكومة سعد زغلول بحق انها كانت حكومة مصر والسودان معا بحيث يمكن القول ان اهتمام مصر بمشاكل السودان وعلاقات مصر بالسودان كان يشغل معظم نشاط الحكومة واذا كان الشعب المصرى قد استفرغ جهده لمقاومة انجلترا فى عام ١٩١٩ فقد قام الشعب السودانى بمثل ذلك عام ١٩٠٤ ومن

يطالع صحف هذه الفترة سيرى السودان وتأكيد كونه جزءا لا يتجزأ من مصر هو شغلها الشاغل وقد اذكى من هذه الحركة كون انجلترا قد وصلت الى قمة جشعها الاستعماري وكانت شديدة اللهفة لفصل السودان عن مصر وضمه الى مستعمراتها مستعملة هذه الحجة السمجة من ان استقلال الشعب السوداني امانة في يدها وانها تعمل من أجل رخائه وتقدمه ، حيث لم تكن تضمر الأضمه لمستعمراتها وممتلاكاتها ، ولذلك كانت أول مواجهة بين حكومة مصر وحكومة انجلترا حول السودان ، جاءت في مطلع حكم الوزارة وكانت انجلترا قد أقامت معرضا امبراطوريا لمستعمراتها ، واقامت جناحا للسودان ، واحتجت مصر وأرسلت لحاكم السودان تسأله كيف سمح لنفسه وهو الموظف المصري ان يفعل ذلك دون الرجوع الى مصر وقد ارتبك حاكم السودان فقد كان نسي هذه الحقيقة على ما يبدو منذ أمد بعيد، وأرسل خطاب الحكومة الى المندوب السامي في مصر كما اصبحت تجرى العادة ، ولكن الحكومة المصرية عادت لتعنف الحاكم وتذكره بأنه عندما ترسل له خطابا فيجب أن يرد عليها مباشرة وارسلت في نفس الوقت احتجاجا لانجلترا عن طريق السفير المصري عزيز باشا عزت ولما كان رئيس الحكومة رمزي ماكدونالد زعيم حزب العمال يعتبر نفسه صديقا شخصيا لسعد زغلول وكان قد ولى الحكم في نفس الوقت الذي وصل سعد زغلول الى الحكم فقد ارسل اعتذارا الى سعد زغلول ونفى أن يكون لانجلترا هدف خاص في السودان ، وأن سياستها تقوم على المحافظة على الأوضاع لقائمة ريثما تسوى المفاوضات ما بين مصر وانجلترا ، وهكذا اعتبرت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الامبراطوري منتهية ، ولكن موضوع السودان ظل محلا للتراشق بين مصر وانجلترا في برلمان كلا البلدين ، كان مركز ماكدونالد يضعف في انجلترا فتزداد اطماع انجلترا سفورا حتى وصل ذلك الى ذروته عندما منعت حكومة السودان وفدا سودانيا من الحضور الى مصر ليعلن ولاءه لملك مصر في الوقت الذي قامت فيه السلطة الانجليزية في السودان باستكتاب عرائض ثقة بانجلترا وسياستها الرامية الى فصل السودان عن مصر ، فكان لذلك صداه في مجلس نواب مصر فأثار نواب الحزب الوطني الموضوع وكان ذلك بجلسة ٢٣ يونية سنة ١٩٢٤ وانضم سعد زغلول رئيس الحكومة الى نواب المعارضة في استنكار هذا الذي يجري في السودان ، فما كان من الحكومة البريطانية الا أن دفعت بممثلها في اللوردات (اللورد بارمور) فألقى خطابا كشف نهائيا عن نوايا انجلترا حيال السودان ، وأن حكومة العمال الانجليزية لا تقل جشعا عن حكومة المحافظين ، وكان من بين ما قال :

« ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال واستطيع أن أقول بغير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ... الى آخر ما قال (أرجع الى الصحف المصرية وبخاصة الأهرام يوم ٢٦ يونية) .

وقد رد سعد زغلول على هذا الكلام ردا عنيفا بجلسة ٢٨ يونيو ونزل اخيرا عن هذا التحفظ الذى حاوله فى الأسابيع الاولى من حكمه وراح ينعت انجلترا بأنها قوة غاصبة غاشمة وان مصر لن تتردد فى الجهاد وتوصية أبنائها وابناء ابنائها على مواصلته حتى يتحقق حقها فما ضاع حق وراءه مطالب ، واليك فقرات مما قال :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بان الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لاجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى ان نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبنـــاءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم وأبناء أبنائهم ، ولابد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد ان أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلابد أن نتمتع به نحن أو هم أن شاء الله تعالى (تصفيق) الى أن قال : « اما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة بأننى استنكر هذا التصريح،استنكرته خارج الحكومة واستنكرته فى البيان الوزارى ، واستنكرته فى كل مناســبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول انهم وان قالوا أننا نتفاوض على قــاعدة تصريح ٢٨ فبراير ســـنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان نتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقــد سبق أن قلت لكم أنى لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس فانى لا أدخل فى المفاوضات أصلا وانا عند قولى ، وقلت لكم أيضا أنى اذا لم أصل الى هـــذا فانى اتخلى عن الحكم وانا مستعد لهذا التخلى (اصوات ــ أبدا ــ حاشا) .

هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

جمعية اللواء الأبيض وعلى عبد اللطيف :

وقد عرض سعد زغلول استقالته على الملك يوم ٢٩ يونيو ولكنه رفضها ، وكان لذلك كله أثره فى السودان الملتهب ، وكانت قد تألفت به حــركة وطنية يتزعمها الضابط السودانى الشجاع على عبد اللطيف وقد اطلق على الحركة اسم اللــواء الأبيض وسرعان ما انتشرت فروعها فى كل مدن السودان المهمة الى جوار الخرطوم وام درمان ، أى فى عطبرة ووادى مدنى وبورسودان ، وقد قامت المظاهرات فى كل هذه المدن وهى تهتف بوحدة مصر والســـودان ، وحياة ملك مصر والســـودان ، وتصدت لها السلطات الانجليزية بطبيعة الحال وقمعتها وفرقتها بكل قسوة وقبضت

على الزعيم علىّ عبد اللطيف وحاكمته وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات ثم حاكمته بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم فى السودان وحكم عليه بالاشغال الشاقة سبع سنوات أخرى ، ولأمر ما أودع مستشفى الامراض العقلية ونقل الى مصر فى منتصف الاربعينيات ، وقد كانت زوجته ، وهى سيدة مصرية فاضلة تتردد على دار مصر الفتاة وكانت تقص علينا كيف راحوا يخوفونها من ملازمتها لزوجها فقد كانت له نوبات خطيرة فكان ردها الدائم (هل سمعتم على أسد اضر بأنثاه) ولعل ذلك يريك مقدار الصلابة التى ربطت دائما مصر بالسودان ولن يكون القبض على ، على عبد اللطيف ومحاكمته هو آخر العهد بالتحرك فى السودان بل لقد كان وقودا لاشعال مزيد من النار وستقابلنا من جديد فى شهر اغسطس ولكننا قبل أن نعرض لها نريد أولا أن نشير الى حادث الاعتداء على سعد زغلول وسفره للمفاوضات .

١٢ يوليو — الاعتداء على سعد زغلول :

كان مجلس النواب قد قرر ان لا تسافر الحكومة فى الصيف الى الاسكندرية توفيرا للنفقات وسافر الملك احمد فؤاد فقط ، وكان سعد زغلول رئيس الحكومة يتردد عليه فى الاسكندرية اذا لزم الامر ، وفى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليو كانت الوزارة كلها مسافرة الى الاسكندرية لتهنىء الملك بعيد الأضحى وعندما وصل سعد زغلول الى مواجهة الصالون الذى كان سيركبه خرج شاب من بين الجموع (علم فيما بعد ان اسمه كان عبد الخالق عبد اللطيف) واطلق على سعد زغلول رصاصة وكاد يطلق الثانية اولا ان الجموع احاطت به وكادت أن تمزقه ولولا ان البوليس انقذه من أيديهم ، وقد ظل سعد زغلول ثابت الجنان وروى من يحيطون به انه هتف « نموت ويحيا الوطن » ولكن الرصاصة لم تصب الا ذراعه ، وقد نقل على الفور الى مستشفى على ابراهيم رامز فى الروضة ، حيث عرف ان لا خطر يهدد حياته ، كما عرف ان الجانى طالب طب ينتمى الى الحزب الوطنى مما جعل التحقيق يتجه صوب البحث عن شركاء له ، ولكن سرعان ما تبين ان الجريمة فردية بل وان المتهم مختل القوى العقلية فأودع مستشفى الامراض العقلية ولم يحاكم غير ان هذا الحادث كان مناسبة لاظهار مدى مكانة سعد عند الشعب المصرى باجماع اتجاهاته ، فبادر الملك بالغاء التشريفات وابرق خصوم سعد الالداء وعلى راسهم عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى يهنئونه بالنجاة ، أما عدلى يكن فقد زار المستشفى وامضى وقتا على انفراد مع سعد زغلول ، وباستطاعتك بعد ذلك ان تتصور مدى فرحة الشعب بنجاته ومشاعرها ازاء هذا الحادث مما تغص به صحف هذا الزمان وتتضح فى البيان الذى اذاعه سعد زغلول عقب مغادرته المستشفى حيث لم يمكث سوى بضعة أيام ، ويشاهد سعد فى صوره فى تلك الأيام وقد علق ذراعه برقبته ، وقد عاد لمزاولة نشاطه قبل أن تلتئم جراحه .

وكان محور بيان سعد زغلول يدور حول فكرة « رب ضارة نافعة » فقد أعاد هذا الحادث للشعب وحدته وحماسه ولكن لأمر ما ضغط كثيرا على تأثره من

مشاعر الأجانب حياله ، وربما كان يعنى بالأجانب الانجليز فقد كان وشيك الدخول معهم فى مفاوضات .

وبالفعل غادر سعد زغلول الاسكندرية فى طريقه الى باريس فى ٢٥ يوليو ، وكانت رحلته بالقطار الى الاسكندرية فرصة ليظهر الشعب عواطفه نحوه ، مماتكفى الاشارة اليه ، فلندع سعدا فى طريقه الى فرنسا ، لنعود مرة أخرى الى السودان الذى انفجر بالأحداث .

١١ اغسطس ـ بيان من الحكومة المصرية :

ولا نجد خيرا من أن نثبت هنا بيان الحكومة المصرية عن أحداث السودان ، حيث تظاهر طلبة المدرسة الحربية وأعلنت اورطة الجيش المصرى فى سكة حديد عطبرة تمردها ، فقد اجمل البيان هذه الأحداث التى وقعت يوم ٩ أغسطس وتصرف الحكومة ازاءها ، ورد فعل الانجليز ، وتلفت النظر الى ان سعد زغلول ، كان قد سافر الى فرنسا ، وقد شاءت حكمته ان يلوذ بالصمت فلا يعلق على الاحداث مكتفيا بما تقوم به الحكومة فى مصر ولما ضغطت عليه شركات الانباء فى باريس ان يقول شيئا اجاب : « بأن الانجليز يفهمون من الصمت ما لا يفهمونه من الكلام ولذا فهو يؤثر الصمت ، واليك بعد ذلك بلاغ الحكومة المصرية فى ١١ أغسطس وقد نقلنا ما حدث بعد ذلك من الانجليز من كتاب أستاذنا عبد الرحمن الرافعى وهو يسجل موقف انجلترا الثابت حيال السودان :

« فى يوم ١١ اغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة انه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا امام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى اثناء ذلك اخذت الذخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة وان قوة بريطانية احاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الاسلحة فى المساء وانه القى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل ان هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وابلغت الحكومة أيضا ان أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة واحدثت اتلافا وان فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وان هذه المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد . واتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد واشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديد فاطلق الجنود النار لقمع المظاهرة واسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا متأثرين بجراحهما واصابة احد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة باصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

أولا ـ الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدوافع اليها والاجراءات التى اتخذت في شأنها واخطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها .

ثانيا ـ ابلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندرة وكلفته بتبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات، وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب ايقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

« وان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وفى الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى :

أولا ـ « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانيا ـ ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

ثالثا ـ « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان » .

٣ اكتوبر ـ انقطاع المحادثات بين سعد وماكدونالد

منذ ولى سعد زغلول كرسى الوزارة وقد تصورت الأمة انها ستحقق أمانيها القومية التى تعلق الشعب بها وهى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وقد قوى هذه التصورات أن وصل الى الحكم لأول مرة فى انجلترا حكومة للعمال بزعامة راماى (رمزى) مكدونالد وان كان ذلك بمعاونة حزب الأحرار ولم يتردد سعد زغلول فى اعلان تفاؤله فى حفل أقيم لتكريمه (٢٥ يناير) وقد بادر المستر ماكدونالد فى تهنئة سعد زغلول بمناسبة افتتاح البرلمان المصرى وأعلمه أن الحكومة البريطانية مستعدة فى كل وقت للتفاوض مع مصر لحل الأمور المعلقة بينهما وقد كانت هذه الدعوة المفتوحة هى التى حملت سعد زغلول فى الشهرين الأولين من حكمه ان يلزم جانب لاعتدال فى تعبيراته وتصريحاته العلنية ، ولكنا رأينا كيف أن موضوع السودان كان هو الصخرة التى تحطمت عليها موجة التفاؤل ، وفترت حماسة سعد للمفاوضات وليس الا حادث الاعتداء عليه ما يبدو انه دفعه للتحرك ، فسافر للاستشفاء فى فرنسا ولا شك ان الاتصالات دارت بينه فى باريس وبين الحكومة الانجليزية ، وأخيرا غادر سعد زغلول باريس الى لندن فى ٢٣ سبتمبر مصطحبا معه مصطفى النحاس ، وبعض الموظفين والسكرتاريين ، ولم يشأ سعد زغلول ان يدخل فى مفاوضات رسمية اقتناعا

منه بعد أن ظهر من حكومة العمال ما ظهر ، انها ستنتهى الى فشل محقق فآثر ان يظل الأمر فى دائرة المحادثات فقابل المستر ماكدونالد فى مقر رئاسة الوزارة ١٠ دوننج ستريت) ثلاث مرات على انفراد فى أيام ٢٥ ، ٢٩ سبتمبر ثم جلسة أخيرة للوداع على ما يبدو فمنذ اللحظة الأولى لتلاقى الرجلين ظهر البعد بين موقف مصر وبريطانيا، فحيث تطالب مصر باستقلال مصر والسودان ، فقد كانت انجلترا تخطط لالتهام مصر والسودان معا ، ومن هنا فلم تعد المباحثات فى ٢٥ سبتمبر (مقابلة تحية القدوم) يتم الاتفاق فيها على جلسة تعقد بعد اربعة أيام (٢٩ سبتمبر) حتى كان كل شىء ينتهى فى (٣ اكتوبر) وقد التزم سعد زغلول الصمت المطلق وكان تصريحه الوحيد عن هذه المحادثات جملة مقتضبة « دعينا الى الانتحار فأبينا أن ننتحر » أما ما هو هذا الانتحار فهذا هو ما علمته مصر من :

الكتاب الابيض الذى اذاعته انجلترا فى ٧ اكتوبر :

وجه المستر ماكدونالد رسالة الى المندوب السامى فى مصر يطلعه على مجريات الأمور فى هذه المحادثات ونشر هذه الرسالة فى كتاب ابيض رسمى جريا على التقاليد الانجليزية ، واليك نص الرسالة .

« فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى سعد زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية من الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى أدعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل مسعى من دولة أجنبية أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأى طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

« أما فى شأن السودان فاننى الفت النظر الى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لايتفق مع كرامة مصر المستقلة فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين

الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك انه ما زل متمسكا بهذا الموقف » .

كان موقف سعد قويا سليما فى هذه المحادثات ، لذلك قال كلمته المأثورة : « لقد دعينا الى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » وكان هذا الموقف بلا مراء تصميما لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات ان تستهدف وزارته للتحدى من جانب الانجليز ومن جانب السراى ، وعاد الى مصر يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٤ .

١٥ نوفمبر ــ استقالة سعد زغلول :

ان التفاصيل الدقيقة لهذه الحقبة يراها أى باحث فى صحف هذا الزمان بعد ان أصبح للوفد جريدة مسائية هى البلاغ وفى مواجهتها تقف الأخبار والسياسة ويتوسط لاثنين الاهرام ، ولذلك فنحن لاستعراضنا هنا للاحداث نقفز إلى أهمها لنقف أمامه ومنذ فشلت المحادثات مع انجلترا بهذا الأسلوب ، فقد تقرر مصير حكومة سعد زغلول فلم يكن الملك احمد فؤاد ينتظر الا هذا فغنى عن البيان انه كان ضيق الصدر بسعد زغلول والحياة النيابية كلها ، ولكنه كان مغلوبا على أمره ، فحلفاؤه الانجليز كانوا يطمعون أن يكون سعد زغلول هو الذى « يسلمهم البضاعة » وهو تعبير شاع فى هذه الأيام وحفظناه فى وقتها ، فلما ان رفض تسليم « البضاعة » كما رأينا ، فقد علم أحمد فؤاد ان هذه هى فرصته لاسقاط حكومة سعد زغلول ، فشرع يخطط لذلك (ويتكتك) كما يقولون ، فلم يكد سعد زغلول يعود الى مصر فى عشرين أكتوبر، وتدل دلائل الانتخابات فى انجلترا على قرب سقوط حزب العمال ونجاح حزب المحافظين الذين يكرهون سعدا كراهة التحريم ، حتى دبر الملك احمد فؤاد ضربته ففوجئت البلاد وسط الذهول العام بطلبة الأزهر يعلنون الاضراب العام فى أوائل نوفمبر ، ويخرجون فى مظاهرة عارمة تهتف هتافا له معنى ومغزى (لا رئيس الا الملك) وكان هذا هو سر ذهول الشعب ، فقد كان طلاب الأزهر هم الصف الأول بين طلاب مصر الذين كان هتافهم « لا رئيس الا سعد » ولابد أن يكون الملك أحمد فؤاد قد بذل الكثير من المال والوعود من خلال رجله الجديد القوى حسن نشأت (وكيل الديوان) حتى يصل لهذه النتيجة، حقا لقد أشيع فى وقتها ان حكومة الشعب تقف فى وجه المطالب الأزهرية ، ولكن ذلك ما كان يكفى لحدوث ما حدث ، ومن هنا فقد اعتزم سعد زغلول ان يقدم استقالته .فهو كما صرح فيما بعد لا يستطيع العمل

وسط الدسائس ، وفى يوم ١٢ نوفمبر افتتح البرلمان فى دورته الثانية وسط الاحتفالات المألوفة ، ويبدو ان سعد زغلول كان فى انتظار تمام هذه الخطوة قبل أن يقدم استقالته ، اما هذه الدسائس التى كان يشير اليها فكانت فى تعيين الملك حسن نشأت الذى كان وكيلا لوزارة الأوقاف ويبدو انه كانت له يد فى تنظيم حركة الأزهر فنقله الملك الى وكالة الديوان الملكى وانعم عليه بوسام وذلك كله يوم ٨ نوفمبر اى عقب مظاهرة الأزهر ، وقد تم هذا النقل والتعيين بدون علم الوزارة ، ورأى فيه سعد زغلول مكافأة لحسن نشأت ومن هنا فقد انتظر سعد زغلول حتى افتتح الملك البرلمان فقدم له استقالته ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وعندما اذاع سعد زغلول النبأ فى المجلسين ، الف كل منهما لجنة طلبت من الملك رفض الاستقالة ، ولما كان الملك فؤاد احد دهاقنة السياسة فقد ادرك الصعوبات التى يمكن أن يكبدها له سعد زغلول اذا استقال فى هذه المناسبة فأعلن اعضاء المجلسين انه يشاطرهما الرأى فى رفض استقالة سعد زغلول ورأى سعد أن لا يسترد استقالته الا بعد أن يوافق الملك على أن تعيين كبار الموظفين فى الديوان الملكى لا يكون الا بموافقة الحكومة وكذلك منح الأوسمة والنياشين وذلك كله اعمالا لنص المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ووافق الملك على هذا الطلب ، فلم يسع سعد زغلول الا ان يعلن فى المجلسين يوم ١٧ ديسمبر انه سحب الاستقالة ، وعين على الشمسى وزيرا للمالية بدلا من توفيق الذى كان قد استقال (كجزء من الدسائس) وقد تم ذلك كله يوم ١٩ نوفمبر فى الصباح ولم يكن سعد زغلول يعرف بطبيعة الحال ان الدنيا سوف تتزلزل عليه فى المساء بل سوف تتزلزل على مصر كلها وتلقى عليها ظلا كثيفا مما يشبه أن يكون ردة فى حياتها السياسية ، وسيرغم سعد زغلول على الاستقالة فى ظروف سيئة بعد يومين اثنين

١٩ نوفمبر ــ مقتل السردار ــ السيرلى استاك باشا :

فى الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ خرج سردار الجيش المصرى (وحاكم السودان فى ذات الوقت) من مكتبه بوزارة الحربية، قاصدا بيته بالزمالك بعد انتهاء عمله اليومى ، فأطلق الرصاص عليه خمسة اشخاص كانوا متربصين له فى شارع الطرقة الغربية (سمى فيما بعد اسماعيل باشا أباظة) فأصيب اصابات خطرة ، افضت الى موته فى منتصف الليل التالى وقد فر الجناة ، ولكن قبض على السيارة وسائقها الذى كان ينتظر الجناة ، وقد كان هذا هو طرف الخيط الذى سيؤدى فى خاتمة المطاف الى القبض على الجناة بعد أن أعلنت الحكومة مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه للتوصل الى الفاعلين ، ولعل ذلك يطلعك على مدى انزعاج الحكومة لما حدث وقد ادرك سعد زغلول منذ سمع بالنبأ انه هو المقصود بهذه الرصاصة ، وقد احست مصر كلها بهول ما سوف يقع ، ولكن ما وقع بالفعل ، كان شيئا فاق كل تصور .

٢٢ نوفمبر ــ انذارات انجليزية تهدم الاستقلال :

شيعت جنازة السيرلى ستاك فى صباح يوم السبت ٢٢ نوفمبر ، وكانت جنازة رسمية كبرى بناء على طلب الانجليز ، فسار جميع المشيعين بملابس التشريفة الكبرى وبعد انتهاء الجنازة وفى الساعة الخامسة بعد الظهر قصد اللورد اللنبى فى مظاهرة عسكرية كبرى (قصد بها الارهاب) وكانت تتألف من خمسمائة خيال انجليزى من حملة الرماح ، وراحت تدك الارض بحوافر الجياد وصلت وعلى رأسها اللورد اللنبى الى مقر مجلس الوزراء حيث خاطب سعد زغلول بمنتهى الخشونة وسلمه انذارين ، احتوى احدهما على الفاظ لا اظن انها ذكرت من قبل فى أى تعامل بين حكومتين (يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة) وحتى بعد هذا العمر لا أستطيع أن انتفض من الغيظ ، وليس يعزينى ويهدىء من نفس لأمضى فى كتابة التاريخ ، الا أن كل هذه الاحداث مرت وانتهت وزالت الامبراطورية الانجليزية نفسها من الوجود ، واستقلال مصر والسودان الذى اريد ازهاقه بهذين الانذارين هو أحد حقائق اليوم .

وقد قيل فى وقتها ان الانذارين كتبا تحت تأثير الانفعال الذى نجم عن الحادث ولكن الطلبات الانجليزية الواردة فى الانذارين تقطع بانها كانت امورا مدروسة من قبل وكانت تتحين الفرصة لتنفيذها ، فلما قتل السردار بهذا الأسلوب رات انجلترا فرصتها فى ازهاق استقلال مصر واطلاق يدها فى السودان واليك نص الانذارين :

الانذار الأول

« دار المندوب السامى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ..

« يا صاحب الدولة أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : ــ الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان ، وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولاسيما فيما يتعلق

بالسودان ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو انهـا قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك تطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية .

١ ــ ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ ــ ان تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

٣ ــ أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ ــ ان تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .

٦ ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

٧ ــ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

« واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى » .

الامضاء : اللنبى (فيلد مرشال)

المندوب السامى

الانذار الثانى

« دار المندوب السامى ــ القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ » .

« يا صاحب الدولة ، الحاقا ببلاغى السابق اتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

١ ــ بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ ــ أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الاجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ ــ من الآن الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الاوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه .

وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : اللنبى (فيلد مرشال)

المندوب السامى

كيف تصرف سعد زغلول :

سنرى ان سعد زغلول قبل بعض المطالب التى رأى انها لا تغير واقع الامور وهى المطالب الأربعة الاولى ، ثم استقال بعد ذلك ، وفى هذا الوقت وكنت واعيا تماما لكل ما يجرى ، انتقدت سعد زغلول ، فما دام الرجل قد اعتزم الاستقالة فكان يجدر به ان لا يقبل شيئا ، ويترك لمن يجيئون بعده القبول ، اما اليوم وأنا أكتب للتاريخ وامامى الوثائق ، فلست استطيع الا ان أحيى شعور سعد بالمسئولية كما تتجلى فى رده على الانذارين ، بعد ان استجاب لما رأى امكان قبوله ، ولما رأى ما فى بقية المطالب من مساس بسيادة مصر وحقوقها فى السودان فقد رفضها بكل عزة وكرامة واليك هذا الرد :

« رياسة مجلس الوزراء القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى :

« يا صاحب الفخامة ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار امس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اتشرف بأن أرجو فخامتكم اولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة اخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه

الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتـداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسـئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالاجماع ، وذلك لأنهـا حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التـأكيد الذى تضمنتـه المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصـال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

« ان المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هى اقتفـاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعـة وفعـالة لهذا الغرض ، وان النتيجة المرضية التى أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنـا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

« على انه لاثبات ما أثارته هذه الجنـاية فى البـلاد من الأسف البليغ وارضـاء لحكومة صاحب الجـلالة البريطانيـة ، اتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة الف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

« اما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسـة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المـادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القـائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعـزل الضـباط .

« واما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فانى الاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأ.. سابقة لأوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفـاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية

« واخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقـرة السـابقة اتشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشـتراك البرلمان ، وعلى أى حال فان مذكرة الحـكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحـالى ، ولذلك

لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة ، واما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية انخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشـــأن .

« وانى لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجـلالة البريطانيـة ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أى حال فقد أملته علينـــا الرغبة الخالصة فى ابقـاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

« وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر ــ قبول استقالة سعد زغلول :

عقب ارسال هذا الرد فاتح ســعد زغلول الملك بعزمه على الاستقالة . ثم تبادل بعض الرســائل مع اللنبى فكان هذا الأخــير يرد بردود من نوع ما دار بين الذئب والحمل . وقدم سعد زغلول اســتقالته رســميا فى يوم ٢٣ نوفمبر ولكن يبدو أن التنسيق كان كاملا بين الملك والمندوب السامى البريطانى ، ولما كان لايزال فى جعبة اللورد اللنبى اجراء يكيد به سعد زغلول ومصر كلهــا من ورائه فقد أصــدر أوامره للجيش البريطانى باحتلال الجمارك فى اسكندرية ، فعاد سعد زغلول يطلب من الملك قبول استقالته ، وهنا وهنا فقط قبل الاستقالة واليك نصوص ذلك :

« مولاى . تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شــفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليها ، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاســتعفاء والححت فى قبولهـــا ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا وردنى خطــاب من فخــامة اللورد اللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان :

اولا ــ بأن تخرج من السودان جميــع الضباط المصريين والوحـــدات المصرية المعنة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا ــ انها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مالا نهاية .

« وزاد بانه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومتــه لحماية مصــالح الأجانب فى مصر وبانه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة الف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

« ثم تشرفت بمقابله جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء ، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنـــابه.بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية .

« ازاء هذه الاعتداءات المكررة على استقلال البـــلاد وحقوقهـــا لا يسعنى الا الالحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالاسراع فى قبول الاســـتعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البـــلاد من الشرور المتواليـــة ، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم » .

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

(سعد زغلول)

٢٤ نوفمبر ـ تأليف وزارة احمد زيور :

ليس ادل على أن كل شيء كان يســـير بتنسيق بين الملك أحمـــد فؤاد والمندوب السامى ، انه فى نفس الوقت الذى قبلت فيه استقالة ســـعد زغلول ، كانت وزارة جديدة تتالف برئاســـة احمـــد باشا زيور رئيس مجلس الشيوخ ، ولابد أن يكون الملك فؤاد قد استغل شعور سعد زغلول بالمســـئولية وضرورة عمل كل شيء ممكن لاخراج مصر من هذه الأزمة فحصل منه على موافقة على تولى أحمد زيور الوزارة ، والوعد بتأييدها فى مجلس النواب بل وذهب ســـعد زغلول الى الحد الذى جعـــله يقبل انضمام بعض الوفديين المتهورين الى وزارة زيور ؛ وعنـــــدما اجتمع مجلس النواب فى يوم ٢٤ نوفمبر ليحتج على انجلترا مرددا ما قاله سعد زغلول فى رده على اللنبى ، وقف سعد زغلول فى هذه الجلسة وشرح التصريح التالى :

« بما اننـــا لم نستعف من الوزارة الا لأجل المصلحة العـــامة فانى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس أن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البـــلاد أى المصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا لخدمتها » .

ولكن الأمر كله كان قد سوى بليل كما قدمنـــا ليس فقط بين الملك والمنـــدوب الســـامى ، بل هذا الأخير وبين حكومتـــه التى كانت قد ضاقت بالحركة الوطنية فى مصر والسودان فرأت أن تضربها مستغلة هذا الحادث وقد صرح اللورد اللنبى بعد ذلك بسنوات كان قد أحيل فيها على التقاعد ، ان نص الانذارين كانا فى مكتبه قبل الحادث بمدة طـــويلة لاستخدامهما ، فلمـــا أن وقع حادث مقتل السردار ، لم يزد اللنبى الا أن زاد على احدهما بعض العبارات القاسية .

وتألفت وزارة زيور :

وعلى الرغم من أن وزارة زيور قد تألفت فى أخريات عام ١٩٢٤ وقـــد جرينا فى هذه الموسوعة على تناول السنين سنة بعد أخرى ؛ ولكننا نسمح لأنفسنا أن نخرج عن هذه القاعدة هنا بأن نختم احداث هذا العام عند هذا القـــدر فنثبت ذكرياتنـــا

الشخصية لما فيها من وصف بعض الأجواء التى كانت تدور فى ظلهـــا الأحـــداث ، مرجئين الحديث عن وزارة زيور الى العام القـــادم عام ١٩٢٥ ذلك ان حكومة زيور تؤلف وحدة منذ قامت حتى سقطت ، ويمكن وصف عهد هذه الحكومة بانها نكسة وردة ، حاولت فيها انجلترا أن تســـترد الأرض التى فقدتها وحاول الملك بالتبع ان يقوى سلطانه ، جاعلا من نفسه مرجع الامور كلها .

ذكريات خاصـــة :

سافنصر فى ذكرياتى على ما يتصل بالتـــاريخ من حيث الجو العـــام الذى كنا نعيش فى ظله وذكر بعض المعالم والأسعار .

وسأقسم ذكرياتى عن عام ٢٤ الى قسمين فلا اتحدث الا عن صيف ١٩٢٤ ذلك انه بعد ذلك كنت قد حصلت على شـــهادة الابتدائية وبالتالى التحقت بالمدرســـة الخديويه الثانوية وسوف أرجىء الحديث عنها حتى الصيف القـــادم صـــيف عام ١٩٢٥ وقد تحدثت عن شتى المناشط التى زاولناها أنا وصديقى سيد فتحى رضوان وكيف تعددت هذه المناشط ما بين دينية وأدبية ورياضية وكيف تنوعت الرياضة من كرة القدم حتى المصارعة والملاكمة ، ولكن فى صيف ١٩٢٤ كان نشاطنـــا (أو نشاطى انا على الاكثر) قد تصاعد بشكل حاد فى ميدان التمثيل والمسرح ، وقد أدى ذلك الى ترددى على مسرح حديقة الأزبكية حيث كانت فرقة عكاشة تقوم بالتمثيل ، وكان طلعت حرب مؤسس بنك مصر هـــو مؤسس شركة ترقية التمثيل العربى ، وكانت هى التى انشأت تياترو حديقة الأزبكية وانشأته على الطراز العربى ، وكان بيت الشعر الذى صاغه أحمد شوقى الشاعر .

انمـــا الأمـــم الأخـــلاق ما بقيت

فان همـــو ذهبت أخلاقهـــم ذهبـــوا

وكانت صلتى بهذا المسرح على ما قدمت جاءت نتيجة تعرف والدى الى رئيس حسابات فرقة عكاشه فكنت أقصده وكان يمكننى من مشاهدة المسرحيات ، ولقد ذكرت كيف كان يفتننى كل ذلك ، فلا عجب أن تحول (حوش) بيننـــا الى مسرح نمثل عليه ، وكان ثمة مسرحيات الشيخ سلامه حجازى مطبوعة فكنا نمثل مشاهد منهـــا ، ومازلت اذكر بعـــد هـــذا العمر الطويل بيتا من الشعر يجرى على لسا صـــلاح الدين .

ان لم أصـــن ملـــكى بمهنـــدى

فلســـت اذن صـــلاح الـــدين

ولما كانت أغانى الشيخ سلامه حجازى وأناشيد الشيخ سيد درويش ، تجرى على كل لسان فقد كنت واحدا ممن يحفظون هذا الأغانى والأناشيد وكان يطلب منى أن أغنيها اينما ذهبت ، فكنت استجيب للطلب ، وسرعان ما أكدت مكانتى فى بيت

صديقى سيد فتحى رضوان بسبب هذه الأغانى ، ومازلت أذكر كيف صعدنا فى ليلة قمرية الى سطوح المنزل واقمنا حفلة سمر أشركنا فيها جيران المنزل وكانوا على سطوح منزلهم الملاصق .

وكان قد دخل فى حياتى شخصية جديدة لطيفة هى سيد فؤاد المناسترلى ، وعائلة المناسترلى من أشهر واكبر العائلات القديمة من أيام الحكم العثمانى ، وبمجرد شرائنا لبيتنا الجديد أصبحنا جيرانا لهم ، ولكن بطبيعة الحال كانوا من الغنى والضخامة بحيث لا نختلط بهم .

ولكن بعد أن وصلت الى السنة الرابعة ، وكان مكانى فى (رابعة أول) وقد اختص بتدريس اللغة الانجليزية (حسين أفندى سليمان) وكان مشرفا على فريق كرة القدم . ومن هنا كان (سيد فؤاد المناسترلى) طالبا فى هذا الفصل الذى كان يضم اعضاء فرقة كرة القدم الذين وصلوا الى السنة الرابعة وتصادقنا انا وسيد فؤاد واصبحت اتردد عليه فى (السراى) كل يوم نفريبا ، ولم يكن لعب الكرة ، ولا مجلس سيد فؤاد هو الذى يجذبنى ، قدر ما كانت تجذبنى (صينية العشاء التى كانت نرسل لسيد كل ليلة وعليها ما لذ وطاب بحيث كانت الوان الطعام لا نقل كل مرة عن اربعة أو خمسة أصناف ، وكان ذلك كله جديدا على ولكى تكمل صورة هذه الأيام ، فقد حدث أن تزوجت احدى شقيقات سيد فؤاد وأذكر اننى رايت فى هذه المناسبة شيئا كنت اسمع عنه ولم أره وهو « البدرة » وهى نقود كانت تنثر على راس المدعوين اثناء « زفة العروسة » ولما كان الزمن قد تغير فلم تكن هذه (البدرة) من الدنانير أو الجنيهات الذهبية ، ولكنها كانت قطعا فضية من ذوات القرشين ولكنها طليت بالذهب لتحدث التأثير فى الوهلة الأولى ، ولقد استطعت ان أجمع عشر قطع على الأقل ، لاننى استنكفت أن اتزاحم على التقاطها فأكتفيت بما وقع تحت قدمى وفى هذه الليلة سمعت مغنيا على النظام القديم (نظام التخت) حيث كان يقام المغنى ومن معه (دكتين) مرتفعتين ، وكان مطرب تلك الليلة « عبد اللطيف البنا » .

وعلى ذكر المطربين والمغنين ، فقد كانت المرة الأخرى التى شهدتها ، كانت لام كلثوم وكانت شهرتها قد بدات تذيع ، وعلمنا انها ستغنى فى أحد الافراح فذهبنا للاستماع اليها ، وكانت لا تزال ترتدى « العقال » وكان والدها وبقية أفراد أسرتها يساندونها ويؤلفون بطانتها .

على أن بيتنا شهد بدوره حفلات غنائية فقد كان لى عم (محمد أفندى حسين) ناظر وقف فى احدى قرى مدينة السنبلاوين ، وكان الشيخ المقرىء (المرتب) يدعى الشيخ صادق فكنا نقيم (والدى) حفلات ينشد فيها الشيخ صادق المدائح النبوية وكنت أطرب لها كل الطرب .

وفيض الذكريات لا ينتهى ولكنى اختار ما يصور الجو ، وثمة حادثة لا مناص من ذكرها ، فقد كان بحوش منزلنا « مندره » وسكنها أحد زملائى الطلبة وكان يدعى « عبد الجليل شلبى » من بلدة وردان من بلاد الجيزة وقد دعانى لأمضى بضعة ايام فى بيتهم بالفلاحين فى أجازة نصف السنة ، واذكر اننى خشيت ان لا يأذن لى والدى فسافرت بدون اذنه ، ولما عدت اخذت (علقة سخنة) .

على الكسار :

على أننى ابقيت أهم عنصر دخل فى حياتى فقد تصادف أن المزين (الحلاق) الذى كنت اتعامل معه له صديق (متعهد حفلات) اى يستأجر حفلة مسرحية بقدر معلوم ثم يوزع تذاكرها ، وكان متخصصا فى حفلات الكسار وكان يعرض بعض التذاكر عند الحلاق ، وكنت احصل على تذكرة من كل حفلة (بالنقد طبعا) وهكذا اصبحت زبونا دائما لمشاهده حفلات على الكسار وأصبحت أعرف رواياته من امثال « البربرى فى الجيش » « وعثمان حيختش دنيا » وكان مسرح الكسار فكاهيا (شخصية الكسار) وغنائيا (الشيخ حامد مرسى) واستعراضيا (فرق انشاد ورقص) .

وهكذا حاصرنى التمثيل المسرحى من كل جانب ، فلا عجب أن أصبح هوايتى الوحيده ، ولكنى أدع تفصيل ذلك للعام القادم .

واذا جاز لى أن استنتج من اهتماماتى واهتمام اقرانى بشىء ، فهو انصرافنا عن السياسة باعتبارها محور حياتنا .

ديسمبر ١٩٢٤ ثم عام ١٩٢٥

تأليف وزارة زيور :

فى يوم ٢٤ نوفمبر وهو نفس اليوم الذى قدم فيه سعد زغلول ما يدل على اصراره على الاستقالة التى قدمها فى اليوم السابق وفى ذات اليوم تشكلت وزارة زيور باشا بعد قبول استقالة سعد زغلول مما دل على أن كل شيء كان مرتبا مع سعد زغلول نفسه ، الذى كان قد فقد توازنه (فيما يبدو) فشارك فى مسئولية تأليف الوزارة الجديدة بحيث لم يوافق على اختيار رئيسها الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ وكان يذاع ان ميوله ودية . بل لقد حرص سعد زغلول على ان يظهر مدى استعداده لتأييد الوزارة الجديدة ، فقبل ان يدخل وكيل مجلس النواب الوفدى المنتخب أحمد محمد خشبة (بك وباشا فيما بعد) وزيرا مؤقتا للحقانية والمعارف وعثمان محرم وزيرا للاشغال .

٣٠ نوفمبر وأول ديسمبر – استقالة الوزيرين :

على انه لم يمضى اسبوع واحد حتى كان الوزيران الوفديان يستقيلان ، ودل ذلك على أن سعد زغلول نفسه ، كان فى حاجة الى هذا الأسبوع كى يلتقط انفاسه ، ويدرك حقيقة هذا الذى يجرى امامه وحقيقة أبعاده ، وانه ليس فقط هدما لكل ما حصلت عليه مصر فى تصريح ٢٨ فبراير بل محاولة من انجلترا لا عادة الساعة الى الوراء وكان ثورة سنة ١٩١٩ لم تقع ، وعلى البلاد ان ترضى بالذل والامتهان على أيدى الانجليز .

وبالغ الانجليز فى تصرفاتهم ، وبالغت الوزاره المصرية فى الاستسلام والرضاء بتنفيذ اتفه نزوات أى انجليزى حتى ولو كلف ذلك مصر الكثير ، ولقد احتمل سعد زغلول واحتمل الشعب معه هذا البغى والطغيان لمدة ثلاثة أو اربعة ايام ، ولكن ذلك لم يزد الأمر الا سوءا ، وتفتحت شهية الاستعمار أكثر وأكثر ، وتفاقم بغى وطغيان أى موظف انجليزى أو اجنبى ، وساعد ذلك كله على ان يذهب الروع عن سعد زغلول والشعب ، فكان التقاط الانفاس والتنبه لهذا الذى يجرى ، فكان الموقف تم المواجهة كما تمثلت فى استقالة هذين الوزيرين ثم استئناف النضال ، ولنبدأ القصة من أولها .

وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه :

لخص زيور باشا برنامج وزارته فى خطابه المرفوع الى جلالة الملك يعلن فيه قبوله لتشكيل الوزارة ، فى جملة واحدة وهى « انقاذ ما يمكن انقاذه » وهو تعبير

اريد به تخفيف الواقع الذى جاءت وزارة زيور بالاتفاق بين المندوب السامى والملك (وسط ذهول سعد زغلول) لتحقيقه وهو « تسليم ما يجب تسليمه » ولذلك ففى المدة من مساء ٢٤ نوفمبر حتى أول ديسمبر (استقالة الوزير الوفدى الثانى) كانت قد حدثت الاهوال التالية :

١ ـ ٢٥ نوفمبر :

تأجيل مجلس النواب شهرا ، وعلى الرغم من أن الوزارة وعدت بأن تقدم برنامجها لمجلس النواب ، فقد كان اول عمل لها هو تأجيل انعقاد مجلس النواب شهرا ، وسنرى انها ستحله بعد هذا الشهر .

٢ ـ ٢٧ نوفمبر :

اعتقال عضوى مجلس النواب الوفديين البارزين مكرم عبيد، وعبد الرحمن فهمى، ثم محمود فهمى النقراشي الذى كان وكيلا لوزارة الداخلية ، وقد تلت هذه الدفعة الاولى ، دفعة ثانية لنواب مثل (شفيق منصور) ومصطفى القاياتى وراغب اسكندر وحسن ياسين وغيرهم ، ولم يكن مجرد القبض على هذا النفر وهم متمتعون بالحصانة النيابية ، هو موضع الشذوذ ، بل أن القبض عليهم تم بمعرفة الجنود البريطانية ، ولما احس الانجليز مدى هياج الراى العام سلموا المقبوض عليهم للسلطات المصرية .

٣ ـ ٢٨ نوفمبر ـ السودان ـ السودان :

لم يكد حادث اغتيال السردار يحدث حتى كان هم انجلترا الأول هو الانفراد بالسودان كما راينا ، ولذلك فقد وجه هدلستون باشا نائب حاكم السودان وقتئذ تعليماته للجيش المصرى المرابط فى السودان بالعودة الى مصر وانه أعد القطارات اللازمة لذلك وحدد وقت التحرك ، ولكن قيادة الجيش المصرى رفضت الانصياع لهذا الامر وقالوا بأنهم لا ينفذون الا اوامر حكومتهم المصرية ، وما أصدق المثل القائل (قالوا الكذاب ـ أو الحرامى « أحلف » قال جاء الفرج) فلم يكن أيسر على الانجليز بان يأتوا بهذا الامر ـ واصدر الملك اوامره لوزير الحربية صادق باشا يحيى ، وقامت بالاوامر طائرة انجليزية تحمل ضابطا مصريا وهو أمين هيمن الذى ابلغ ضباط الجيش المصرى فى السودان (بكل شهامة) ان جلالة الملك يأمرهم بالعود الى مصر ، وانصاعوا للامر وبدأوا فى الانسحاب ، ولكن ذلك لم يتم بدون أحداث أرتكبت فيها انجلترا ما يندى له الجبين ، مما سوف نشير اليه بعد تعداد هذه الاحداث .

٤ ـ ٣٠ نوفمبر ـ قبول جميع المطالب :

وفى الثلاثين من نوفمبر رأت حكومة انقاذ ما يمكن انقاذه أن تختصر الطريق وان تسلم كل شيء فارسل زيور باشا خطابا الى المندوب السامى ، هذا نصه :

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالهـا الى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اخلاء جمرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لهـا ، فأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى ابلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية **قبلت هذه الشروط بأكملها** بدون قيـد مذعنة فى ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفـاهم ـ وتفضـلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ :

قبلت الوزارة المطالب كلهـــا بدون قيد أو شرط وسحبت انجلترا جنودها من جمرك الاسكندرية يقول عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » : فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم فى أرجاء البلاد .

اطلاق يد المستر كين بويد ورسل باشا :

وكان فى الحكومة المصرية موظفان انجليزيان يهيمنان على وزارة الداخليـــة ، أحدهما هو « المستر كين بويد » مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخليـة ، فأطلقت يده فى كل ما يتعلق بشئون الداخلية ، فكتب يخاطب المديريين مبـاشرة متخطيـــا وزير الداخلية ، ومقررا انه انما يتلقى تعليماته من المنـــدوب السامى البريطـانى واليك ما قال :

أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب الى سـعادتكم اتخـاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح الأجانب فى دائرة اختصاصكم ... الى آخره .

وقد ظل كين بويد هذا هو الذى يسيطر على وزارة الداخلية بشكل أو بآخـر حتى عام ١٩٣٣ عندما بدأت جهادى فى حركة مصر الفتـاة ، فقد هددنى وحذرنى ، ولولا خوفى من أن أخرج عن السياق لأثبت المناقشة التى دارت بينى وبينه وحسبى أن اثبت قولى له : اسمع يا مستر كين بويد ، اذا كنت تستطيع شنقى الآن وأنا لا أزال صغيرا فى أول الطريق فلا تتردد ، لأنه اذا ضاعت منك هذه الفرصة وتركتنى حتى أنمو وأقوى ، فلن أتردد أنا فى شنقك وقد ضحك الرجل وقتها ، ولكننا لانزال فى عام ١٩٢٤ حيث عاد الرجل الى كامل سطوته عقب مقتل السردار .

أما الموظف الانجليزى الثانى فكان هو « رسل باشا » حكمدار بوليس القاهرة ، فقد كتب لمأمورى الاقســـام انه المرجع الرئيسى لهم ، وان عليهم أن يتلقوا منـــه

التعليمات وأن ينفذوها . وهكذا عادت الأمور الى أسوأ مما كانت من حيث تحكم الانجليز فى كل شىء ، كبر أو صغر .

٩ ديسمبر – تعيين اسماعيل صدقى وزير للداخلية :

راينا كيف ان الوزارة سارعت غداة تشكيلها بارجاء انعقاد البرلمان شهرا ، ينتهى فى ٢٤ ديسمبر ولكن كان من الواضح ، ان الوزارة كانت قد بيتت النية على حل مجلس النواب منذ اللحظة الأولى ، ولكن نظرا لأن الامور كانت تتم بالاتفاق مع سعد زغلول فقد رئى الاكتفاء بالتأجيل ولكن بتوالى الأيام ، وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين بدأت هذه النية تزداد وضوحا ، وكشفت عن نفسها بطريقة جلية يوم ٩ ديسمبر اذ صدر مرسوم بتعيين اسماعيل صدقى باشا وزيرا للداخلية ، وهو احد اساطين حزب الأحرار الدستوريين ، الذين لم يترددوا لحظة فى اعلان سخطهم على مجلس النواب ، فكان ذلك ايذانا بحل مجلس النواب ولكنهم لم يكونوا فى عجلة من امرهم ، اذ كانت لا تزال امامهم أيام ، وفى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل السياسية ، وكان فى ذلك الوقت أحد محاور الأحرار الدستوريين الكبرى ، لم يخف امتعاضه فى دخيلة نفسه ، أن يكون أحد أقطاب الأحرار الدستوريين ، ممن يكيدون للحياة النيابية الوليدة ، ولكن زملاءه فى الحزب على حد قوله استطاعوا أن يسكتوه بما فعلته الأغلبية الوفدية بهم وبحزبهم ، وبه هو شخصيا .

٢٤ ديسمبر – حل مجلس النواب :

كان البرلمان هو المقصود منذ اليوم الأول لتأجيله ، وقد جاء تعيين اسماعيل باشا صدقى (الذى تخصص منذ هذا الوقت لمحاربة الوفد) دليلا على ذلك ، ولهذا فقبل أن ينتهى موعد تأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد صدر مرسوم بحل البرلمان فى يوم ٢٤ ديسمبر ودعوة البرلمان الجديد للانعقاد يوم ٦ مارس ، على أن تجرى الانتخابات الجديدة قبل هذا الموعد بطبيعة الحال .

على أن الحكومة ارادت أن تظهر استهانتها بالدستور والقانون ، وانها ستفعل ما تشاء لتنفيذ ارادتها ، وكان مجلس النواب المنحل قد أصدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو يلغى قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٢٣ والذى كان يجعل الانتخابات على درجتين ، الدرجة الأولى وينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا عنهم ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب ، فلما جاء مجلس النواب ألغى هذا القانون واصدر قانونا جديدا ينص على الانتخاب المباشر (على درجة واحدة) وعندما حلت الوزارة مجلس النواب دعت المندوبين الثلاثين الى انتخاب المجلس الجديد ، ولكن لما كانت الوزارة ، لا تريد هؤلاء المندوبين وقد كانوا يعودون (آليا) بمجرد عودة القانون الجديد الى الحياة ، كما تقضى نصوصه ، ولكن الحكومة قررت انتخاب مندوبين جدد ، اى انها الغت قانونا قائما ، واعادت قانونا ملغى

دون أن تأخذ بكل أحكامه ، وقد كان هذا الاستهتار بالدستور والقانون مقدمة لما سوف يقع .

وانتهى عام ١٩٢٤

وهكذا انتهى عام ١٩٢٤ بنكسة رهيبة ، فهذا العام الذى ابتدأ وسط الآمال المشرقة والذى ترجمت فيه « حكومة الشعب » ثورة سنة ١٩١٩ ونقلتها الى الحكومة وتصرفاتها ، انتهى وقد حل البرلمان ، فلم يعد للشعب نواب ، وفى دست الحكم وزارة من أسوأ ما عرفت مصر من وزارات ، وقد عاد الانجليز الى ذروة غطرستهم ، ولولا أن مصر ليست بذات فائدة لهم بعد ان أعلنت فى ثورة ١٩١٩ أن لحمها مر لضموها صراحة الى ممتلكاتهم ، ولكن لعابهم كان يسيل بالأكثر على السودان فوجهوا اليه أكبر جهودهم وضاعفوا اجراءاتهم لفصله عن مصر لينفردوا به ، وقد رأينا كيف عملوا على اجلاء الجيش المصرى ، وكان يمكن أن يتم ذلك فى يسر وهدوء، مما يقرب الانجليز من تحقيق أهدافهم ، ولكن أبت مشيئة الله الا أن يفضحهم ويزلزل الأرض تحت أقدامهم .

ماذا حدث فى السودان ؟

طالما قلنا وكررنا أن عام ١٩٢٤ كان عام ثورة السودان على انجلترا وقد تكررت الاحداث الدالة على ذلك ، ولكن أخطر هذه الاحداث على الاطلاق ، كان عندما ترر الانجليز طرد الجيش المصرى من السودان ، فقد تصدت أقسام من أورطة الجيش المصرية السودانية ، فحاولوا أن يقاوموا بالقوة المسلحة انسحاب الجيش المصرى فى ٢٧ نوفمبر واشتبكوا مع القوات الانجليزية فأسقطوا منهم من أسقطوا وتحول الأمر بالنسبة للانجليز الى مسألة حياة أو موت ، وكان العساكر السودانيون قد تحصنوا بمستشفى القوات المسلحة ، فما كان من الانجلز الا أن دكوا المستشفى دكا بالمدافع ، فانهارا على ن فيه من المرضى ، وهو عمل فى منتهى الوحشية والبربرية فالمستشفيات لا تهدم لأن بعض الثوار يحتمون بها ، ولو تركوا وشأنهم لما كان لهم كبير خطر ، ولكن الانجليز انتهزوا الفرصة ليعطوا السودانيين درسا ولكن أحمد الله أن السودانيين ، وعوا الدرس الصحيح وهو أن لا يأمنوا أبدا الى جانب الانجليز الذين يتحولون فى الوقت المناسب الى وحوش وبرابرة .

١٩٢٥

١٠ يناير ١٩٢٥ - تاليف حزب الاتحاد.

انتهت سنة ١٩٢٤ وبدأت سنة ١٩٢٥ وقد بدات معالم النكسة تتحدد ، فقد ظهر جليا ، أن الانجليز عندما ضاقوا ذرعا بحكومة الشعب (سعد زغلول) وبالحكم النيابي الدستورى ، لجأوا الى حليفهم التقليدى فى مصر وهو الملك احمد فؤاد الذى لم يكن يهمه الا أن يضاعف سلطانه الشخصي فى شئون البلاد ، فحل البرلمان ليجيء ببرلمان جديد على هواه . ولم يتسأ أحمد فؤاد ان يكون « ضرب الوفديين » لحساب الانجليز والأحرار الدستوريين ، وانما لحسابه الشخصى ، ففكر وخطط ، او بالأحرى خطط له حسن باشا نشأت ، أن يؤلف حزبا ، يكون مرجعه هو الملك شخصيا ، ولكن من خلال حسن نشأت وعن طريقه فكان العمل على انشاء « حزب الاتحاد » واذيع وأشيع فى طول البلاد وعرضها ، ان هذا الحزب هو حزب الملك خاصة : ولسنا هنا بصدد مناقشة أن الملك يجب أن يكون فوق الأحزاب فولاء كل مصرى هو للملك الذى يقرر الدستور « أن ذاته مصونة لا تمس » وهو لا يمكن أن يكون الا اذا ظل رمزا لمصر كلها (ناقشت كل هذه النظريات فى تحقيقات السابقة معى فيما بعد) ولكننا نتحدث الآن فى عام ١٩٢٥ حيث كان هذا هو اتجاه الملك أحمد فؤاد وراح حسن باشا نشأت ، يخطط له بنجاح .

حزب الاتحاد

اجتمع من أريد لهم أن يكونوا مؤسسى الحزب بفندق « سيمرميس » يوم ١٠ يناير واختاروا لرئاسته يحيى باشا ابراهيم ، واطلقوا على الحزب اسم « حزب الاتحاد » وتألف المؤسسون من أفراد انسلخوا من الهيئة الوفدية ومن الأحرار الدستوريين على السواء ، ومن هنا يحدثنا الدكتور هيكل فى مذكراته على الحرج الذى أحس به منذ اللحظة الأولى لتاليف الحزب وقد رأى الكثيرين من اساطين الأحرار الدستوريين ينضمون الى هذا الحزب الجديد ، وحدثنا بالاكثر عن حرجه لصيرورة صديقه وزميله فى تحرير السياسة وهو الدكتور طه حسين هو من اختير ليكون الرئيس الفعلى لجريدة الاتحاد التى قرر الحزب تأسيسها لتكون لسان حال الحزب ، وقد ذكرت « الرئيس الفعلى » ذلك أن الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ذكر فى كتابه أن مؤسسى حزب الاتحاد قد اختاروا الاستاذ عبد الحليم البيلى ليكون رئيسا للتحرير الرسمى ، والدكتور حسين هيكل فى هذه المسألة حجة الحجج فالدكتور طه حسين صديقه وكان زميله فى تحرير السياسة ، وهو يحدثنا عن الحرج الذى أحسه وظل يحسه ، وليس هذا بالأمر الجديد فى حياة الدكتور طه حسين ، فقد كان يكتب وهو طالب فى اللواء (الحزب الوطنى) وفى الجريدة (حزب الأمة) فلا جديد فى أن ينفصل طه حسين من جريدة السياسة ليشرف على الاتحاد ، وغنى عن البيان أن بدأ حزب الاتحاد متحالفا مع حزب الأحرار الدستوريين ، يجمعهما العداء السعديين ، او بالأحرى الوفد وسعد زغلول ولكنا لن نلبث أن نرى الاحرار

الدستوريين يدفعون الثمن باهظا ، ولكن كما اعتدنا ان نقول : لا نسبق الحوادث .

حتى آخر يناير :

فلندع الملك احمد فؤاد مشغولا بتوطيد سلطانه ، والأحرار الدستوريين يعملون على أخذ الثار من السعديين ، ومن الحياة النيابية التى يعتبرونها من صنعهم ، فلم يغنم منها الا سعد زغلول ، لندع كل هذه الخلافات بعد أن زاد حزب الاتحاد نغمه ، ولنرجع الى المستفيد الاكبر من كل هذا! وأعنى بهم الانجليز فقد كانوا لا يضيعون يوما واحدا ، بل ساعة ، دون العمل فى سبيل تحقيق برنامجهم الذى أصبح ينلخص في هدف كبير وهو « فصل السودان عن مصر » تمهيدا لابتلاعه .

تعيين حاكم جديد للسودان :

وكان يمكن ان يعينوا بجرة قلم حاكما للسودان من الحكومة الانجليزية مباشرة ، ولكنهم رأوا أن يحتفظوا بالمظاهر من ناحية ، وأن يبقوا صلة مصر بالسودان من الناحية الرسمية لتظل تدفع ما قد يحتاجه السودان ، وعلى هذا الاساس عينوا حاكما جديدا للسودان فى أواخر العام المنصرم اى فى شهر ديسمبر ، وهو « السير جوفرى اورشر » وكان حاكما لأوغندا ، وجعلت تعيينه بمرسوم من ملك مصر حسبما جرت العادة ، بينما عمدت من الناحية العملية للاقدام على الخطوة التى تفصل السودان عن مصر وذلك بانشاء :

قوة الدفاع السودانية المنفصلة عن مصر :

أعلن الحاكم الجديد فى أوائل يناير فى منشور رسمى انشاء قوة دفاع عن السودان من السودانيين لتحل محل الجيش المصرى بعد انسحابه وتدين فى ولائها لحاكم السودان .

واليك نص المنشور :

عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى أنا السير جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى : ــ

بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى انشاء قوة للسودان وبما انه من المرغوب فيه ازالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبا الى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى : ــ

أولا : تسمى القوة الجديدة المراد انشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام .

ثانيا : يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا : بما أن الحكومة المصرية غير قادرة بعد الآن على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من راى فيهم الجدارة فى خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لاصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم الى أولئك الضباط .

رابعا : عند اصدار البراءات الجديدة تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى .

ولاء ضباط السودان

ولقد رأينا فى كل ما مضى كيف كانت مشاعر السودانيين هى ذات المشاعر المصرية فوقفوا فى وجه الخطط الانجليزية الى حد الاشتباك المسلح ، وبنفس الروح رفض عشرات من الضباط السودانيين أن يقسموا يمين الولاء لحاكم السودان ، وجاءوا الى مصر فاستقبلتهم بالترحاب والحقتهم بوظائف مصرية مدنية وعسكرية .

أول فبراير — تعديل الدوائر الانتخابية :

صدر مرسوم يهيىء لتزوير الانتخابات القادمة وتوجيهها لخدمة السلطة ، ويقضى هذا المرسوم الجديد بتعديل ١٠٦ دائرة من أصل مجموع الدوائر الانتخابية وعددها ٢١٤ دائرة ، ولابد من كلمة توضح معنى تعديل الدوائر الانتخابية ، وكيف يستخدم لانجاح أشخاص واسقاط أشخاص على ضوء ما ظهر من نتائج سابقة ، فكل دائرة انتخابية ، تتألف من عدة دوائر فرعية ، فاذا أظهرت الانتخابات التى تمت قوة أى مرشح الكاسحة فى احدى هذه الدوائر الفرعية ، فباخراجها من دائرته الانتخابية فانه يفقد سندا قويا ولنضرب لذلك مثلا ، فان بلدة أى مرشح فى الانتخابات فان كل أصواتها تقريبا تذهب للمرشح ، فاذا ضمت هذه البلدة الى دائرة انتخابية أخرى ، خسر المرشح الذى يقيم بها أصوات الناخبين التى كانت مضمونة ، وهكذا ولقد عدلت الدوائر طبقا للمرشحين الذين سينافسون مرشحى الوفد .

يقول عبد الرحمن الرافعى فى « أعقاب الثورة » وكان اسماعيل صدقى هو أول من استن هذه السنة السيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها حتى يوم القيامة، أما الدكتور حسين هيكل ، والذى ينتمى اسماعيل صدقى الى حزبه فيقول ان الرجل (أى اسماعيل صدقى) كان فى لهفة لأن يصبح رئيسا للوزارة باثبات كفاءته فى كيف يحارب الوفديين .

ودار الحديث عن هزيمة الوفديين المقبلة وعزل من عزل من رجال الادارة ، ونقل من نقل ، وهدد من هدد ، ودارت المعركة الجديدة حول أن من يختار نائبا سعديا فذلك معناه عدم الولاء للعرش أولا وتعريض البلاد الى مالا تحمد عقباه ثانيا .

١٢ مارس ـ اجراء الانتخابات :

وأجرت الحكومة الانتخابات ، بعد أن فعلت الممكن وغير الممكن ، لانجاح مرشحى حزبى الاتحاد والاحرار الدستوريين ، فى يوم ١٢ مارس ، ولم تكد النتائج تعرف حتى كان الوفد قد حصل على الأغلبية (١١٦) وذلك فى مقابل (٨٧ مقعدا) حصل عليها حزبا الحكومة والمستقلون ، ولكن لما كان اسماعيل صدقى وحسن نشأت ، لا يزالان يحملان فى جعبتيهما الكثير من الكيد والتدليس ، فقد اذاعت الحكومة بيانا فى ١٣ مارس تعلن فيه انها حصلت على الأغلبية ، وأنها ستعيد التشكيل على ضوء ما اسفرت عنه الانتخابات .

١٣ مارس ـ تشكيل حكومة زيور الثانية :

رفعت الحكومة استقالتها الى الملك ، فكلف زيور باعادة تشكيلها على ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات فأدخل الى الوزارة ثلاثة من الاحرار الدستوريين وهم عبد العزيز فهمى (الحقانية) وتوفيق دوس (للزراعة) ومحمد على علوبة (للاوقاف) بالاضافة الى اسماعيل صدقى (الداخلية) الذى اثبت اقتداره فصاروا أربعة ، وكذلك ضم من الاتحاديين اربعة وهم يحيى ابراهيم (المالية) اللواء موسى فؤاد (الحربية) يوسف قطاوى (وقد كان يهوديا ـ للمواصلات) وعلى ماهر (المعارف) وظل رئيس الوزارة احمد زيور يعتبر نفسه مستقلا واحتفظ لنفسه الى جوار الرئاسة بوزارة الخارجية ، كما ضم وزيرا مستقلا آخر هو اسماعيل سرى (للاشغال) .

وغنى عن البيان ، أن كل هؤلاء « باشوات » من حيث الرتبة ، ومن لم يكن باشا ، فقد أنعم عليه الملك بالرتبة فيما بعد .

٢٣ مارس ـ اجتماع مجلس النواب وحله فى نفس اليوم :

انعقد مجلس النواب الجديد ومجلس الشيوخ بهيئة مؤتمر برئاسة محمد توفيق نسيم باشا الذى كان قد صدر مرسوم بتعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، وبعد أن القى خطاب العرش وانصرف الملك ، اجتمع مجلس النواب على انفراد لانتخاب رئيسه ، وقد تقدم سعد زغلول للرئاسة ، وقدمت الحكومة فى مواجهته عبد الخالق باشا ثروت ، ولم تكن الحكومة تشك فى النتيجة وأنها ستكون فوزا لثروت باشا فقد كان اسماعيل صدقى باشا (قد سوى الهوائل كما يقولون) فمن يفلح فيه التهديد من النواب فقد هدده ومن كان يفلح فيه الاغراء بأى نوع من الاغراء فقد أغراه .

ويحدثنا الدكتور هيكل عن المفاجأة أو بالأحرى الصدمة التى صدمت بها الحكومة عندما أسفر التصويت على منصب الرئاسة الذى اعتبر علامة قاطعة على هوية المجلس الجديد ، فقد فاز سعد زغلول بـ ١٢٣ صوتا حيث لم يحصل ثروت باشا على اكثر من ٨٥ صوتا .

استقالة الوزارة وعودتها على أساس حل المجلس :

كان طبيعيا ان تستقيل الوزارة الى غير رجعه وان يتأكد الجميع (انجلترا وملكا واحزابا غير وفدية) أن الأمة المصرية تعرف طريقها وهى مصممة عليه ، ولكن لما كان المطلوب هو ضرب هـذه الأمة بالذات فقد رفعت الحكومة استقالتها ، ولكن هـذه الاستقالة تحمل التوجيه للخطوة التانية وهى حل مجلس النواب واليك ما جاء فى هذه الاستقالة :

« بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جليه فى أن المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها » .

ولما كان هذا الكلام لا يكتب الا بناء على اتفاق سابق ، فقد رفض الملك الاستقالة وطلب من الوزارة حل مجلس النواب ثانية ولما يبدأ عمله ، وعلى ذلك فقد دخل زيور باشا على النواب وكانوا قد انعقدوا لمواصلة عملية انتخاب مكتب المجلس وكان قد اختار الوكيلين (على الشمسى وويصا واصف) واختار السكرتيرين الأربعة (أحمد ماهر ـ على حسين ـ راغب فودة ـ وعبد اللطيف سعودى) وفيما يهم النواب بانتخاب المراقبين ، وانسحب سعد من الرئاسة وراس الجلسة على الشمسى فقال زيور : أتشرف بابلاغ المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم التالى ، ثم تلا المرسوم وهو يقضى بحل مجلس النواب ويدعو المندوبين لانتخاب اعضاء جدد فى ٢٣ مايو وانعقاد المجلس الجديد فى أول يونية .

وهكذا حل المجلس الجديد الذى لم ينعقد الا بضع ساعات ، ولما يستكمل تشكيله بعد ، وغنى عن البيان ، ان هذا العدوان السافر ينطق بيقين الملك فؤاد انه لا يستطيع أن يحكم بالدستور وما هذا الحديث عن انتخابات جديدة الا ذرا للرماد فى العيون ، وفى قبول عبد العزيز فهمى وبقية وزراء الأحرار الدستوريين لهذا الاجراء كشفا لكل ادعاء اتهم انهم حماة الدستور وفى قبول عبد العزيز فهمى بالذات لهذا الاجراء ـ وهو الذى كان يحب أن يوصف بانه هو « أب الدستور » ـ فضيحة كاملة فى حياة الرجل لن يلبث أن يدفع ثمنها غاليا كما سوف نرى ؛ بحيث يعترف هو شخصيا بارتكابه لما أسماه خطأ فاحشا كاد ان يذهب بكرامته ، ويتبرأ الدكتور هيكل فى مذكراته من هذا الاجراء المنكر ويقول لنا أن أسماعيل باشا صدقى كاد أن يقنعه بأن ذلك قد حدث لمصلحة البلاد ، ولكنه (أى هيكل لم يقتنع) .

٢ مايو ١٩٢٥ ـ استقالة اللورد اللنبى :

أصبح من الواضح أن سياسة اللورد اللنبى العنيفة ضد مصر وضد سعد زغلول شخصيا قد انتهت الى هذا التدهور ، وحقا ان الملك فؤاد حليف قوى لبريطانيا ،

ولكن الأحداث بدات تتصاعد لتثبت ، ان الملك فؤاد وحكومته أعجز من أن يحكما البلاد الا بالحديد والنار وبالاجراءات البوليسيه والاستثنائيه والتي لا تعترف بدستور أو قانون ، وقد رأينا على سبيل المثال كيف وعدت الحكومة فى ٢٢ مارس وهى تحل مجلس النواب انها ستجرى انتخابات جديده فى مايو لينعقد البرلمان فى أوائل يونيه ، ومع ذلك فلم تمضى أيام حتى صدر فى (٢٦ مارس) مرسوم يقضى بوقف عملية الانتخابات كلها ، ريثما يعاد النظر فى موضوع الانتخابات ، ولما كان لم يعين لذلك اجل ، فقد كان معنى ذلك أن الملك قرر نهائيا أن يحكم بغير البرلمان .

قضية اخطاب :

ولما كنت اعاصر هذه الأحداث ، فقد التهبت البلاد فى هذه الفترة ، بما سمى «قضية اخطاب» وهى تتلخص فى خروج أحد ضباط البوليس (ملاحظ نقطة اخطاب) الى تجاوز كل قانون أو عرف أو آداب عامة فى محاربه الناس فى هذه البلدة يوما يجاورها (دائرة محمود باشا الاتربى الانتخابية) وذلك كله لصرف الناس عن وفديتهم ، فانتهك الضابط المذكور الحرمات وفعل الافاعيل ولكن دون جدوى ، ولم يكن ذلك الا نموذجا صارخا حادا لما اصبح يجرى فى مصر كلها مما عبرنا عنه ان مصر أصبحت تحكم بالحديد والنار .

ونعود الى قضيتنا مع اللورد اللنبى ، وقد أشدنا به واعطيناه حقه ، وأنه كان صاحب فضل على مصر وثورة ١٩١٩ عندما اقترح على حكومته فى بادىء الأمر الافراج عن سعد زغلول وعن دوره الكبير فى حصول مصر على تصريح ٢٨ فبراير ، غير أن الذى لا شك فيه أنه وقف بعد ذلك موقف العداء لحكومة الشعب وانتهز فرصة مقتل السردار لكى يطلق لغضبه العنان وقدم الانذار العنيف بهذا الاسلوب الاستفزازى وفى كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان الخاص بهذه الفترة ما يفيد (بعد اطلاعه على المراجع البريطانية) ان الحكومة الانجليزية كانت على خلاف معه ، فأرسلت المستر نيفل هندرسون ليكون وزيرا مفوضا فى مصر دون استشارته لينفذ السياسة التى تريدها وزارة الخارجية البريطانية ويزيد الدكتور عبد العظيم رمضان بالاستناد الى مراجعه ، ان الأمر قد وصل الى حد الايعاز للورد اللنبى بالاستقالة ويبدو أن اللورد اللنبى بعد أن اطمأن لانه ثأر لنفسه ، واعاد لانجلترا سلطانها فى مصر والسودان رأى أن يقدم استقالته فقدمها فى ٢ مايو وأن لم يبرح البلاد الا بعد ذلك بأكثر من شهر .

٧ يونيو — الحكم فى قضية مقتل السردار :

ما كنت لأمضى فى كتابة هذا التاريخ ، على الرغم من حالة العجز التى أعانيها ، وانتظارى الموت من ساعة لأخرى ، أقول لا يشجعنى على المضى الا كونى كنت معاصرا لهذه الأحداث واذكر ان الحكومة قبضت على أفراد الجهاز السرى الذى أرتكب هذا الحادث ، وان من دل عليهم هو من يسمى « نجيب الهلباوى » وعندما انتهى التحقيق

وقدمت القضية لمحكمة الجنايات كانت المحكمة مشكلة برئاسة احمد عرفان باشا وعضوية مستر كيرشو (الانجليزى) ومحمد بك مظهر ، وانعقدت المحكمه بباب الخلق واستجوبت المتهمين تفصيلا ، ثم سمعت اقوال الشهود من رجال البوليس الانجليز وغيرهم ، ثم سمعت مرافعة النيابة فالدفاع ،وتم ذلك فى عشرات من الايام ، وأنا اذكر ذلك كله بهذا التفصيل فقد عشنا جميعا فى هذه الأيام ، مع هذه القضية وكانت الصحف كلها تنشر حرفيا كل ما يدور فى الجلسات ، على اعتبار ذلك كله من صفحات مصر المجيدة ، وقد تبين من سير التحقيق والمحاكمة ، أن هذا النفر من المتهمين ، كانوا هم الذين قاموا بجل الحوادث السابقة ، التى أكرهت الانجليز عام ١٩٢٢ على الاعتراف باستقلال مصر وكانوا هم الذين عجزت انجلترا على التوصل الى واحد منهم ، واذا كانوا قد وقعوا فى نهاية الأمر ، فليس ذلك الا لارتكابهم هذا الحادث الذى اودى بحكومة الشعب واعاد مصر الى ظلام التحكم الانجليزى واستغلال القصر ذلك ليحكم حكما مطلقا وبالرغم من كل شىء فقد كنا ننظر الى المتهمين نظرتنا الى ابطال عظام ، وأن أنسى فلست أنسى موقفا يشبه أن يكون اسطوريا لمن يسمى محمود اسماعيل ، فلا يزال فى ذاكرتى كيف القى قنبلة فى شارع يلاصق حديقة الأزبكية على عساكر الانجليز ، فلما انتهى الانفجار وعثر عليه الانجليز بالقرب منه اوهم انه عابر سبيل ، وكان عليه ان يلقى قنبلة ثانية (كان يحملها له آخر) فى آخر هذا الطريق بالذات ، فلم يتردد والقى القنبلة الثانية التى انفجرت بدورها واصابت من اصابت ، وعندما عثر عليه الانجليز هذه المرة ايضا بعد الانفجار راحوا يهنئونه على نجاته مرتين من الموت باعجوبة وانا أذكر هذه الواقعة لأدلل كيف ان مر السنين (أكثر من خمسين سنة) لم ينسنى انفعالى وقتها .

واخيرا صدرت الاحكام فى ٧ يونيو وهى تقضى باعدام هذا النفر من شباب مصر ورجالاتها والذين خاطبوا انجلترا (قبل هذا الحادث الاخير) باللغة الوحيدة التى يفهمونها وقد فهموها وهم : عبد الفتاح عنايت ــ عبد الحميد عنايت (وكانا أخوين) وكانا طالبين فى كلية الحقوق ــ ٣ ابراهيم موسى عامل خراط بورش السكة الحديد ــ ٤ محمود راشد المهندس بالتنظيم ــ ٥ على ابراهيم محمد عامل برادة بورش السكة الحديد ٦ ــ راغب حسن نجار بمصلحة التلغرافات ٧ ــ الاستاذ شفيق منصور المحامى ــ٨ محمود احمد اسماعيل موظف بوزارة الاوقاف (وقد كان صديقا لحسن نشأت) وقد استبدل حكم الاعدام بالنسبة لعبد الفتاح عنايت من الأعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة وقد قيل لنا وقتها ان المحكمة لم تشأ أن تعدم شقيقين ، ولكن الحقيقة ان عبد الفتاح عنايت تعاون معاونة كاملة فى التحقيق والمحاكمة فكان لابد من مكافأته ، وقد عاش عبد الفتاح عنايت حتى خرج من الليمان وقد اتصل بنا فى مصر الفتاة واحتفلنا به ، كما شوهد أخيرا مع رئيس الجمهورية (أنور السادات) وهو يضرب المعول الاول لهدم ليمان طرة ثم أعقبه عبد الفتاح عنايت مما يدل على انه على مشارف الثمانين فسبحان من بيده الحياة والموت .

بقى أن نذكر أنه كان قد قبض عقب مقتل السردار مباشرة على سائق اجرة (محمود صالح) وقد اثبت التحقيق ان لا علاقة له لمرتكبى الحادث ومع ذلك فقد حكم عليه بالحبس سنتين .

سبتمبر ـ اقالة عبد العزيز فهمى وكتاب الاسلام واصول الحكم :

كانت سقطة من الأحرار الدستوريين ، ان انساقوا وراء حقدهم الاعمى على سعد زغلول فشاركوا فى واد الدستور ، ولقد نوهنا فيما سبق أنهم سيدفعون الثمن وصنرى كيف دفعوه .

كتاب الاسلام وأصول الحكم :

وتبدا القصة عندما نشر الشيخ على عبد الرازق القاضى بالمحكمة الشرعية كتابه « الاسلام وأصول الحكم » وهو كتاب يدور حول اثبات أن الخلافة ليست من أصول الاسلام الذى ترك المسلمين احرارا فى اختيار نظم الحكم التى تلائمهم ويقول الدكتور هيكل أنه قرظ الكتاب بكل بسلطة فى جريدة السياسة ونوه بالثقافة المستنيرة لمؤلف الكتاب يدر بخلده لحظة ان الدنيا سوف توشك ان تندك وتتزلزل تحت أقدام الحزب ببب هذا الكتاب ذلك أن الملك أحمد فؤاد وكانت شهيته للحكم المطلق قد تفتحت ى فى الكتاب ما يناقض رغباته ؛ فقد كانت الأطماع قد بدات تساوره فى أن يكون « خليفة للمسلمين » وكان منصب الخلافة الاسلامية شاغرا منذ الغاها مصطفى كمال فى تركيا بعد اعلانه الجمهورية وقوله أن الخلافة الاسلامية كانت عبئا على تركيا ، وتنادى المسلمون فى بقاع الارض لاعادة الخلافة الاسلامية وارتفع صوت مسلمى الهند بخاصة ، ورشح البعض ملك مصر والسودان لهذا المنصب ، ولم يكن يضايق انجلترا أن يكون ثمة خليفة للمسلمين تحت سلطانهم ، فلا عجب أن تفتحت شهية أحمد فؤاد لأن يصير خليفة ، وتألفت فى مصر بالفعل عدة جمعيات من علماء مصر تدعو لخلافة ملك مصر ، فلما صدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ليثبت أن الخلافة ليست من تعاليم الاسلام ، وبالتالى (وان لم يصرح بذلك) فلا ضرورة لهذه الضجة التى تنادى بوجوب اقامة الخلافة ، ولم ير الملك فؤاد فى الكتاب وجهة نظر دينية ، يرد عليها بكتاب ، أو سلسلة مقالات ، ولكنه وجد فيه تحديا صارخا لمشيئته وخططه ، فرأى ان يكون الرد الوحيد عليه ، هو فصل القاضى الشرعى من هيئة العلماء وبالتالى اخراجه من وظيفته ، وبالفعل قررت الهيئة فى شهر أغسطس تجريد الشيخ على عبد الرازق من صفته كعالم اسلامى ، ولو ان الأمر وقف عند هذا الحد ، لما وصل الموضوع الى الابعاد التى وصل اليها ، ولكن الملك فؤاد تطلع الى اكثر من ذلك وهو أن يطرد الشيخ على عبد الرازق من منصبه كقاضى شرعى فى محكمة المنصورة والوصول الى ذلك كان لابد من اشراك عبد العزيز باشا فهمى فى الموضوع باعتباره وزير الحقانية الذى تبعه القاضى ، ولما كان عبد العزيز فهمى هو رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذى تؤلف (عائلة عبد الرازق) التى ينتمى اليها على عبد

الرازق احد دعائم الحزب ، فقد كان من غير المعقول ، أن لا يحصل احد افراد الأسرة على حماية القانون ، ومن هنا فان عبد العزيز فهمى رد على يحيى باشا ابراهيم (رئيس الوزراء بالنيابة) لغياب زيور باشا في اوروبا ، بأنه سيبحث الموضوع مع لجنة قضايه وزارة الحقانيه وعرض ما ينتهى الأمر اليه على السراى ، وقد راى الملك فؤاد فى ذلك عدم انصياع لمشيئته ، فطلب من يحيى ابراهيم أن يبلغ عبد العزيز فهمى استحالة التعاون معه ، فلما لم يستقل عبد العزيز باشا فهمى ، صدر مرسوم فى شهر سبتمبر يقضى بطرد عبد العزيز فهمى من الوزارة وذلك بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف « بالقيام بأعباء وزير الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى » .

وفى مذكرات الدكتور حسين هيكل تفاصيل وقع هذه الضربة المهينة فى صفوف الحزب وكتبت الصحف تقول ان ما حدث لو انه حدث لعمدة أو خفير لكان عملا مهينا ، فكيف بحدوثه لوزير ورئيس حزب مشترك فى الوزارة ، وقرر الحزب استقالة وزيريه الآخرين ، محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، فاستقالا بالفعل ، وعلى الرغم من أن اسماعيل صدقى باشا لم يكن عضوا رسميا فى الحزب ، وبالرغم من أنه كان لا يزال فى أوروبا (للاصطياف) فقد أرسل بدوره يستقيل ، ولم يأبه الملك بذلك كله بل لعله اغتبط لينفرد أكثر وأكثر بالسلطه فأسرع لسد الفراغات فى الوزارة برجال من حزب الاتحاد فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات وللاوقاف مؤقتا ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزرعة ، ومحمد حلمى عيسى باشا وزيرا للداخلية ، وصدر المرسوم بهذه التعيينات فى ١٢ سبتمبر - واللطيف أن ذلك كله حدث وزيور باشا رئيس الوزارة يصطاف فى فرنسا - « فيشى » ، دون أن يكون له دخل فى شيء من ذلك كله ، وان كان قد اخطر به بطبيعة الحال ولم يحدث فى تاريخ الوزارات المصرية أن تولاها أنسان بكل هذه السلبية واللامبالاة ومن الأقوال التى كانت شائعة عن زيور باشا ومازلت احفظها منذ هذه الفترة « انهم حطوه فى الوزارة فانحط » .

اكتوبر - حضور جورج لويد المندوب السامى الجديد :

قدمنا ان اللورد اللينبى استقال فى مايو من هذه السنة ، ولكنه لم يغادر مصر الا فى شهر يونية ، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد عينت بدلا منه المستر جورج اويد ، أحد حكام الولايات الهندية ، وبالتالى فهو من غلاة المستعمرين ولكنه لم يكن فى عجلة من امره للحضور الى مصر فقد كان الفصل فصل الصيف (اى الاجازات) ولأنه كان فى مصر (وهو الأهم) المستر نيفل هندرسون ، الذى بعثته وزارة الخارجية وزيرا مفوضا على ما قدمنا ، وكان كل دور هندرسون فى غياب جورج لويد ، هو عدم خلق اى أزمة من أى نوع كان ، ومن هنا رأى الملك فؤاد انه مطلق اليدين ففعل هذا الذى فعل واصبح يحكم مصر من خلال حسن نشأت حكما مباشرا ، وقد انضم الوزراء الجدد الى حزب الاتحاد فأصبحت الوزارة كلها اتحادية تحت نفوذ السراى .

موقف الوفد من طرد الدستوريين :

غنى عن البيان ان الوفديين وعلى رأسهم سعد زغلول كانوا أكثر الناس شماتة لما أصاب الدستوريين ، وقد أصاب عبد العزيز فهمى (خصم سعد زغلول اللدود) بالذات ، ولكن اللصمة كشفت فى نفس الوقت عن مدى رغبه الملك بالانفراد بحكم مصر ، وكان كل مابدله الشعب من جهود وتضحيات، وماعاناه من الام انما كان لينتهى ذلك كله لصالح انسان فرد ، وهو احمد فؤاد ، ان من يستقرىء التاريخ لايستطيع الا ان يجزم ان سعد زغلول قد صرخ فى اعماق نفسه فى وجه هذا التطور الذى آلت له الامور « لا وألف مرة لا » فمنذ هذه اللحظة سنرى انفسنا أمام سعد زغلول جديد ، انه ليس سعد زغلول الذى يرمز للشعب فى ثورته وتطلعاته التى لا يحدها حد « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » سنرى أمامنا سعد زغلول جديد او واقعيا الى أقصى حدود الواقعيه ، وان الدرسين اللذين تعلمهما ، من محنته ١٩٢٥ ، أن جموع الشعب والتفافه حوله ، لا يغنى شيئا عند عدم الوحدة مع بقية العناصر السياسية القوية (الاحرار الدستوريين) ان تجاهل الانجليز ودورهم فى مصر لا يستفيد منه سوى الملك . ومن هنا فسوف نرى ان سعد زغلول الذى عاش منذ ثورة سنة ١٩١٩ يزدرى من يسميهم بالمعتدلين ، سيصبح هو شيخ المعتدلين ، والرجل الذى رفض دائما كل دعوة الى الائتلاف والتعاون مع احزاب الأقلية سيكون هو الساعى الى هذا التعاون والائتلاف وسينتهى هذا العام والذى يليه فى استعراض ما تم من هذا القبيل ، ولكنا قبل ذلك نرى أن نشير الى تبدل سياسة سعد زغلول حيال الانجليز .

يترك بطاقته لجورج لويد المندوب السامى الجديد :

لأمر ما يلغز استاذنا عبد الرحمن الرافعى من هذه الواقعة فيحدثنا فى كتابه فى اعقاب الثورة) عن الكبار الذين خفوا لتحية المندوب السامى الجديد ، وهو نصد سعد زغلول من غير شك ، وربما رأى (بمثاليته المطلقة فى السياسة) ان يجنب تاريخ مصر ما اعتبره سبه ، وهو ليس كذلك من غير شك ، فقد رأى الرجل، أن مصر كلها (وليس هو فقط) تدفع ثمن خشونته مع الانجليز ، فعاد الرجل الى طبيعته ، ولم ير حرجا فى أن يمر على دار المندوب السامى الجديد وان يترك له بطاقة على سبيل التحية ، أن استاذنا عبد الرحمن الرافعى ، يرى فى ذلك تدهور الثورة المصرية ، وهذا حق ، وعندى ان سعد زغلول كان يلام أشد اللوم لو تجاهل هذا الواقع ، ولكنه دال على شعوره بالمسئولية .

٢٧ اكتوبر ـ اصدار قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

امعنت الوزارة فى اجراءاتها المقيدة للحرية فأحاطت بيت سعد زغلول بالجند لتحول دون وصول الجماعات اليه ، ووصل بها الأمر الى حد ان وزعت منشورا على رجال البوليس تلفت نظرهم الى ايقاف كل من يشتبهون انه يحمل منشورات ويفتشونه ، ومنعت اجتماعات الحزب الوطنى السياسية ولكنها فى الوقت الذى

حظرت فيه اجتماعات الوفد والحزب الوطنى صرحت باجتماع لحزب الاحرار الدستوريين ، تصوروا منها استبقاء بعض الود ، على ان اجراءات الحكومة ما بقيت تضيق على الحريات بصفة عامة وما بقى تعاملها ، مع جماهير الشعب العريضة التى لم يكن لديها توجيه معين ، فقد ظلت الأمور تسير ، واذ كنت كما اسلفت معاصرا لهذه الاحداث ، فقد كانت الايام تمضى تلو الايام ، دون احداث او وقائع بارزة ، مما شجع الحكومة ، أو بالأحرى الملك فؤاد على أن يزحف لاخضاع حزب الوفد وغيره من الاحزاب التى يمكن ان تعترض مشيئته فأوعز الى الحكومة فأصدرت فى ٢٧ اكتوبر مرسوما بقانون يسمى قانون الجمعيات والهيئات السياسية وخلاصة هذا القانون انه يجعل انشاء أحزاب جديدة رهنا بالحصول على اذن من الحكومة ويخضع الأحزاب القائمة بالفعل الى سلسلة من الاجراءات يتعين عليها القيام بها والا عرضت نفسها للحل . هنا وكانت هذه القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقولون . وبدأ الصراع الذى أخذ صورة التحدى اذ اعلنت الأحزاب الثلاثة ، الحزب الوطنى والوفد والأحرار الدستوريون وأصدروا بيانات يتحدون فيها الحكومة ويعلنون عدم الاعتراف بهذا القانون ، ونرى ان نثبت هنا نص بيانى الحزب الوطنى والوفد فهما من ناحية يظهران أهداف القانون ومراميه ، ومن ناحية أخرى ، يظهران روح الكتابة السياسية واسلوبها فى هذه الفترة :

أولا — بيان الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت باجماع الآراء ما يأتى :

أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به الى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومجال اقامتهم وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة الى غير ذلك مما لا يدع شكا فى أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها .

ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها الى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة .

أن المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم الا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا ترتكز على ارادة الشعب والتى تامرت على الحياة الدستورية

واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاه لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال اقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب واية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، اية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة الى ما تطلب ؟ واية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها الى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها ؟ واية سياسة للحكم هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

أن الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لايقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادىء الصحيحة التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب الغاصب واعوان الغاصب لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم .

لذلك

يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة ، فهى وان استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

ثانيا ــ قرار الوفد المصرى

واصدر الوفد القرار الآتى :

اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الاربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية واصدر فيه القرار الآتى :

من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الاحكام العرفية ، فلم تعارض اية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى

الأزمنة المختلفة حتى تمكن في النفس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره في صراحة تامة ، فقد نص في المادة (٢١) منه على ان « للمصريين حق تكوين الجمعيات » وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر في هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى باقرار البرلمان لأنه لا يكون القانون قانونا الا بهذا الاقرار .

غير أن الوزارة الحالية لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها الى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى في مجموعها ، لا الى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل الى اعدامه . فقد علقت وجود الجمعيات بارادتها مع إنها هى المدينة بذلك الحق ، اذ هى التى تملك القوة على معارضته ، فهى التى يجب عليها بمقتضاه الا تعارض الناس في التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به ، لأنه اذا جاز له أن يعارض في استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد .

والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ؛ وبهذا تحقق ما خشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان وفضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملغيا للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فانه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند اليها ، فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ، ولم يحدث ما يوجب الاسراع باتخاذ التدابير التى اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة لتنفيذ بعض احكامه . ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى اوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان الى الاجتماع فورا بصفة غير عادية .

وفوق هذا فان الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات الى تشريع غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها الا بقانون ، أى تشريع يقره البرلمان ، كما اباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على أنها محظورة ، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد واشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد » لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريبهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قراوه انتقاما من خصوم الحزب الحاكم وسهما مصوبا على الأخص الى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الايمان ، ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثاث الروح في الأجسام ، والنور في الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذى أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا ، فمثل هذا المبدأ باق مادام الاحتلال موجودا ، ومادام الاستقلال منشودا ، واذ عطلت القوة منه اعضاء أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه

معلومون لكل وزارة فى كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور ، وهم وإن كانوا محصورين فى عدد محدود ، يمثلون عددا من الأمة غير محـدود بل أغلبيتهـا الكبرى ، فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل وهذه حاله على الغـاء حياته الماضية وانكار صفته الحاضرة وأن يبتدىء حياة جديدة يتعلق بقاءها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه ، القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التى اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها .

ولقد أقسم اعضاؤه على هذا كما اقسم ولاة الأمور امام الله والناس على الاخلاص للوطن والطاعة للدستور .

فبرا بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيرا والرضا بأحكامه حنثا اثيما ، ويعلن فى عزة المحق وشهم الأبى ، إهماله ، ويترك للقوة أعماله ، وبينه وبينها حد الله وارادة الأمة وعدل القضاء » .

٢١ نوفمبر ـ اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه :

قدمنا انه منذ اقيل عبد العزيز فهمى بهذه الصورة الشائنة واصبح حزب الاحرار الدستوريين فى المعارضة ، حتى أدرك جميع الوطنيين وعلى رأسهم سعد زغلول ، ان دوام الفرقة والخلاف لن يفيد احدا الا الانجليز والملك فبدأ التقارب بين الأحزاب الثلاثة (الوطنى والوفد والدستوريين) وقد بدأ بطريقة ضمنية بأن خفت الحملات الصحفية ، فضلا عن التراشق بالتهم الذى توقف تماما ، ويحدثنا الدكتور هيكل فى مذكراته أن سعد زغلول هذه المرة كان هو البادىء بهذا السعى ، وايا ما كان الأمر فان الجو بدأ يصفو الى الحد الذى جعل رجلا مثل « أمين الرافعى » صاحب جريدة الأخبار التى حرقها الوفديون ذات يوم ، ومع ذلك فقد كتب أن مجلس النـواب « المنحل » يجب أن ينعقد من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر وراح يكتب فى أيام متوالية ، الأساس الذى تقوم عليه فكرته وهى المادة ٩٦ من الدستور التى تقول :

يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شـهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون .

ومضى أمين الرافعى يؤسس دعوته قائلا : وبما ان حل مجلس النواب الأخير كان باطلا بنص الدستور (لا يجوز حل المجلس لسبب واحد مرتين) وبناء على ذلك فان المجلس يكون قائما ، ويجب أن يجتمع ، وعلى رئيسى مجلسى النواب والشيوخ ، أن يدعوا الأعضاء للاجتماع فى اليوم المذكور .

ومضى أمين الرافعى يكتب مقالاته بهذا المعنى من يوم ٨ نوفمبر حتى يوم ١٢ حيث كتب تحت عنوان « اذا لم ندافع عن الدستور مضت الوزارة فى ثورتها عليه » .

ومع ما فى هذه الدعوة من ثورية واضحة ضد الملك فؤاد الذى كان خلف كل ما حدث من اجراءات ، فقد استجابت الاحزاب الثلاثة لهذه الدعوة ، وكان طبيعيا أن تدرك الحكومة كل ذلك ، فلم تقف عند أخذ عدتها ، كاحاطة مجلس النواب بجنود

الجيش ، وسد منافذ الطرقات المؤدية اليه ، بل انها وصفت هذا العمل بانه يؤلف ثورة كاملة ، ولذلك فقد راحت تصدر البيانات التى تنذر وتحـذر ، وأن التعليمات لدى جنود الجيش والبوليس هى ضرب الرصاص (فى المليان) لكل من يقترب من دار البرلمان فى هذا اليوم ، كما حظرت الاجتماعات والمظاهرات ، وطلبت من اولياء امور الطلبة ان يمنعوا أبناءهم من الاضراب فى هذا اليوم فسيكون الطرد من المدارس هو جزاء كل طالب يمتنع عن تلقى الدروس فى هذا اليوم ، وسنرى مصير ذلك كله بعد أن نثبت قرار الحزب الوطنى والذى حذا الحزبان لآخران حذوه :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت ما يأتى : —

اعتدت الحكومة على الدستور اعتداء صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فاجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم اجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعمـلا بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد .

لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد .

غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هـذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين انها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ولقد اظهرت الأمة انها لا تستطيع ان تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع وبالاشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى اى زمن آخر .

ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان ان ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له .

لذلك

يدعو الحزب الوطنى اعضاءه فى مجلسى النواب والشيوخ ولكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة

العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطنى حيال أمتهم ، وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبهم وحيال مبادئهم ، فاذا حالت قوة بينهم وبين الاستمرار فى اداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد وتعود الحياة البرلمانية الى البلاد » .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

الاجتماع بفندق الكونتننتال :

قلنا أن الحكومة ابرقت وارعدت ، واحاطت مجلس النواب بالجيش وامرت باطلاق النار على كل من يقترب من المجلس لاقتحامه وترامى كل ذلك الى علم النواب والشيوخ فبيتوا أمرهم مساء الجمعة ان يكون اجتماعهم فى اليوم التالى بفندق الكونتننتال ، وغنى عن البيان أن مثل هذا العزم لابد أن يكون قد وصل الى الحكومة فلم تشأ أن تلاحقهم لمنع الاجتماع هناك ، اما تصوروا منها ، انه حتى لو تم فسيكون بغير فاعلية ، وأما أن تكون الحكومة قد بلغت من الضعف والهوان ، بحيث لم تر أن تصطدم فى هذا الوطن .

اجتماع المجلس وقراراته :

كشفت مجريات الأحداث صبيحة السبت ٢١ نوفمبر عن افلاس الحكومة ، فقد اضرب اكثر طلاب المدارس فى ذلك اليوم ، واجتمع النواب والشيوخ كما كان مقررا فى فندق الكونتننتال ومن اللطيف ان زيور باشا رئيس الحكومة يقيم فى نفس الفندق، ويجمع كل من كتب عن تاريخ هذه الحقبة ، انه حيا النواب الذين مر عليهم ، وهو جاهل لما يجرى ، وقد دفعهم لهذا الاستنتاج معرفتهم لطبيعة زيور وانه لا يدرى مما يحيط به شيئا ، ونحن نرى أن هذه الطبيعة ذاتها هى التى جعلته يعرف (ثم لا يكترث) فمن غير المعقول أن لا يكون نبأ هذا الاجتماع قد تسرب الى البوليس ، كما انه من غير المعقول كذلك أن لا تخطره ادارة الفندق بما سيجرى .

قرارات البرلمان :

وقد اصدر النواب والشيوخ بمجرد اجتماعهم القرار التالى :

تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى : ـ

أولا ـ الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا ــ قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

ثالثا ــ اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعا ــ نشر هذه القرارات فى جميع الصحف » .

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات .

وعقب الاجتماع انفصل الشيوخ عن النواب واجتمع النواب بمفردهم وانتخبوا سعد زغلول بالاجماع رئيسا للمجلس ، كما اختاروا محمد باشا محمود ، (الحر الدستورى) وكيلا للمجلس ، والدكتور عبد الحميد سعيد , حزب وطنى) وكيلا ثانيا للمجلس ، وهكذا تحقق الوفاق والتعاون بين الأحزاب الثلاثة ، وسنرى كيف أن توحيد الصفوف كان وسيبقى هو الطريق المؤدى الى النصر .

٢٣ نوفمبر ــ أمراء البيت المالك ينضمون الى الشعب :

وكما هو الشأن فقد كان أمراء البيت المالك أول من عزز هذه الحركة الجديدة آخذين جانب الأمة فاجتمعوا وتشاوروا وانتهوا الى ارسال طلب الى الملك باعادة الحياة الدستورية السليمة الى مصر وهذا هو نص مارفعوه الى جلالة الملك :

« نتشرف نحن الموقعين على هذ أعضاء عائلة جلالتكم نرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة يا صاحب الجلالة لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة يوجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظام النيابى الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا اياه ، هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » .

٢٣ نوفمبر ١٩٢٥

امضاءات : عمر طوسون ــ كمال الدين حسين ــ محمد على ــ يوسف كمال ــ اسماعيل داود ــ عمر حليم ــ سعيد داود ــ سليمان داود ــ عمرو ابراهيم ــ سعيد طوسون ــ حسن طوسون ــ على فاضل ــ عثمان فاضل ــ عباس ابراهيم حليم .

ديسمبر ــ تسليم واحة جغبوب لايطاليا :

حاولت الوزارة ان تهز كتفيها ، استهانة بكل ما حدث ، فأجرت تعديلا تافها فى المناصب الوزارية ، لا يقف التاريخ أمامه ، وساعدها على هذا الاستخفاف أن كانت مقدمة على عمل يرغب فيه الانجليز ، وهو تسليم واحة جغبوب للايطاليين فعقدت اتفاقية وقعتها يوم ٦ ديسمبر وهى تنص على هذا التنازل لايطاليا عن واحة جغبوب .

٨ ديسمبر ــ اصدار قانون جديد للانتخابات :

وتصورت الوزارة انها وقد استجابت للانجليز بتسليم جغبوب للايطاليين انها قد عززت مركزها واصبح باستطاعتها أن تمضى فى خططها وهى اصطناع مجلس نواب

على مزاجها وهواها فاصدرت فى ٨ ديسمبر قانونا جديدا للانتخاب ، يجعل الانتخاب على درجتين ، ويحرم عددا كبيرا ممن كان يحق لهم الانتخاب ويضع قيودا وشروطا مالية فيمن يحق له أن يكون مندوبا ، الى آخر ما تصورت الوزارة انه بقدرها على اصطناع مجلس .

وقد قابلت الأحزاب بخاصة والأمة بعامة هذين التصرفين بعاصفة من الاحتجاج ونشرت الصحف بيانات ملتهبة تندد بتسليم جغبوب وبقانون الانتخاب الجديد ولكن ذلك ما كان ليؤدى الى نتيجة ، فقد كان الملك فؤاد سادرا فى غوايته ، لولا أن ذلك لم يكن هو رأى الانجليز .

٩ ديسمبر ــ جورج لويد يطالب باقصاء حسن نشأت :

ولم يكن هناك ما يؤرق الانجليز أكثر من ان يروا التقارب بين الأحرار الدستوريين (المعتدلين فى نظر الانجليز) وبين الوفديين وما قد يجره ذلك من المتاعب ، ولم يروا سببا لهذا التقارب الا تصرفات حسن نشأت وتأليفه حزب لاتحاد والاصطدام بالدستوريين ، فرأى جورج لويد أن يستهل عهده فى مصر بالتقرب الى الشعب ، واستعادة الأحرار الدستوريين الى حظيرة التعاون مع الانجليز ، وقدر جورج لويد أن ذلك كله يتحقق باقصاء حسن نشأت عن القصر ، ولهذا فقد قابل الملك يومين متواليين (٨ ، ٩ ديسمبر) لهذا الغرض ، ويبدو أن الملك تلكأ بعد المقابلة الأولى ، فقابله جورج لويد فى اليوم الثانى ولم تكد تمضى ساعات على المقابلة حتى صدر مرسوم بتعيين حسن نشأت سفيرا لمصر فى مدريد ، وعلمت مصر كلها أن ذلك تم بناء على طلب الانجليز ، ومع هذا فقد تنفس الشعب الصعداء وأدرك انه بات قاب قوسين من عودة الحياة الدستورية السليمة .

١٤ ديسمبر ــ تعيين توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكى :

وأسرع الملك يصحح مركزه ، فعين محمد توفيق نسيم باشا ، الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ ، رئيسا للديوان الملكى وهو المنصب الذى كان يتولاه حسن نشأت وكيل الديوان بالنيابة ، ولم يكف القصر عن التدخل فى شئون الحكم ، بل لقد علمتنا الأيام التالية ، أن تولى توفيق نسيم لهذا المنصب هو المؤشر على قرب حدوث انقلاب فى السياسة

حتى آخر العام ــ حركة العمد وائتلاف الاحزاب :

ومضت الفترة حتى آخر سنة ١٩٢٥ فيما اشتهر باسم « حركة العمد » فقد اضربوا عن تنفيذ قانون الانتخاب بأعداد الكشوف اللازمة ، وهو نوع من ثورة الادارة وهو ما كان يتم لولا التقارب بين الأحزاب ، وسنتحدث عن كل هذا بالتفصيل فى مستهل العام القادم لاتحدث عن ذكرياتى (*)

ذكريات خاصــة

فى صيف العام السابق كنت قد حصلت على الشهادة الابتدائية ، وعلى هذا فقد استهل على هذا العام وأنا فى المدرسة الخديوية الثانوية ، أقدم المدارس الثانوية على الاطلاق (فالسعيدية فالتوفيقية فمدرسة فؤاد) وقد كنا نعتبر انه بالالتحاق بالتعليم الثانوى ، فان المرء يكون قد دخل مرحلة الرجولة ، وقد كانت شـــهرة المدرســـة الخديوية فى فن التمثيل قـــد سبقتها ، ولذلك نستطيع أن ندرك خيبة أملى عندما علمت بمجرد التحاقى بالمدرسة أن الأستاذ محمود مراد خالق النهضة التمثيلية بها ، لم يعد مدرسا بالمدرسة وانه نقل الى وزارة المعارف ليصبح مراقبا للتمثيل فى المدارس كلها ، وقد جاء الى المدرسة الخديوية ، واختص المدرسة بتمثيلية من نوع الدرام « فى سبيل المبدأ » ووزع أدوارها على أربعـــة أو خمســـة من تلامذته الأقـــدمين ، وانتهى الأمر عند هذا الحد ــ وادع اكمال باقى ذكرياتى الى ختام العام المقبل .

عام ١٩٢٦

مقدمة : استهلت سنة ١٩٢٦ والهدوء يسيطر على البلاد الا ما تبــذله الأحزاب الثلاثة (الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى) من نشــاط لرى أثره فى الصحف وأخبارها ، وكان ما يشغل لبلاد وما اذكره تماما هو تقارب الاحزاب نحو الائتلاف وما ترتب على ذلك من حركة اضراب العمد عن مباشرة اعداد دفاتر الانتخاب؛ وقد بدأت الحركة فى مدينة « تلا » ولم أدرك الا بعد أكثر من عشر ســنوات لمــاذا ابتدات الحركة من هذه المدينة بالذات ، فقد كان نائبها الحر الدستورى (أحمد بك عبد الغفار) رجلا شهما قويا عاملا فى الحقل العام بكل همة ونشاط وشجاعة ، فكانت « تلا » هى السباقة لهذا العمل الفريد من نوعه وقد بدأت الحكومة بتهديد العمد الرافضين انها ستفصلهم فاستقال عشرة من العمد واستقال الآخرون تضامنا معهم ، فلجأت الحكومة الى تقديمهم الى القضاء بتهمة التمرد الجماعى الذى يقع من الموظفين، ولكن القضاء قضى بتبرئة العمد ، وكانت الحركة قد سرت فى أنحاء البلاد ووقفت الحكومة عاجزة عن فعل شىء .

اواخــــر ينـــاير :

قدمنا أن التقارب كان يزداد يوما بعد يوم بين الأحزاب حتى انتهى الى ائتلاف كامل فأصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا بعد مرور شهرين على انعقــاد البرلمان فى ٢١ نوفمبر وهو ما يصل بنا الى بعد ٢١ يناير ولما كان البيان المذكور ليس موجودا بين أيدينا ، فلم نذكر تاريخا محددا له وان كان أستاذنا الرافعى قــد اثبت نصه فى كتابه واليك هذا النص الذى يغنى عن كل شىء وينقلك كما نقلنى الى جو تلك الأيام :

« تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الادوار العصيبة فى حياتها السياسية انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين ابنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبث بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وادارتها .

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعــاد المحدد فى الدستور لانعقاده وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، واســاليب منوعة ، فوجم الناس واضطربت الافئدة لهذا الخطر المحــدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد الى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وانقاذ الحياة النيابية اظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة انذار للحكومة جع نفسها وتكف عن التمادى فى اخطائها وتقــدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء وليتها بالمبادرة الى الرجوع للحياة النيابية ، ولكن قد مضى على هذا الاجتماع

شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة لامة .

« ازاء هذه الحالة الخطيرة وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الايمان التى اقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

أولا ــ على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمــة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشــتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الافراد على مثل هذا الاباء .

ثانيا ــ على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمــة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، ومستوى الحكومة ان هى استمرت فى عملها قيمة ذلك بالاجماع ، كما ان المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة ، فى الدفاع عن مصالحها اذا ما جد الجد واشتد الخطر .

والله وحده الموفق لما يشاء » .

عن الوفد المصرى : ســعد زغلول ، فتــح الله بركات ، مرقص حنا ، مصطفى النحاس ، واصف غالى ، محمد نجيب الغرابلى ، حسن حسيب ، على الشمسى ، حمد الباسل ، مكرم عبيد ، محمد علوى الجزار ، فخرى عبد النور ، ســـلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسين هلال ، حسين القصبى ، ويصا واصف ، سنيوت حنا ، جورج خياط ، عطا عفيفى ، ابراهيم راتب ، مصطفى القاياتى ، مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان ، أحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، الدكتور محمود ناشد ، محمد فؤاد المنشاوى ، عبد الرحمن الرافعى ، أحمد وجدى ، محمد فؤاد حمدى ، فكرى أباظة ، عبد المقصود متولى ، أحمد وفيق ، اســماعيل العسبلى ، محمد زكى على ، ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين . عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، الســيد عبد الحميد البكرى ، توفيق دوس ، ابراهيم الهلباوى ، على المنزلاوى ، صــليب سامى ، عباس أبو حسين ، عبد المنعم رسلان ، عبد الجليل أبو سمرة ، كامل بطرس ، نعمان الاعصر ، محمد حسين هيكل ، أحمد عبد الغفار ، محمد على علوبة ، ســيد خشبة ، الدكتور حافظ عفيفى ، عيسوى زايد ، حسين عبد الرازق ، صالح لملوم ، حامد فهمى ، ابراهيم دسوقى أباظة ، على اسلام ، محمد ســامى كمال ، محمد محفوظ ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله .

واذ رات الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القــانون الذى أصدرته ، اضطرت الى الاذعان لضغط الراى العام ، وقــرر مجلس الوزراء

فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ايقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر .

١٩ فبراير ـ اجتماع المؤتمر الوطنى :

لم تستطع الحكومة الا ان تذعن لضغط الرأى العام الذى اجمع على اظهار نفوره ومقاطعته الانتخابات على أساس قانون الانتخاب الجديد الذى اعلنته الحكومة ، فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ١٨ فبراير : ايقاف العمل بالقانون الجديد واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ أى قانون الانتخاب المباشر وقد ارادت الحكومة باصدارها هذا القرار عشية اجتماع المؤتمر الوطنى الذى دعى اليه من قبل .وكان مقررا لاجتماعه يوم ١٩ فبراير ان توقع الفرقة بين المؤتلفين ولكن ذلك أدى الى عكس ما توقعته الحكومة :

فقد اجتمع المؤتمر الوطنى على أوسع نطاق حضره نواب آخر مجلس ونواب المجلس الذى قبله والشيوخ وأعضاء مجالس ادارات الأحزاب الثلاثة وأعضاء مجالس المديريات وسائر الهيئات التمثيلية الأخرى والوزراء السابقون ، وبالجملة كل من له وزن وقدر فى طول البلاد وعرضها وقد بلغ عددهم ١٠٩٧ وقد عقد المؤتمر فى بيت محمد باشا محمود حتى يمكن أن يقال انه اجتماع خاص ، وغنى عن البيان انه لو لم يكن الانجليز راغبون فى عقده لاعترضت عليه الحكومة ومنعت عقده ، ولكن الحكومة وعلى راسها الملك بطبيعة الحال ، تركت المؤتمر ينعقد وانفها راغم واصدر المؤتمر القرارات التالية :

١ ـ تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور .

٢ ـ دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وان يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود الى البلاد الحياة النيابية التى حرمت منها زمنا طويلا .

٣ ـ يجب الى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف اجراء اى عمل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا فى ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل من يحمل الخزانة نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى اراضيها

٤ ـ انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التى أصدرها المؤتمر ن وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع ها فيها فى الوقت الذى تحدده لذلك وقد تألفت هذه اللجنة من كل من : عبدالخالق

ثروت ، فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد علي علوبة ، ويصا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، حافظ رمضان ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكى على ، أحمد وجدى.

٢٢ فبراير ــ الحكومة تصدع بقرار المؤتمر :

وليس أدل على أن الانجليز كانت وراء فكرة انعقاد المؤتمر أو على الأقل عدم الاعتراض على عقده والانصياع لما يسفر عنه ، اذ لم تكد قرارات المؤتمر تعلن حتى أصدرت الحكومة مرسوما ملكيا يقضى بأن تكون الانتخابات القادمة انتخابات مباشرة. طبقا لما يقضى به القانون ٤ لسنة ١٩٢٤ وهو قرار المؤتمر .

٢٢ مايو ــ اجراء الانتخابات الجديدة :

مضت الأسابيع والاشهر التالية فى محاولات وراء الستار لتنظيم الاوضاع القادمة ، وكان من الواضح أن سعد زغلول قد غير أسلوبه تماما من التعالى ورفض اى تفاهم مع الأحزاب المعارضة أو الانجليز الا بشروطه ، تغير ذلك واصبح سعد زغلول لين العريكة ، فأمكن الاتفاق على خوض المعركة الانتخابية فى تآلف وتعاون على أن يعطى للسعديين ١٦٠ عضوا وللدستوريين ٤٥ عضوا وللحزب الوطنى ٩ دوائر .

واجريت الانتخابات بالفعل يوم ٢٢ مايو وأسفرت عن فوز ١٦٥ عضوا للوفد و٥ من الحزب الوطنى و١٠ من النواب المستقلين و٥ من حزب الاتحاد و٢٩ من الأحرار الدستوريين ، ولعل هذه النتيجة تبرز مدى سيطرة الوفد على الشعب حيث لم يحصل حزب الحكومة (الاتحاد) على أكثر من ٥ نواب وحزب الأحرار الذى نرك له الوفد ٤٥ دائرة لا ينافسه فيها ، لم يفز بأكثر من ٢٩ نائبا وذهب الباقى الى حزب الاتحاد (٥ نواب) والى المستقلين (١٠ نواب) .

٢٥ مايو ــ صدور الحكم ببراءة رجال الوفد :

لم يلبث الوفد بعد نجاحه الساحق فى الانتخابات ان احرز فوزا فى ميدان آخر لايقل خطورة فقد كان للانجليز رغبة منهم للكيد لوفد وتشويه سمعته، أن قبضوا على بعض شخصياته البارزة (الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى) وسط اشخاص آخرين بتهمة ان كان لهم دور فى عمليات الاغتيالات السياسية التى انتهت بمصرع السردار ، وقد كان لهذه المحاكمة ، شأن وأى شأن فى تاريخ البلاد ، ومازلت اذكر اللهفة التى كان الشعب يبديها فى متابعة مجريات القضية ، وكيف كانت المرافعات تتوالى من دهاقنة المحامين وأساطينهم ولكننى مازلت اذكر ان فارس المحامين الأكبر كان هو الاستاذ أحمد لطفى (الحزب الوطنى) .

واخيرا صدر الحكم فى يوم ٢٥ مايو وهو يقضى ببراءة احمد ماهر والنقراشى وبقية العدد الاكبر من الوفديين المقول بانتمائهم للوفد ــ وكانت محكمة الجنايات التى

اصدرت الحكم برئاسة « كيرشو » الانجليزى وعضوية مستشارين مصريين وسرعان ما قدم كيرشو استقالته بحجة انه لم يكن موافقا على براءة أحمد ماهر والنقراشي ، وهكذا خالف القاضى الانجليزى أهم القواعد القضائية التى أقسم على احترامها وهو افشاء سر المداولة وزاد على ذلك ان استقال .

٧ يونيه ــ استقالة زيور وتأليف عدلى يكن الوزارة :

فى كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان عن تاريخ هذه الحقبة اشارة لكل ما كان يجرى خلف الستار ، وهو قد درس جميع المراسلات التى دارت بين اللورد جورج لويد (رجل انجلترا فى مصر) ويفهم منها ان كل شيء كان يدار بمعرفة الانجليز حتى استمرار وزاره زيور باشا فى الحكم ارادها الانجليز حتى يضعوا اللمسات النهائية لشكل الحكومة الجديده وكان جورج لويد ممتلا فى ذلك « غلاة المحافظين » يصر على أن لا يتولى سعد زغلول رئاسه الوزاره ، وتبادل فى ذلك عديدا من الرسائل مع وزارة الخارجية البريطانية التى لم تكن من رأى رجلها فى مصر ولكنه استطاع فى خاتمة المطاف ، أن يتلقى تفويضا بأن يفعل ما يراه ، حتى وصل الأمر به الى حد أنه دعا سعد زغلول باعتباره زعيم الأغلبية للاجتماع به ، وعلى الرغم من أن سعد زغلول ، كان قويا كالعهد به فتمسك بحقه فى رئاسة الوزارة ، ولكنه من الناحية الأخرى ، وقد كان شديد اللهفة على انتصار الحياة الدستورية الصحيحة فى مصر ، لم يشأ أن يعكر سير القافلة ، فأخطر عدلى يكن باشا بأنه يوافق على أن يكون رئيسا للوزارة الجديدة وأن يكتفى هو برئاسة مجلس النواب ، ولكنه رأى أن لا يبدو الأمر أمام الأمة وامام العالم ، أن ذلك قد تم نتيجة ضغط الانجليز ، فأقام مسرحية يجتمع فيها النواب لتكريمه ، ثم يناشده الأطباء ويؤيدهم نواب حزبه ، أن يرأس الحكومة مراعاة لصحته الغالية وأن يتركها لمن يثق فيه تحت مراقبته .

ونزل سعد زغلول على رأى انصاره وقبل أن يتنازل عن رئاسة الوزارة ، وقد تم هذا كله فى حفلة التكريم التى أقيمت فى ٣ يونيو ، وأرسل كل ذلك الى انجلترا وجاء الامر ، بأن لا اعتراض على كل هذا الذى يجرى ، وهنا وهنا فقط تتوالى الأحداث بسرعة ، فيستقيل أحمد زيور باشا فى يوم ٧ يونية وتتألف وزارة عدلى يكن بتشكيلها الكامل فى نفس اليوم فتولى هو الرئاسة ووزارة الداخلية وتولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية ومحمد باشا محمود وزارة المواصلات وتولى باقى الوزارات ، وزراء من الوفد وهم : فتح الله بركات باشا للزراعة ، محمد نجيب الغرابلى باشا للاوقاف ، أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، مرقص حنا باشا للمالية ، على الشمسى للمعارف ، عثمان محرم بك للاشغال .

الخميس ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ ــ انعقاد الدورة الثانية للبرلمان :

انعقد مجلس النواب الجديد المؤتلف فى ١٠ يونية وانفض دوره الأول فى ٢ سبتمبر ، ثم عاد للاجتماع فى دورته الثانية قبل السبت الثالث من نوفمبر ،

وافتتحه الملك فؤاد بالاحتفالات المعتادة ، وقد اتيح لى ان اشهد احدى جلسات المجلس ، حيث كان سعد زغلول يراس الجلسة ، وكان قد اختير للرئاسة منذ الجلسة الأولى بعد ان تولاها حسين رشدى باشا ، باعتباره رئيسا لمجلس الشيوخ ، ولا يجد المؤرخ ما يقوله عن سير الاحداث فقد سارت رتيبة عادية بدون مفاجآت ، وكان المسيطر على الجميع وعلى رأسهم سعد زغلول هو المحافظة على الائتلاف ، وعدم الاصطدام بالانجليز . وذلك لتدعيم الحياة النيابية السليمة ، ورئى أن يلتفت لترتيب البيت من الداخل ، فأصدر البرلمان بعض القرارات فى مسائل داخلية كمحصول القطن ، وثمنه ومساحة ما يزرع منه ، ويحدثنا الدكتور حسين هيكل باستفاضة عن لجنتين الفهما البرلمان فى موضوع اللامركزية فى الادارة ، وتحديد عدد الموظفين ، ولم تصل اللجنتان الى شىء فى هذين الميدانين ، ولا عجب فى ذلك فحتى اليوم (١٩٨٠) لازالوا يحدثوننا عن اللامركزية فى الادارة ، ولاتزال مسالة الموظفين فى الدولة هى الشغل الشاغل وأقصى ما يمكن ان يقال انه اذا كانت سنة ١٩٢٥ قد شاهدت ردة دستورية ورجعية السلطة ، فقد شهد عام ١٩٢٦ حياة نيابية بدون مهاترات او فرقعات ، او مصادمات من اى نوع كان — ولما كان هذا كله غير طبيعى فسوف نراه ينقلب رأسا على عقب فى العام التالى .

وانتهى هذا العام بغير احداث مهمة الا أن يكون وفاة المرحوم على فهمى كامل فى آخر يوم من السنة ١٢/٣١ بدار سينما متروبول حيث كان يحتفل بذكرى محمد فريد فسقط الرجل ميتا وهو يخطب .

ذكرياتى الخاصة :

لم أذكر فى ختام الماضى الا اشارة عابرة عن انتقالى للمدرسة الخديوية حيث التطورات التى المت بحياتى كانت شيئا طويلا عريضا فقد كان والد أخى فتحى رضوان باعتباره مهندسا للرى قد نقل الى اسيوط وبالتالى انتقل معه سيد فتحى رضوان والتحق بمدرسة أسيوط الثانوية ، ورحنا نتبادل رسائل أسبوعية ورحت (ولا ادرى لماذا) أوقع رسائلى باسم « هارون » ويوقع هو رسائله بامضاء جعفر ، وبعد فترة غيرنا هذين التوقيعين بسقراط (لى انا) وارسطو (لفتحى) وبلغ من شدة ترابطنا وتعلقنا ببعضنا ، ان سافرت له فى اجازة نصف السنة وامضيتها فى أسيوط .

مقاطعة البضائع الانجليزية :

وفى محفوظاتى صورة تذكارية لأخ زاملنى فى المدرسة الخديوية وهو (عباس حلمى مصطفى) وما يهمنى فى هذه الصورة اننى كنت أرتدى « منديلا محلاوى » بدلا من ربطة العنق ، وقد ذكرنى ذلك ، بما ساد انذاك بدعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية وتشجيع الصناعات المحلية ، واذ كانت المنسوجات هى أعظم تجارة لانجلترا ، فقد دعى فى ذلك الوقت لاستعمال المنديل المحلاوى ، وسيظل ذلك هو محور تفكيرى بعد

سنوات وسنوات ، عندما انضممت لجمعية « المصرى للمصرى » ثم ناديت بمشروع القرش لاحلال الصناعات الوطنية بدلا من الأجنبية ، حتى صفت ذلك مبدأ عاما : لا تشترى الا من مصرى ولا تلبس الا ما صنع فى مصر ولا تأكل الا طعاما مصريا .

مطارحة الشعر :

وثمة ظاهرة جديرة بالتسجيل لأول التحاقى بالمدرسة الخديوية ، ففى بعض « الفسح » وجدت فى (حوش المدرسة) لفيفا من الطلبة الكبار ـ طلبة السنين العليا ـ وكان يقومون بأمر عرفت فيما بعد أن اسمه « مطارحة الشعر » وخلاصته أن يروى أحد الطلاب بيتا من الشـعر ينتهى بحرف الباء مثلا « القافية » فيروح بقية الطلاب يروون اشعارا تنتهى بنفس القافية ، حتى يقال بيت شعر جديد بقافية أو نهاية جديدة ، وليكن الحرف الجديد ، حرف الراء أو السين مثلا فيتبارى الطلاب فى ذكر الأشعار من هذه القافية الجديدة وهكذا ، وقد شاقتنى هذه العملية جـدا وأحسست بقصورى عن فعل ذلك ، فقيل وقتها ، أو لعلى قلت لنفسى اننى عندما اكبر واصير مثل هؤلاء الطلاب (فى سنة ثالثة أو رابعة) سأصير قادرا مثلهم ولكن ذلك كان آخر عهدى بهذه الظاهرة ، ظاهرة مطارحة الشعر .

برامج التعليم الجديدة :

وقد اقترن دخولى الى المدرسة الخديوية بتولى على باشا ماهر لوزارة المعارف فأحدث ما يمكن وصفه بأنه ثورة تعليمية ، كان من أكبر مظاهرها تعليم اللغـة الفرنسية الى جوار الانجليزية ، على ان يبدأ تدريسها من العـام التالى وجاءوا بمدرسين من فرنسا ، وكان من نصيبنا من يسمى « المسيو ديدوى » وكان رجـلا كبير السن وبطبيعة الحال لم تكن نفهم شيئا على الاطلاق الا اننى كنت (على عكس باقى الطلاب) مؤدبا مع الرجل وكنت اشفق عليه ، من تمرد الطلاب عليه وشقاوتهم معه ، فحفظ الرجل لى ذلك الجميل ودعانى انا وصاحبى وتلميذ ثالث لتناول الشاى فى بيته .

وقد ظل الدور الذى قام به على باشا ماهر فى التعليم يؤثر على فى مقبل حياتى، وقد تلخص هذا الأثر فى امرين :

الأول ـ اكبارى للرجل وتعلقى به .

الثانى ـ الايمان بان اى رجل مقتدر يستطيع ان يفعل كل شيء لاصلاح الاحوال فى مصر ، دون ان يعترضه الانجليز كما كانوا يشيعون

التمثيل ودورى فى رواية « مجد رمسيس » :

تحدثت فى العام المنصرم عن خيبة املى فى فرقة التمثيل لانتقال محمود مراد منها واستهل العام الدراسى الجديد ، وجاء رئيس فرقة التمثيل الطالب (عبد اللطيف

شاش) بالاستاذ الكبير عزيز عيد ليعلمنا وبدأ الرجل معنا من البداية فتلخصت رغبته في ان يعلمنا فن القراءة ليتدرج منه الى فن الألقاء وعلى ذلك فلم اكن الا واحدا كبقية زملائى ، وضاع ما تصورته من اننى ممثل « موهوب » ولم ينفعنى استعراضى لقدرتى أمامه ، عندما كان يحاول ان يعرفنا فجثوت على ركبتى ورحت اناجى طيفا ما ، لم يفدنى ذلك ، ولم يقل عزيز عيد لى شيئا .

ومضينا نطالع ، لولا ان القدر كان يدبر شيئا آخر ، فقد مات محمود مراد ورأى تلامذته وادارة المدرسة (لبيب بك الكرداني ــ ناظر المدرسة ان يحيوا ذكراه بتمثيل رواية « مجد رمسيس آ وان يهبوا دخلها لاسرة الفقيد ، واستغنى عن خدمات عزيز عيد ، وقرر عبداللطيف شاش (رئيس فرقة التمثيل) وابراهيم زين العابدين (رئيس فرقة الموسيقى) اخراج اوبريت مجد رمسيس ، وقد الفها محمـــود مراد لتكون « اوبرا كاملة » اى تغنى من اولها لآخرها ، ولكن مشهدا او مشهدين ظلا بدون تلحين فأصبحت « مجد رمسيس » اوبريت اى مصغر الاوبرا وكان بالرواية قائدان لرمسيس هما (سينو واونا) يغنى احدهما وهو سينو ولا يغنى الثانى ، واختارونى لأداء هذا الدور ، وهكذا اصبحت احد نجوم فرقة التمثيل ، واقيمت الحفلة على مسرح حديقة الازبكية ؛ وهكذا تحقق حلمى فى ان امثل على خشبة المسرح ووصل النجاح « الاوج » عندما كتب الناقد المسرحى الشـهير « الاحنف » فى مجلة المسرح الكبيرة الواسـعة الانتشار نقدا او قال حديثا عن الرواية ووصفنى بأننى « الشضلى » ولمجلة المسرح والتمثيل بعامة دور اعظم من كل ذلك فى حياتى أبقيه حتى نهاية السنة التالية .

عام ١٩٢٧

الائتلاف والبرلمان ووزارة عدلى يكن :

استمر الهدوء الذى ساد مصر فى أخريات العام السابق ، الربع الأول من عام ١٩٢٧ ولا عجب فى ذلك فقد ائتلفت الأحزاب فكفت عن المصادمات فيما بينها وراس مجلس النواب سعد زغلول الذى كان قد حنكته التجارب وآثر الاعتدال وكبح جماح اعضاء حزبه فى مجلس النواب عن أن يتفوهوا بشىء متطرف ، ضد القصر أو الانجليز أو الحكومة التى كان يراسها عدلى باشا يكن ، محل احترام الجميع ، ولذلك فلم يكد سعد زغلول يتغيب عن جلسة بسبب مرضه ونولى رئاسة المجلس مصطفى باشا النحاس (وكيل المجلس) حتى حدث ما يشبه ان يكون زلزالا مفاجئا لا مقدمات له وهو :

١٩ ابريل ـ استقالة وزارة عدلى باشا :

أعلن عدلى باشا يكن لمجلس النواب فى جلسة ١٨ ابريل عن عزمه على الاستقالة وعبثا حاول مصطفى النحاس والمجلس كله من ورائه ان يثنى عدلى باشا عن عزمه وانه محل ثقة المجلس الاجماعية ، ولكن عدلى باشا أصر على قراره وقدم استقالته فى اليوم التالى للملك فعلا ، أما الموقف الذى رتب عليه عدلى باشا وجوب استقالته فيتلخص فى أن أحد النواب طلب ان يتضمن بعض الاقتراحات المعروضة على المجلس « شكر الحكومة » فرفضت اغلبية المجلس توجيه هذا الشكر على اساس ان الحكومة قامت بواجبها ، فاعتبر عدلى باشا هذا القرار بمثابة عدم الثقة بوزارته واعلن المجلس بذلك ، واسرع سعد زغلول بالعودة من عزبته فى مسجد وصيف ، ولكن جهوده لم تفلح فى رجوع عدلى يكن عن عزمه ، ولكنه نجح فى شىء واحد وهو ان يحمل عبد الخالق ثروت أن يعيد تشكيل الوزارة برئاسته بدلا من عدلى يكن ، بنفس أشخاص الوزراء ولما كانوا قد نقصوا واحدا بخروج عدلى باشا فقد رشح الأحرار الدستوريون حافظ باشا عفيفى ، ولكن السراى اعترضت عليه فعين جعفر والى باشا بدلا منه ، وهكذا عادت الوزارة برئاسة عبد الخالق باشا ثروت ، ولا يسع المؤرخ الا أن يتساءل ما الذى حمل عدلى يكن على الاستقالة ، وعندى أن لا جواب على ذلك غير « السأم » بعد ان حقق عدلى يكن هدفه من تولى رئاسة الحكومة باقرار سعد زغلول ، لطالما طعن سعد زغلول فى عدلى وبالأكثر فى زميله ثروت ، لقد وصفهم بالخيانة وانهم برادع الانجليز ، وجاء الوقت الذى اقتنع فيه سعد أن لاحياة للدستور والحياة النيابية السليمة فى مصر بغير التعاون مع عدلى وثروت فكان هذا الذى مر بنا ، وهكذا حقق عدلى يكن هدفه من ان يعود الى الحكومة بمباركة سعد زغلول ، ولم يعد استمراره فى الوزارة يفيده الا فى أن يحمل الغمز واللمز من نواب الأغلبية ، فرأى ان يستقيل محافظة على كرامته ، وواصل عدلى باشا انتصاره عندما وافق سعد على تولى عبد الخالق ثروت الوزارة خلفا له ، فان بعض الروايات تقول انه كان قد عاهد عدلى يكن أن لا يلى الوزارة من

بعده ، ولكن يقال ان سعد زغلول نجح فى اقناع الرجلين فى العدول عن هذا الاتفاق وعندى أن ذلك كله كسب للرجلين وتصحيح لاعتبارهما .

٢٦ ابريل ـ تاليف وزارة ثروت :

قبل الملك استقالة عدلى فى يوم ٢١ ابريل وفى يوم ٢٦ استدعى ثروت باشا لتأليف الوزارة فشكلها على الوجه التالى :

عبد الخالق ثروت ـ للرئاسة والداخلية .

جعفر والى باشا ـ للحربية والبحرية .

احمد زكى أبو السعود ـ للحقانية .

فتح الله بركات باشا ـ للزراعة .

مرقص حنا باشا ـ للخارجية .

محمد نجيب الغرابلى باشا ـ للاوقاف .

على الشمسى باشا ـ المعارف .

أحمد محمد خشبة باشا ـ للمواصلات .

عثمان محرم باشا ـ للاشغال .

محمد محمود باشا ـ للمالية .

مايو ـ يونية ـ أزمة الجيش :

لم تكن حكومة ثروت الا استمرارا لحكومة عدلى يكن ، باسلوبها فى الحكم وهدفها منه ، وكان يمكن ان يستولى « السأم » على ثروت باشا ، بعد ان حقق غرضه من تولى رئاسة الحكومة بمباركة سعد زغلول وما زلت اذكر كيف استوقفنى ، واثار دهشتى فى ذات الوقت ثناء سعد زغلول المستطاب على ثروت باشا ، بل وعلى اسماعيل صدقى (وكان رئيس اللجنة المالية فى مجلس النواب) ، اقول كان من الممكن : ان ينهج ثروت نهج عدلى فلا يلبث ان يستقيل لولا ان القدر كان قد اعد له دورا طويلا عريضا سوف ترى كيف يتشعب ، وبدات الأحداث عندما حاول وزير الحربية استجابة لرغبة الأمة أن ينهض بالجيش فى العدد والعدة وتقليص هيمنة الانجليز عليه؛ وقد هاج اللورد لويد وماج ، وطالب لندن بارسال بعض قطع الأسطول فأرسلتها بالفعل وحدث ما رحنا جميعا نتابعه تحت اسم « أزمة الجيش » وقد انتهت الأزمة بهزيمة مصر بطبيعة الحال ، ولكنها فتحت الطريق لبدء محادثات جديدة يجريها ثروت مع الانجليز كما سوف ترى ، ولما كان استاذنا عبد الرحمن الرافعى قد لخص هذه الازمة والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، اكمل تلخيص ، فنحن نرى ان ننقل من كتابه فى اعقاب الثورة ـ الجزء الثانى ـ ما قاله عن أزمة الجيش اعترافا بفضله :

أزمة الجيش

مايو – يونية سنة ١٩٢٧

وقعت فى اواخر شهر مايو واوائل شهر يونية سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتراف البريطانى بازاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على ان لا تمكن مصر من ان يكون لهـا جيش أو قوة دفاعية اطلاقا .

وبيان ذلك ان ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ – سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعا للاوضاع البرلمانية احيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عنها ، وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية ، فالفت لجنة فرعية لفحصها انتهت الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار ، وكان شاغرا منذ مقتل السير لى ستاك ، ومنها تحسين اسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يـكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا ، وابدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نبأها الى دار المندوب السامى والصحف البريطانية ، فهبت ترعد وتبرق ، وتتهدد وتتوعد ، ونشأت هذه الأزمة، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

ان الحكومة البريطانية ترى انه يجب على مصر ان تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب ان يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لان تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة بشرط ان تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وباقل عدد من الاشخاص البريطانيين ، اذ ان هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر ، وانه لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، واصطحب هـذا الاتجاه بمحاولات اكيدة لتقليل اختصاص المفتش العـام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت اخيرا تأييدا فى بعض ما اوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر

حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية ان الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ، وخلصت المذكرة الى طالبات الحكومة البريطانية وهى :

١ — وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من ان يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته ، ويجب ان يعطى عقدا على الاقل لمدة ثلاث سنوات فى اول الامر .

٢ — اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية الا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ — ان يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما باعمال المفتش العام اقدم ضابط بريطانى يكون موجودا .

٤ — يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر اخيرا) ، تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش او نائبه فى غيابه ، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .

٥ — ان تظل المراكز التى يشغلها الان ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا ادمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى ايد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة .

٦ — وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، اى يبقى النظام العرفى فيها .

وظاهر من هذه المذكرة ان الغرض منها استبقاء الاشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى ، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله فى حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل الى علمها عنها ، وارادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة فى ٣ يونية سنة ١٩٢٧ ردا مفزعا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه ان الحكومة المصرية تشاطر المندوب

السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش وانها تتوق ابدا الى ان تجو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية ،ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذى اشار اليه المندوب السامى فى مذكرته انه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل أن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى انشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من اعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وان مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير ان يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال ان الحكومة المصرية على استعداد لان تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شانها ان تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وانه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى ادخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع ان بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت الا نادرة وعرضية وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على انه يمكن القول بان الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى الفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندا لقراراته ، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة ان عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها اهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على ان وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء اعباء منصبه او ليحل محله عند غيابه وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتاخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فان هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى انه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فان هناك كل ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة .

وفوق ما تقدم فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عندما انتهت مدة عقودهم فقرر — لمصلحة العمل — أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد اعطيت لهم عقود

جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الاعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى إعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة اكثر من سلطان من المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن ان يحل محاله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الاقل الى اسباب تتصل بالاحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ان الحكومة تدرس مسألة اعادة محكمة اول درجة باختصاصها الاصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الاصل قبل وجود الادارة محل البحث .

« واعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يقوى روابط الصداقه ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما .

ولم ينشر الرد فى حينه ، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، اذا بالازمة تأخذ شكلا حادا ، فقد اذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة الى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه أن الحكومة البريطانية انما تدخلت فى هذه المسألة لان فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وان الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل !) وأضاف الى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ، ولكن الى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الامن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيا يبذل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى الى ارسال البوارج الثلاث الى مصر .

وقد جاءت هذه البوارج فعلا الى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ! فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام

للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا وعينت ضباطا انجليز جددا بالجيش .

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها ، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله :

« اذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال ، واذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل » .

وارادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية والاكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، وانذارها بانها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى احراجها واثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حداً لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدوان .

٤ يوليو ـ مادبة للملك فؤاد فى قصر بكنجهام بانجلترا :

لعل أبرز الأحداث فى وزارة ثروت باشا حتى هذا التاريخ هو رحلة الملك الى أوروبا والتى بدات فى شهر يونية من هذا العام ويبدو أن الملك فؤاد أحب ان يعود الى أوروبا وبخاصة الى ايطاليا ملكا وهى التى راته من قبل إميرا ، ولما كان يعتبر ن وزارة ثروت قد فرضت عليه ، فلم يدخر وسعا فى اظهار عدم رضائه عن روت ، ولذلك فقد اعترض على أن يصحبه فى الرحلة ، ولكن سعد زغلول أصر على ن يصحبه مادامت الرحلة رسمية وستدفع نفقاتها الدولة .

وهدد بأن لا يعتمد البرلمان النفقات فاستجاب الملك لذلك ، ووصل الى لندن واستقبل بها رسميا ، وكان فى انتظاره على المحطة جورج الخامس ملك انجلترا والمستر بولدوين ، رئيس الوزراء ، ومازلت اذكر كيف كنا نتابع انباء هذه الرحلة بكل فخر واعتزاز بشخصيتنا ، وقد اقام ملك الانجليز مادبة عشاء رسمية فى قصره الملكى (بكنجهام) .

وقد انتهز الانجليز هذه الفرصة لكى يعرضوا على ثروت باشا مباحثات لحل المشاكل المعلقة بين البلدين ، ولابد أن يكون ثروت باشا قد عرض الأمر على سعد زغلول فاذن له ومنذ ذلك الوقت بدأ ما يسمى « بمفاوضات ثروت وتشمبرلين » ولم يكن يذاع شيء عن تفاصيلها ، ولندع الآن الملك فؤاد فى زيارته لأوروبا ، ومحادثات ثروت مع أوستين تشمبرلين وزير خارجية انجلترا ولنشرع الى مصر حيث وقع حادث مفاجيء رجها رجا وهزها من الاعماق وهو حادث :

٢٣ اغسطس ـ وفاة سعد زغلول :

ولم يكن هذا الحادث الا وفاة سعد زغلول ولقد صور احمد شوقى الشاعر هذه المصيبة وضخامتها عندما استهل رثاءه بالقول :

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها
وانحنى الشرق عليهـــا فبكاها
شـــيعوها حــــرة عــلوية
كست المـوت جـلالا وكســاها

ومازلت اذكر (وكنا قد انتقلنا الى بيتنا فى المنيرة) وقد خرجت والها هلعا بعد أن طالعت النبأ فى جريدة الأهرام ، وكان الجو غائما ، فرحت سـيرا على الاقــدام نحو بيت سعد وكان يدهشنى أن ارى كل شىء يسير بطبيعته كأن لم يحدث شىء ، وزاد فى دهشتى عندما بلغت بيت سعد فلم أر أى شىء غير عادى وكان الســكون يخيم على المكان ، فانهلت بالسخط والشتائم على الناس والايام ، ذلك اننى كنت متصورا انه وقد مات ســعد زغلول فيجب أن يتوقف كل شىء ولكن كل شىء كان يسير كأن لم يحدث شىء ، وظل هذا السخط والعجب والدهشة يلازموننى طول النهار ، وهم يحدثونى عن ضخامة الجنازة ولم يسر عنى ويخفف من اوعتى الا عندما ذكروا لى أن حبل النظام قــد اختل واضطرب عنـدما اقتربت الجنازة من مدفن الفقيد فى الامام الشافعى وان الجماهير ازدحمت بصورة غير عادية فاختلط الحابل بالنابل وانفرط عقد الجنازة ، هنا وهنا فقط اطمأن خاطرى الى انه كان يجب أن يحدث شىء غير عادى وقد مات سعد .

منظر آخر لا تزال ذاكرتى تختزنه ، عندما زرت قبر سعد المؤقت الذى بنوه له على عجل ، وكانت باقات الورد مكدسة فوق المقبرة بغير نظام وكأنها التل ، وقــد أرضانى هذا المنظر ، وقد بقى لانهاء هذه النبذة عن وفاة سعد زغلول أن اثبت نص نعى الحكومة له:

((مجلس الوزراء ينعى الى الأمة المصرية مع الاسف الشــديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الامة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مســاء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الامة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، والى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، والى الشعب المصرى جميل العزاء ، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الاربعاء الموافق ٢٤ اغسطس ســـنة ١٩٢٧ من بيت الأمة الى مدفن الفقيد بالامام الشافعى)) .

وهذا وقد قرر مجلس الوزراء اقامة ضريح لسعد باشا على الارض الفضــاء المجاورة لبيت الأمة وتحويل هـــذا البيت الى متحف واقامة تمثالين له فى مصر والاسكندرية .

وقد تابعنا سعد زغلول فى هذه الموسوعة وقلنا راينا فى شتى مواقفه ، ومن اراد

موجزا لتاريخه ففى كتاب الرافعى ، ولكن من اراد تاريخا موسعا فعليه بكتاب عباس محمود العقاد « سيرة وتحية » .

٢٦ سبتمبر ــ الهيئة الوفدية تؤيد مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول :

بمجرد وفاة سعد زغلول فى أواخر شهر أغسطس بادر كبراء مصر الذين اعتادوا الاصطياف فى اوروبا ، الى العودة ، وكان عبد الخالق باشا ثروت مشتغلا بالمفاوضات مع انجلترا حول مشروع معاهدة ، ولا جدال ان وفاة سعد زغلول قد احدثت له صدمة فعلى الرغم من العداء الذى استحكم بين الرجلين فى وقت من الأوقات ، فقد انتهى الامر بوقوف سعد زغلول خلف ثروت باشا يدعمه ، فلما ان مات سعد أيقن ثروت باشا أنه خسر مركزه فكان ان عاد الى مصر فى ١٠ سبتمبر ثم توالى قدوم الغائبين ، وقد اجتمع الوفد المصرى لاختيار خليفة لسعد ، وكان الاجماع على أن احدا لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذى نشأ عن وفاة سعد ، ومع ذلك فقد كان لا مناص من اختيار خليفة له ، وكان الحديث يدور فى الدرجة الاولى حول اختيار فتح الله باشا بركات خليفة لسعد زغلول ليس فقط لأنه ابن اخته ومستشاره الأول فى كل مناشط الوفد داخليا وخارجيا ، ولكن اعضاء الوفد كان لهم راى فى اختيار مصطفى باشا النحاس الذى كان سكرتيرا للوفد رئيسا له ، وكان مما قيل فى تبرير العدول عن اختيار فتح الله بركات أنه لا يعرف لغة أجنبية ، ولكن الشائعات التى راجت فيما بعد أن الاقباط وعلى راسهم الاستاذ وليم مكرم عبيد هم الذين اختاروا مصطفى النحاس ليكون « اسلس قيادا » وكيفما كان الأمر فقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة الوفد ، واختير مكرم عبيد (باشا فيما بعد) ليكون سكرتيرا للوفد ، واجتمعت الهيئة الوفدية فى يوم ٢٦ سبتمبر لتكريس هذا الاختيار فوافقت عليه بالاجماع .

١٧ نوفمبر ــ افتتاح البرلمان فى دورته الجديدة :

ظل الائتلاف الذى كان بين الأحزاب قائما وتجلى ذلك فى حفل الاربعين لوفاة سعد زغلول فرثاه مندوبون عن الأحزاب ورئى أن خير ما يصنع هو أن تستمر الأمور كما كانت فى اخريات أيام سعد ، ولما كان ثروت باشا قد بدأ فى مفاوضات مع الانجليز ، فقد رئى أن يعود لاستكمالها فسافر الى لندن فى شهر أكتوبر ، ثم عاد لافتتاح البرلمان فى دورته الجديدة فى يوم ١٧ نوفمبر ، والقى ثروت باشا خطاب العرش الذى تضمن اشارة الى المفاوضات بغير دخول فى أى تفصيلات وإذ كان البرلمان ينعقد لأول مرة بعد وفاة سعد زغلول ، فقد عاد ممثلو الاحزاب المؤتلفة لتأبينه ، ثم اختير مصطفى النحاس باشا ليكون رئيسا لمجلس النواب خلفا لسعد زغلول باعتباره رئيسا للوفد المصرى .

وعلى هذه الصورة من الهدوء الذى يسبق العاصفة مضى عام ١٩٢٧ الى نهايته وكل الأطراف ــ (الانجليز ــ الملك ــ أحزاب الاقلية) تسعى لاستثمار الموقف الذى

نجم عن غياب سعد زغلول ، وسوف ينكشف ذلك كله فى مستهل العام الجديد فلنختم الآن احداث ١٩٢٧ بسرد موجز لذكرياتنا الخاصة عنه .

ذكريات خاصة :

ذكرياتى عن هذا العام طويلة عريضة ستكون الصعوبة فى تلخيصها فى سطور ففى هذا العام انتقلنا الى بيت جديد فى حى المنيرة ، وقد كان ذلك قفزة جديدة لنا ، كانت والدتى قد توفيت وتزوج والدى بسيده جديدة والبيت الجديد الذى نقلنا له هو عمارة حديثة من أربعة ادوار ، كل دور مؤلف من شقتين ، وقد استدان والدى الفى جنيه او ثلاثة آلاف ، لست ادرى على وجه التحقيق ، وقد خسر العمارة كلها بسبب ذلك ، ولكنا فى هذا الوقت كنا ملاكا ، وقد كنت انا من ساعدت والدى فى الاشراف على بناء العمارة ، وفى هذه السنة توفى اخى مصطفى عن سن لا يتجاوز الثلاثين ،وهو بحق يعتبر أول استاذ تأثرت به وافدت منه الكثير وفى هذه السنة مات سعد زغلول كما مر بنا ، وقد سهل لى كوننا نسكن المنيرة ان اقصد منزل سعد زغلول فى الانتسا عند سماعى نبأ موته ، اما العنصر الحاسم فى حياتى فقد كان انهماكى فى المسرح والتمثيل الى الحد الذى جعلنى افكر فى ترك التعليم والتفرغ للتمثيل ، حتى وصل الأمر بى الى ان لا ادفع مصاريف المدرسة وهجرت بيت والدى ، وأشهد ان والدى تصرف بحكمة حتى استعادنى الى البيت والمدرسة ، وادى نجاحى غير المتوقع فى شهادة « الكفاءة » وهى الشهادة العامة التى تحصل عليها بعد ثلاث سنوات من التعليم التانوى ، الى تغيير مصيرى فانتظمت فى التعليم ، اما سبب هذا الاستغراق فى التمثيل الذى استحوذ على الى هذا الحد ، فكان هو انضمامى الى مسرح يوسف وهبى (رمسيس) كهاو ، ولاننى أصبحت الشخصية الاولى فى فرقة التمثيل فقد قدمت رواية من تأليفى ، أو بالأحرى اقتباسى وكان اسمها « أبو مسلم الخرسانى » وكانت مقتبسة من رواية جورجى زيدان التى تحمل نفس الاسم ، ومثل دور « أبو مسلم » الأستاذ حسن جلال العروسى رئيس الفرقة ، ولكن دورى فى الرواية « شبيب » زعيم الخوارج كان هو الأقوى والاكبر واشرف على اخراج الرواية الممثل الكبير أحمد علام .

ومثلنا الرواية على مسرح حديقة الأزبكية واستحضرنا الملابس من فرقة رمسيس ليكون بقدرتى ان ألبس نفس الملابس التى يرتديها يوسف وهبى فى رواية «الصحراء» وكنت قد فتنت بيوسف وهبى فرحت اقلده الى الحد الذى جعل « الاحنف » عندما نقد الرواية مما نشر على صفحات مجلة المسرح يقول انه تصور انه قد ضل الطريق ودخل مسرحية ليوسف وهبى ، وعلى ذكر مجلة المسرح فهذه المجلة كانت قد نجحت نجاحا منقطع النظير حتى لقد تصورنا نحن الشباب ان ليس فى الدنيا الا المسرح والتمثيل ، وهكذا انقضت هذه السنة الحرجة من حياتى ، وسترى ان العام المقبل سيشهدنى اكثر انخراطا فى التمثيل ، ولكن الأولوية اصبحت للتعليم .

عام ١٩٢٨

عجيبة هذه الحياة وعجيبة أسرارها ، فبحلول عام ١٩٢٨ تدخل احوال مصر الجارية فى دائرة وعيى مائة فى المائة ، ولن البث بعد عامين (بمناسبة مشروع القرش) انى سوف أصبح على المسرح ويكون لى رأى شخصى فى كل ما يجرى فى مصر من الامور ، ولذلك فسوف تتوقف هذه الموسوعة ، لتبدأ بعدها مذكراتى ، والفارق بين كتابة التاريخ والمذكرات ان المؤرخ بقدر الامكان يحاول أن يكون موضوعيا ، بمعنى أن يجتهد فى ان يكون مراقبا محايدا ، أما عندما يتحول هو الى أحد الشخوص التى تتحرك على المسرح فالأمر يصبح ذ تيا يعبر فيه الانسان عن نفسه فى كل الاحداث الجارية ، وتسقط عنه صفة المؤرخ المحايد ، وهو ما سوف أصل اليه بعد عامين ، عندما انزل الى الحياة العامة ، ولذلك فيجب ان تتوقف هذه الموسوعه كما قدمت .

ويعتبر عام ١٩٢٨ هو بدء وعى كامل بما يجرى حولى وان كنت لم انخرط تماما فى الحياة العامة الا فيما بعد ؛ وإنى لاذكر تماما كيف كنت راضيا كل الرضا عن حكومه مصطفى النحاس ، واذكر الان صورتى بعد هذا العمر الطويل وانا اقول لزميل لى فى الفصل ان مصطفى النحاس اثبت أنه أعظم من سعد زغلول ، وقد اختلفت فى مقبل الايام أشد ما يكون الخلاف مع مصطفى النحاس وتضاءل رأيى فيه ، ومع ذلك فقد قلت عنه هذا القول ، وسوف تصل الامور الى حد ان اخطب فى حضرة محمد باشا محمود ، ومع ذلك فقد قلت فى حضرته كلاما لا يتصل بما هو جارى بمقدار ما يتصل بما هو آت ، وكيفما كان الأمر فلا يزال امامنا ثلاثة اعوام ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ لنمضى فى هذه الموسوعة على قدر مؤكد من الحياد والموضوعية .

٤ مارس – فشل المفاوضات واستقالة ثروت :

كانت وفاة سعد زغلول فى العام السابق هى الشغل الشاغل للناس وتم اختيار مصطفى النحاس ليكون خليفة له كما راينا ، ولقد اختير لرئاسة مجلس النواب وسرعان ما ضغطت الأحداث وعلى رأسها المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، والتى كان يجريها ثروت باشا تحت اشراف سعد زغلول فلما ان مات سعد تصورت انجلترا ان العقبة الكأداء فى سبيل ابرام معاهدة اى معاهدة ، بين مصر وانجلترا قد زالت فاصبح ابرام المعاهدة ممكنا، فطلبوا من ثروت باشا ، أن يمضى فى ابرام المعاهدة، هل كان ثروت باشا موافقا على ماتم التوصل اليه أم لا ، مسألة لانستطيع أن ندلى فيه برأى، والحقائق الثابتة تاريخا أن مصطفى النحاس رفض المشروع من أساسه ، ورأى ان لا يعرض على البرلمان اكتفاء بعرضه على مجلس الوزراء (اغلبية وفدية) فرفضه مجلس الوزراء وذلك فى جلسة ٤ مارس وقد جاء الرفض مسببا « المشروع فى اساسه ونصوصه لا يتفق مع استقلال البلاد وسياستها ويجعل الاحتلال البريطانى شرعيا » وقد بادر ثروت باشا فابلغ دار المندوب السامى برفض مجلس الوزراء للمشروع ، وقد اخذ عليه عبد الرحمن الرافعى انه نسب الرفض لزملائه ، ونحن لا نسايره

فى ذلك ، واعتبر ثروت باشا أن مهمته قد انتهت ، ولذلك فقد بادر بتقديم استقالته فى نفس اليوم واذ كنت قد بدات أعى كل ما يدور حولى فلا زلت أذكر كيف صعقت عندما اطلعت على نصوص المشروع فى حينها ، وكان السر فيما الم بى ، ان ذلك كان يجرى بعلم سعد زغلول ، ولقد راجت اشاعات وقتها انه كان موافقا عليه ..

واذ نودع وزارة ثروت باشا ، فيجب ان نذكر لها انه شرع فى أيامها (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨) فى وضع حجر الاساس لمبانى الجامعة الجديدة فى الجيزة ، والتى سيكون مقدرا علينا أن نلتحق بها قبل عامين ، مبتدئين بذلك انخراطنا فى الحياة العامة .

١٧ مارس ــ تاليف وزارة مصطفى النحاس :

كان طبيعيا أن تمضى عدة أيام بعد استقالة ثروت باشا ، قبل أن يعهد الملك أحمد فؤاد الى مصطفى النحاس باعتباره زعيم الاغلبية يوم ١٦ مارس بتأليف الوزارة ، ومضى كل شىء كما لو كان ما يحدث هو أمر طبيعى ، حيث ما كان يجرى أشبه بالزلزال بدأ بطبيعة الحال بوفاة سعد ، ووصل الذروة برفض المعاهدة مع الانجليز الذين غضبوا وتركوا للملك فؤاد حرية التصرف مع النحاس باشا ، ولابد أن تكون خطة كاملة قد رسمت فى هذه اللحظات للتخلص جملة وتفصيلا من مصطفى النحاس وكان للسطر الأول من هذه الخطة أن يسمح له بتشكيل وزارة فشكلها على الوجه التالى :

مصطفى باشا النحاس	المرئاسة والداخلية
جعفر والى باشا	الحربية
واصف بطرس غالى باشا	الخارجية
محمد نجيب الغرابلى باشا	الأوقاف
على الشمسى باشا	المعارف
احمد محمد خشبة باشا	الحقانية
محمد محمود باشا	المالية
محمد صفوت باشا	الزراعة
ابراهيم فهمى كريم باشا	الاشغال
الاستاذ مكرم عبيد	المواصلات

ازمة مستمرة وحكومة وطنية :

كان الانجليز من ناحيتهم والملك فؤاد من ناحيته يعدان العدة للقضاء على هذه الوزارة والروح الوطنية معا ، تصوروا منهما ، انه وقد مات سعد زغلول فقد ماتت

معه الروح الوطنية ، ففوجئنا منذ اليوم الاول بتشكيل الوزارة كل فيما يخصه ، فاذا كان الملك احمد فؤاد تصور انه سوف يحكم منفردا وقد غاب سعد زغلول فقد كانت صدمته لا حد لها ، ومصطفى النحاس يحدثه عن الدستور والبرلمان ونواب الامة واليك نص ما جاء فى خطاب النحاس للملك بمناسبة تأليف الوزارة

« وانى لاقدر يا مولاى تبعه الاضطلاع باعباء الحكم فى هذا الظرف الدقيق ، ولكنى أقبل عليه ملبيا داعى الوطن والضمير ، مستعينا بالله جلت قدرته على تحمل هذه المسئوليه الخطيرة ، جاعلا نصب عينى الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها ، الذى كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه اكبر الفضل فى صيانة الدستور وتمكين تقاليده ، مما ربط الامه بمليكها رباطا وثيقا تزيده الشدائد احكاما ، وانى لاستمد يامولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم وما ارجو ان يمنحنى اياه ممثلو الأمة من ثقه وتأمين وما يحبونى به الرأى العام من امداد وتشجيع قوة استعين بها على ضعف شخصى واشد بها أزرى ، معتمدا على توفيق الله وعنايته » .

وهكذا سمع احمد فؤاد من يحدثه عن « ممثلى الامة » وعن الرأى العام .

والانجليز :

واذا كان احمد فؤاد قد صدم مرة ، فقد صدم الانجليز مرتين ، فقد كانوا يتصورون ان غياب سعد زغلول عن الساحة ، سوف يطلق أيديهم فاذا بهم يرون الوزارة الجديدة ، اشد صلابة وعنفا ، وتجلى ذلك فى رد الحكومة على مذكرة بريطانية كانت قد قدمتها للحكومة المصرية فى ٤ مارس ، عندما ادركت انجلترا ان الحكومة المصرية فى طريقها الى رفض عقد المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات « ثروت ـ تشمبرلن » واستقالت وزارة ثروت باشا فى ٤ مارس كما قدمنا ، وغنى عن البيان انها تركت عناء الرد على المذكرة للوزارة التى تليها ، ولم تتردد حكومة النحاس فى الرد على المذكرة ، واليك نص المذكرة والرد عليها ورد الانجليز عليها :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التى اقرها البرلمان والتى اذا عمل بها اضعف اضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال .

« وطالما كان هناك محل للامل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما امسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء اية ملاحظة ، املا منها فى ان تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الادارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها ان تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذى أشرنا اليه أو بأى

تصرف ادارى ، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ اى اجراء ترى فى نظرها ان الحالة تقتضيه »

« أتشرف باحاطة فخامتكم علما بانى اطلعت على مذكرة سلمتموها الى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رايتموه حقيقا بأن يضعف بصوره جدية سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر ، وبعد ما اشرتم الى ما ادرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة انه بما ان المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلين وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض الى الغاية التى اريدت منها فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الاشارة اليه أو من أى عمل ادارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ أى تدبير ترى ان الحالة تستدعيه » .

« ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة الا ان تبدأ بالاعراب عن شديد اسفها لان تجد نفسها امام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

« فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشان التدخل السياسى اذ ان هذا التدخل مما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا — لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى .

ومن جهة الواقع فان الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الاجانب بوجه عام كل الثقة بانها ساهرة على أمنهم وراحتهم ، وانها قد وضعت حماية مصالحهم موضعا خاصا من رعايتها ، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بان توجبها عليها ايجابا ، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على ان الاجانب ان يثقوا بان ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى اى بلد آخر ،هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى وأصبحت من مناقبه « يضاف الى ما تقدم ان المذكرة المشار اليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على اعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على اية حكومة جديرة بهذا الاسم ، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد الى شىء من هذا .

ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وانكرت وجودها ، بل انها كحكومة دولة مستقلة ذات سـيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات ، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض باعبائها فى حرص وذمة وعلى وجه مرضى للجميع .

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

رد المندوب السامى

وقد رد المندوب السامى البريطانى فى ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية ، قال ما تعريبه :

« لقد ابلغت حكومتي المذكرة التى وجهتها دولتكم الى فى ٣٠ مارس وقد كلفت أن ابلغكم ان حكومة جلالة الملك لا تستطيع ان تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر او لتعهداتهما المتبادلة ، وقد اعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها .

وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا الى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وامنها وانها لذلك ستحتفظ دائما — باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية — بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الاخرى منذ زمان طويل .

وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الانظار الى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينة فى تصريح فبراير انها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وانها تعد كل محاولة للتدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى وانها تعد كل اعتداء على ارض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل

« وبالنظر الى هذه المسئولية التى تحملها بازاء الدول الأخرى والى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الاهمية الحيوية للامبراطورية البريطانية ، فقد احتفظت حكومة جلالة الملك بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظا مطلقا — أولا — بسلامة المواصلات الامبراطورية فى مصر — ثانيا — بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى او تدخل بالذات او بالواسطة — ثالثا — بحماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات رابعا — بالسودان — وذلك الى ان تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

« وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسويةكهذه واعتقدت انها وفقت اليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضات مع رئيس الوزراء المصرية السابق .

واذ كانت الحكومة المصرية قد رفضتهذه المعاهدة فان الحالة السابقة للمفاوضات تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم الى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا الا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« اما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بهاعلى صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك ، وللحكومة المصرية ان تستعمل سلطتها المستقلة على شرط ان يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل » .

٢٩ ابريل ــ الانجليز يثيرون ازمة قانون الاجتماعات :

قدمنا انه بمجرد رفض مصر ابرام المعاهدة التى حملها ثروت باشا بعد مفاوضاته مع اوستين تشمبرلن ، التقى صالح الانجليزمع صالح السراى ،مع صالح الاقلية ، فى ضرب الوفد بعد أن أصبح على رأسه مصطفى النحاس ، فلم تكد الأزمة الأولى التى مرت بنا تنفضى ، حتى اثاروا أزمة جديدة ، فطالبوا باسقاط قانون الاجتماعات ، الذى كان فى مراحله الاخيرة مجلس الشيوخ ، وارسلوا المذكرة الآتية :

« أتشرف باخبار دولتكم بان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٤ ابريل ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى تشريع يؤثر فى الأمن العام ، وهذا التشريع . كما لابد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التى تشرفت بابلاغها الى دولتكم فى ١٩ الجارى ، بل أيضا من الرسائل السابقة المماثلة لها التى أبلغت الى دولة سلفكم والى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التى تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا فى ٤ مارس الماضى وبعده ــ داخل فى نطاق التحفظ الذى أيدته مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل .

« وانى الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بان اطلب الى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية ، أن تتخذوا فى الحال الاجراءات اللازمة لمنعمشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من ان يصبح قانونا ، وانى مكلف بان أطلب من دولتكم اعطائى تأكيدا قاطعا بانه لن يستمر فى نظر المشروع المذكور ، فاذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه .

« وانى انتهز هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احتراماتى .

٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ .

« لويد »

المندوب السامى

٣ مايو ــ رد الحكومة المصرية :

« تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ ابريل ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بانمشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل فى نطاق التحفظ الذى اشارت اليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وايدته المذكرة المؤرخة ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ وبانكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بان تطلبوا الى كرئيس للحكومة المصرية أن اتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونا وان اعطيكم تاكيدا كتابيا قاطعابانه لن يستمر فىنظر مشروع القانون المذكور ، واذا لم يصلكم هذا التأييد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ٢ مايو فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة فى القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه ، وردا على خطاب فخامتكم اتشرف بابلاغكم ان الحكومةالمصرية فى ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد اوضحت وجهة نظرها التى ترى انها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستبقاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد عادت الحكومة فاكدت وجهة نظرها هذه امام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل اجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل .

« ولا يسع الحكومة المصرية امام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الانذار البريطاني الاخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية ان تكون له فعلا هذه الصفة ، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الاخر ولا يقيده ولقد صرح بذلك المستر رمزىماكدونالد بصفته رئيسا للحكومة البريطانية فى الخطاب الذى ارسله اللورد النبى بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ الى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه : « لقد أبدى المستر ماكدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كلّ تصريح من احد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقا الطرف الاخر باعتراف بهذا الموقف » ولقد اوضحت الحكومة المصرية مرارا وجهة نظرها هذه بكل صراحة واخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تأل جهدا فى اثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا وقد كان لى الشرف ان اوضح لفخامتكم فى اوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات انه ليس فىمقدور اية حكومة دستورية انتعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه امام مجلس الشيوخ الا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضا .

« ثم سمحت لنفسى أن ابين لفخامتكم ان مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتهما لايعرض امن الاجانب الخطر ، بل يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الامن العام صيانة تامة .

« كما انى صرحت مرارا انه اذا دل العمل على نقص فى القانون بعد اصـــداره فالحكومة على اتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام ، تلقاء ما تقدم جميعه.من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية الا أن تبدى اسفها الشديد على ان الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين .

« ولذلك لا يسع الحكومة المصرية ان تسلم بما جاء فى ذلك الانذار ، فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطرا بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى اذلال امة عزلاء من كل سلاح الا قوة حقها وصدق طويتها .

« ولهذا فان الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فىالتفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالامس فى حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ ان يؤجل المناقشات فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية وان يمهد بذلك السبيل الى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل » .

فقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت .

ومن هذا الرد يتبين قوة شكيمة الحكومة المصريه ؛ فهى لم تقبل الانذار البريطانى باسقاط حق مصر فى التشريع ، واكتفت لمواجهة الواقع بتأجيل النظر فى القانون لدورة قادمة ، ولما كان الانجليز ، على علم بما هو آت ، فقد وقفوا عند هذا الحد مؤقتا ، ولا بد ان تكون هذه السلسلة من البيانات ، هى التى ملأتنى فى وقتها اعجابا حتى دفعتنى الى قول « النحاس اعظم من سعد زغلول » .

٣٠ مايو ــ معاهدة صداقة بين الأفغان ومصر :

كان يمكن أن يكون هذا حدثا عابرا لا يســجل ، ولكن ما يجرى فى هــذه الأيام (ساعة كتابة هذه السطور) فى الافغان (حيث تتصدى للروس) يجعل من هــذا التاريخ حدثا عظيما ففى هــذا الوقت المبكر كان التاريخ يقول : لقد ولدت دولتان اسلاميتان عظيمتان سوف تجددان شباب الاسلام ولكن فى ذلك الوقت الذى نتحدث عنه (٣٠ مايو ١٩٢٨) لم يأخذ الموضوع كل هذه الأهمية وربما علت بعض الشــفاه ابتسامة سخرية من هــذه المعاهدة التى تؤكد الود والصــداقة بين مصر المستقلة والافغان المستقلة حقا وصدقا .

١٧ يونية ــ بدأ تنفيذ المؤامرة ــ استقالة محمد محمود :

بعد أن تم التفاهم والاتفاق بين الجبهات الثلاثة : الانجليز والسراى والأحــرار الدستوريين على ضرب حكومة مصطفى النحاس باشـــا باعتبارها ممثلة للشــعب

والحياة الدستورية الديمقراطية ، بدأ تنفيذ المؤامرة فاستقال محمد باشا محمود وكان وكيل حزب الأحرار الدستوريين وكانت استقالته فى يوم ١٧ وبعدها بيومين أى فى يوم ١٩ يونية ، استقال عضو آخر من الأحرار فى الوزارة وهو جعفر والى باشا.

زوبعة قضية سيف الدين :

ثم اثير ما أريد به ان يكون فضيحة تلطخ سمعة مصطفى النحاس باشا فنشرت الصحف ما سمى وقتها « وثائق سيف الدين » وسيف الدين احد امراء البيت المالك وكان محجورا على املاكه فعهد فى فبراير سنة ١٩٢٧ ، الى مصطفى باشا النحاس ، وكان محاميا فى ذلك الوقت ومعاونة ويصا واصف بك وجعفر فخرى بك للمرافعة عنه واستخلاص حقوقه ، وبالرغم من أن مصطفى النحاس تنازل عن التوكيل بمجرد صيرورته رئيسا للوزارة ، فقد اتخذ من هذا الاتفاق أداة للتشهير بمصطفى النحاس بحجة أن الاتعاب المتفق عليها مبالغ فيها وباهظة ، حيث لا يرى المؤرخ « المحامى » عبد الرحمن الرافعى وهو عنوان النزاهة والشرف ، أى غبار على هـذا الاتفاق ، ولكنى مازلت اذكر الحملة العاصـفة التى اثيرت وقتذاك ، واسرع وزير كان يعتبر حتى ذلك الوقت وفديا وهو احمد خشبة باشا للاستقالة ، ثم وزير رابع وهـو ابراهيم فهمى كريم باشا وهكذا وصلت المؤامرة الى قمتها وضرب الملك أحمد فؤاد ضربته المقصودة وهى :

٢٥ يونية ١٩٢٨ ـ اقالة وزارة مصطفى النحاس :

عزيزى مصطفى النحاس باشا ..

لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد أصيب بصدع شـديد فقد أينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد.

فــؤاد

٧ محرم ١٣٤٧ ـ ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨

يونية ـ تاليف وزارة محمد باشا محمود :

وغنى عن البيان أن الاقالة عمل يجـافى الدستور نصـا وروحا ، فما كان للملك ان يسقط حكومة متمتعة بثقة البرلمان ودل ذلك على ان هذا هو الفصل الأول من رواية اتفق على تاليفها الملك والانجليز والاحزاب غير الوفدية ولذلك وقبل انقضاء ٤٨ ساعة كانت وزارة محمد باشا محمود تتالف من الأحرار الدستوريين وحـزب الاتحاد أى حزب الملك ، بمباركة الانجليز ، ولقد دارت الايام دورتها ، وسوف يبين أن محمد باشا محمود (من أحسن من عرفت من السياسيين القدامى أن لم يكن سنهم على الاطلاق) ولكننى كمؤرخ لا يمكن الا ان أشـجب تصرف محمد محمود عتباره مخالفة صارخة للدستور نصا وروحا .

أعضاء الوزارة :

محمد محمود باشا ـ الرئاسة والداخلية
جعفر والى باشا ـ الحربية والاوقاف مؤقتا
عبد الحميد سليمان باشا ـ للمواصلات
أحمد محمد خشبة ـ الحقانية
نخلة المطيعى باشا ـ للزراعة
على ماهر باشا ـ للمالية
ابراهيم فهمى كريم باشا ـ للاشغال
حافظ عفيفى بك ـ الخارجية
احمد لطفى السيد بك ـ المعارف

انقلاب كامل ضد الدستور :

سرعان ما كشفت الوزارة عن هويتها وهو عداؤها للدستور والنظام النيابى ، ففى اليوم التالى لتشكيل الوزارة أى فى ٢٨ يونية أصدرت مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل انقضاء الشهر أى فى ١٩ يوليو صدر مرسوم بحل مجلس النواب والشيوخ وتعطيل الدستور والعمل بأحكامه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وفى مقابل حرمان الامة من الدستور وعدت الوزارة الامة ان تكرس كل جهدها للعمل والبناء فاعلنت انها ستردم البرك والمستنقعات وانها ستبنى مساكن للعمال وستوزع املاك الحكومة من الاراضى الزراعية على صغار المزارعين وغير ذلك من المشروعات المماثلة .

ومما هو جدير بالذكر فى هذه المناسبة أن الملك فؤ د وكان قد اختار (اسماعيل صدقى باشا) للقيام بهذه المغامرة ، ولذلك فعندما ذهب صدقى باشا قبيل الانقلاب يستأذن فى السفر الى أوروبا للاصطياف . طلب منه أن لا يسافر ولكن اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى وقد كان زميلا لمحمد محمود فى احدى كليات انجلترا، نجح فى اقناع الملك فؤاد ، ان يكون محمد محمود وليس اسماعيل صدقى من يقوم بهذا الانقلاب ولما كان أحمد فؤاد بحاجة للانجليز لتدعيم الانقلاب ، فقد رضى بمحمد باشا محمود مؤقتا ، وادخر اسماعيل صدقى للمستقبل كما سوف نرى .

رد فعل الأمة :

ولم يكن رد الأمة عنيفا بقدر العدوان الذى وقع على الدستور مما دل بالفعل على أن روح ثورة ١٩١٩ وما تلاها قد ضعف ، لقد اصدر الحزب الوطنى بيانا (راجع نصه فى كتاب عبد الرحمن الرافعى) كما اصدر الوفد بيانا يندد فيه بأقوى

عبارات بهذا الذى حدث ، وقامت بضع مظاهرات ولكن البوليس استطاع أن يفرقها ويخمد صوتها بسهولة وبساطة .

التنظيم الوفدى فى عنفوانه :

ولكن لما كانت التنظيمات الوفدية وعلى رأسها الهيئة البرلمانية فى كامل قوتها ، فقد قامت بدورها كاملا وبكل فاعلية فعندما تلى على مجلس النواب والشيوخ فى يوم ٢٨ يونية مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان شهرا قرر المجلسان العودة الى الانعقاد يوم ٢٨ يوليو أى بمجرد انتهاء الشهر ، وعندما صدر المرسوم القاضى بحل البرلمان اعتبر باطلا ، واجتمع النواب والشيوخ فى النادى السعدى يوم ٢٤ يوليو وقرروا عدم الاعتراف بما وقع من اجراءات ووجوب الاجتماع حسبما كان مقررا فى يوم ٢٨ يوليو ، وأرسل الاستاذان ويصا واصف (رئيس مجلس النواب) ومحمود بسيونى (رئيس الشيوخ) خطابا لوزير الداخلية بهذا المعنى .

وبالرغم من محاولة الحكومة بواسطة الجيش والبوليس الحيلولة دون عقد الاجتماع فى أى مكان ، فقد تمكن الوفديون من عقد الاجتماع بدار مراد بك الشريعى واصدروا بيانا وقرارات مدوية نثبتها فيما يلى فهى تغنى بذاتها عن كل شىء :

« نظرا لان الوزارة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على فى الساعة السادسة مساء من مساء السبت ٢٨ يلية سنة ١٩٢٨ وصادق كل منهما على ما يأتى :

« لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أول ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدات الامة تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا ، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملى فى ادارة شئون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم .

« وبينما مجلسا الأمة ، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها ، يعملان لاصلاح ما افسده الماضى وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتى ١٩٢٥ — ١٩٢٦ والاشراف على ماليتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى الى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه .

« وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة اذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وانظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون امام العالم نهضتها فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات لتى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع واعلنوا فى البلاد حكم ارهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره .

« ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحل المجلسين باطلا اصليا اذ ان مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الامر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوه الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشره الايام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فاذا خلا امر الحل من كل هذا وقع باطلا .

« وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الاولى من الدستور التى تقضى بأن يكون شكل الحكومة نيابيا وللمادة ٥٥ من الدستور التى تقضى بعدم جواز تعطيل اى حكم من احكامه الا فى زمن الحرب او أثناء قيام الاحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة ألا بعد اذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى اى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية) .

« ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

لهـــذا :

« يقر المجلس ما يأتى :

« اولا ــ ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور .

« ثانيا ــ يقرر المجلس ان هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم .

« ثالثا ــ ان كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا .

« رابعا ــ ان كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصا ما نص عليه فى الباب الرابع من الدستور او اى اجراء تتخذه يعتبر باطلا غير ملزم للأمة .

« خامسا ـ يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ الا اذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع » .

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف فى صيغة عدم الثقة بالوزارة . فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لان اعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقا للدستور واقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتى من جهد وعزم الى آخر رمق من حياته .

٢٧ اغسطس ـ توقيع ميثاق كيلوج للسلام :

اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة للسلام بين الدول تكون بمثابة ميثاق للسلام ونبذ للحروب بين الدول المستقلة وكانت مصر ممن دعوا للتوقيع على هذه المعاهدة فتم التوقيع عليها فى باريس فى ٢٧ أغسطس وقد حاولت انجلترا عند التوقيع أن تحتفظ بحقوق مدعاة لها فى مصر ، ولكن مصر عندما وقعت الميثاق ، قالت انها لا تعترف بأى تحفظات تكون احدى الدول قد اتخذتها ، فدل ذلك على استقلال مصر على الصعيد الدولى مما كان له رنة سرور فى مصر مازلت اذكرها .

١٨ نوفمبر ـ عودة البرلمان للانعقاد :

مر بنا ، ان البرلمان عندما انعقد رغم انف الحكومة فى دار مراد الشريعى أعتبر ان الامر الصادر بحله هو قرار باطل واعلن عدم ثقته بالحكومة ثم ارجأ اجتماعاته الى ما قبل السبت الثالث من نوفمبر حيث يتعين عليه الاجتماع بنص الدستور ، واجتمع المجلسان بالفعل بدار جريدة البلاغ متحديا الحكومة وانتخب كل من المجلسين رئيسهما السابق ونددا بالحكومة واجراءاتها ، وجددوا عدم الثقة بها ، وقررا بطلان كل ما يصدر من قوانين او يتخذ من اجراءات .

وانتهت السنة وسط اجراءات القمع :

وانتهت السنة كما بدأت فى عهد وزارة محمد محمود وسط سلسلة من اجراءات القهر والمنع ، من ذلك على سبيل المثال ان النواب والشيوخ لكل مديرية كانوا يتوجهون الى ساحة الملك فى قصر عابدين ليقدموا عرائض يطالبون فيها بعودة الحياة النيابية ، فكانوا يمنعون بقوة البوليس من الوصول الى القصر ، وقد اعتدى عليهم بالضرب فى بعض المرات ، ولكن الشيء المؤكد (وقد كنت معاصرا بكل وعيى وادراكى) أن جمهور الأمة وقف يشهد هذه المبارزة بين الملك والحكومة من ناحية والوفد من الناحية الاخرى ، اما الطلبة الذين كانوا من قبل هم جيش الوفد العامل فقد وقفوا بدورهم موقفا سلبيا ، الى الحد الذى كان فى مدرستنا (الخديوية) نجل محمد باشا محمود ، وكان يدعى « همام محمد محمود » فلا اذكر انه سمع يوما ما كدره ، وعلى

العكس من ذلك ، لم يكن يسمع من زملائه الطلبة ، فضلا عن مدرسيه ، الا ثناء عليه وعلى أدبه وحسن اخلاقه ولست أشك لحظة ان هذا الجو العام من سلبية الجماهير وبخاصة الشباب تجاه الوفد واساليبه ، هو سيرسم لى طريقى فى مقبل الأيام .

ذكرياتى الخاصـة :

وتتلخص ذكرياتى الخاصـه عن هـذا العام فى اسـتغراقى حتى الاذقان فى التمثيل حتى لقد بنيت مسرحا خاصا فى المدرسة على غرار المسارح العمومية ، ولما كان قد اقيم فى حجرة ضيقة ، فقد عمل لبيب بك الكردانى ناظر المدرسة على توسيع الحجرة بمعرفة مصلحة المبانى وهكذا وجد فى المدرسة مسرح دائم اصبحت وزارة المعارف تتباهى به وتحضر الى المدرسة ، كل الضـيوف الأجانب وقد كان الوفد الزائر فى احدى المرات هى طلبة فلسطين (لم تكن اسرائيل انشئت) وكان على راس الوفد الزائر اسعاف بك النشاشيبى ، وقد علق فى خطاب له على مقطوعة تمثيلية ، وقد كان لما قال اثر عظيم فى حياتى (**راجع كتابى نصف قرن مع العروبة**) .

المليونير :

ولعل هذه الشهرة الضخمة للتمثيل فى المدرسه الخديوية قد بلغت الذروة هذا العام ، عندما ألفت رواية « المليونير » لأحاكى فيها بعض مواقف أعجبتنى فى روايات ليوسف وهبى ، وقد مثلنا الرواية لأول مرة على « مسرح رمسيس » ثم أعدنا تمثيلها على مسرح المدرسة بعد توسيعه .

واذا كان عام ١٩٢٧ قد شهد جنونى المسرحى حتى لقد كدت اهجر التعليم فان عام ١٩٢٨ قد شهد اقبالى على مواصلة التعليم ، وحصر الجنون المسرحى داخـل جدران المدرسـة .

عام ١٩٢٩

والآن وقد آن لهذه الموسوعة ان تنتهي ، فان قدرتي على الكتابة (٢١ مارس سنة ١٩٨٠) توشك على نهايتها كذلك ، اما لماذا يجب ان تنتهي هذه الموسوعة فلانني بدأت كتابتها عن عصر ما قبل التاريخ ، بل ما قبل العصور الجيولوجية نفسها ، منذ كانت « السموات والارض رتقا ففتقناهما » وبدأت موسوعتنا من هذه البدايه وتوالت بعد ذلك العصور والازمنه ، فمن قبل ان يبدا التاريخ تم التاريخ ، فالعصر الفرعوني بشقيه قبل «الاسرات» وبعد الاسرات فالغزو الفارسي فاليوناني فالروماني فالتتح الاسلامي فالغزو التركي فالعصر الحديث ، ثم الحديث جدا ، ولقد كتبت كل هذ نقلا عن كتب سابقة في هذه التواريخ «بموضوعية كامله» فلم يكن لي وجود في هذه الدنيا ، ووصل التاريخ الحديث الى زمن ولادتي (٨ مارس ١٩١١) ولكنني مع ذلك ظللت اكتب بموضوعية (أي لا دخل مباشر لذاتي) فقد كنت طفلا فصبيا ، دون الوعي والادراك ، ولكن بوصولنا الى عام (١٩٢٩) فقد أصبح عمري (١٨ سنة) أي انني اصبحت شابا وفي هذا العام اكملت تعليمي الثانوي ودخلت الجامعة اي انني اصبحت ممتزجا بالتاريخ الذي اكتب عنه ، بل ان عام ١٩٢٩ شهد تحولا اساسيا في حياتي ، جعلني واحدا ممن يســاهمون في صــنع التاريخ ولهم رأي في كل ما يدور حولهم ويقدمونه على اي راي آخر .

وقد كنت قبل هذا العام منخرطا بالتمثيل حتى الاذقان . حتى لقد فكرت في هجر التعليم واحتراف التمثيل (١٩٢٧) فلما نجوت من هذا المصير ، استقر رايي على ان احصر نشاطي الفني بين جدران المدرسة فحولت فرقة التمثيل بها الى مايشبه المسرح الدائم ، على ان بعض الوقائع والاحداث جعلتني اعتزل التمثيل وكل نشاط مدرسي ..

وفي اجازة نصف السنة من هذا العام (١٩٢٩) وربما كان ذلك في فبراير من هذه السنة ، اشتركت في رحلة كشفية في الاقصر واسوان ، وقد كتبت بالتفصيل عن هذه الرحلة في كتاب « ايماني » باعتبارها نقطة البدء لايماني بما يجب أن تكون عليه مصر في مقبل الايام وهو ما لخصــته في خطاب القيته في حضرة محمد محمود احتفالا بعودته (اغسطس ١٩٢٩) حاملا مشروع معاهدة بين مصر وانجلترا ، وقد جاءت خطبتي (وهي منشورة في كتاب ايماني) ابعد ما تكون عن الجو الذي كان سائدا يوم القائها ، ومع ذلك فهي تمثل هذا المولود الجديد ، الذي دخلت به الى الحياة المصرية ، والذي سيصل بي الى حد مخاصمة الوفد واعتباره « القوة المتخلفة»

اي انني منذ الآن لن استطيع ان امضي مرتديا ثوب المؤرخ المحايد ، بعد ان اصبحت انا احد اللاعبين في الملعب ، ومن هنا فقد كتبت « حياتي السياسية » وهو ما يمكن ان يغطي الاحداث الآتية :

معاهـدة مع انجلترا :

وقد بقي لنستكمل احـداثنا التاريخية عن عام ١٩٢٩ ان أسجل ان حكومة المحافظين سقطت فى الانتخابات ، وجاء حـزب العمـال ، وتولى وزارة الخارجية البريطانية « أرثر هندرسون » وكان لابد لوزارة العمال الانجليزية ان تظهر عـدم رضائها عن تعطيل الدستور فى مصر ، فاوعزت الى اللورد جورج لويد ممثلها فى مصر ان يستقيل فاستقال وأوفدت « السير برسى لورين » بتعليمات جديدة ، فدل ذلك على قرب نهاية محمد محمود ، ولكن لامر ما ، تفاوضت الوزارة الانجليزية الجديدة مع محمد محمود ، فتوسل الطرفان الى مشروع معاهدة ، وقد اذكر انا شخصيا من هذه المعاهدة مادتها الأولى «انتهى الاحتلال البريطاني لمصر»وقد طالعت فيما بعد أن هذه المادة هى مظهر عبقرية عبد الحميد باشا بدوى التشريعية فقد ورد هذا التعبير عن انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر فى مادة متأخـرة وفى ثنايا كلام كثير ، فما كان من عبد الحميد بدوى الا ان اقتطع هذه الجملة وجعلها مادة مستقلة ، بل وبدأ بهـا المعاهدة كمادة أولى ، واشهد لقد سحرنى هذا التعبير وجعلنى « من انصار المعاهدة» خاصـة وانا فى ذلك الوقت ، بدأ يستهوينا الانضمام لعصبة الامم (قدمت فيما بعد مذكرة بطلب هذا الانضمام وكانت المعاهدة تنص على حق مصر فى ذلك ، وكان تمتع الاجانب بالامتيازات فى مصر باب هو مايؤرقنا فى الدرجة الاولى وكانت المعاهدة تتحدث عن وجوب ذلك ، وهكذا وجدنى من انصار المعاهدة .

بقية أحـداث العام :

واكتب الآن من الذاكره ، فقد كنت كما قدمت مشـاركا فى الاحداث ، فقـد اخذنى الأستاذ حسن صبحى (وكنت معجبا به فى هـذه الفترة) أخـذنى الى الاسكندرية واشركنى فى استقبال محمد باشا محمود العائد بمشروع المعاهدة ، وكنا فى شهر اغسطس ، وقد رفض مصطفى باشا النحاس وقتها ان يبدى الراى فى المعاهدة « الا تحت القبة » اشارة الى وجوب اجراء الانتخابات أولا ، وطبعا لم يرق لى ذلك وقلت مع القائلين ان النحاس يؤثر الصالح الخاص على العام ، وذلك لا يعدو أن يكون تجنيا ، فقـد كان فى مصر وضـع خاطىء فكان لزاما أن يصحح قبل كل شيء ، واقـام شـباب الاحـرار الدستوريين الذين يراسـهم حسن صبحى حفـل تكـريم لمحمـد محمـود فى ناديهـم ودعيت للخطـابة بصـفتى سـكرتير « الشباب الحر انصار المعاهدة » وكان خطابى هو بذرة مصر الفتاة التى تألفت فيما بعد (نص الخطـاب فى كتاب ايمانى) وفى نهاية خطابى طلبت من الحاضرين وعلى راسهم محمد محمود ان يقفوا ليهتفوا « مصر فوق الجميع » .

استقالة وزارة محمد محمود :

ولابد ان كان الانجليز على صـلة بالوفد الذى ظل متمسـكا ان لا يبدى رايه

الا تحت القبة ، واستفال محمد محمود ، والف عدلى باشا يكن وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وقد قاطعها الأحرار الدستوريون ليخفوا فشلهم المحتـوم ، ولكن حزب الاتحاد الذى يمثل الملك خاضها فلم يظفر بأكثر من ثلاثة مقاعد حيث احرز الحزب الوطنى خمس مقاعد ، وبضعة مقاعد أخرى للمستقلين ، وما بقى بعد ذلك وهـو يزيد بكثير على مائتى مقعد فاز بها الوفديون والف مصطفى النحاس وزارة جديدة ، وتفاوض مع انجلترا حول المشروع المقترح ، وفشلت المفاوضات ومرة أخرى اطلق الانجليز يد الملك التصرف مع الوفد ، فاقيل مصطفى النحاس أو استقال (لست أذكر) ودعا الملك ، اسماعيل باشا صدقى (أبو السباع) ليفترس الوفد والحياة الدستورية معـا .

والمهم أنه يبدو اننى كنت طليعة « جيل جديد » قد سئم كل ذلك واصبح اهم ما يهمه هو بناء مصر ، فدعوت الى « مشروع القرش » تحت شعار « تعاون وتضامن فى سبيل استقلال مصر الاقتصادى » .

وقد حاول مصطفى النحاس ان يتصدى لهذه الدعوة ، ولكنه فشل وقد كان ذلك هو آية التحول الذى طرأ على البلاد واننى واخوانى دعاة مشروع القرش رمز ذلك ، وهو ما يجعلنى اخلع عن نفسى ثوب المؤرخ المحايد فأختم هذه الموسوعة ليبدأ بعد ذلك كتابى « حياتى السياسية » وهناك بعد ذلك مذكراتى التى رحت اكتبها بانتظام منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم (مارس ١٩٨٠) .

تـم بعـون الله

٢٢ مـارس ١٩٨٠

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٥٨٨٥

الترقيم الدولى ٨ــ١٣٠ــ٢٩٦ــ٩٧٧ ISBN





